

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

القسم: الدراسات العسكرية والاستراتيجية

التخصص: إدارة النزاعات الدولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة
الماجستير في العلوم السياسية

**العلاقات الجزائرية مع الحلف الاطلسي 2000-
2010**

تقديم: المشرف:

الطالب: حميل مصطفى د. مسيح الدين تسعديت.

أعضاء هيئة المناقشة:

- أ/ بوعشة محمد..... رئيسا أستاذ التعليم العالي / م وع ع س
أ/ مسيح الدين تسعديت..... مشرفا ومقررا أستاذة محاضرة / م وع ع س
أ/ بغروز عمر عضوا مناقشا..... أستاذ التعليم العالي / جامعة تيزي-وزو
أ/ جنوحات حسين..... عضوا مناقشا..... أستاذ مساعد ب / م وع ع س

السنة الجامعية: 2011-2012

الفهرس

الصفحة	العنوان
1	الفهرس
5	مقدمة
12	الفصل الأول: محددات العلاقة بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي
13	المبحث الأول: العوامل التاريخية والسياسية
13	المطلب الأول: تأثير العامل التاريخي على مسار العلاقات الجزائرية الأطلسية
15	2. المطلب الثاني: اختلاف الرؤى السياسية بين الجزائر والناطو وانعكاسه على طبيعة العلاقة بينهما
17	المبحث الثاني: العوامل المؤسسية والتقنية
17	3. المطلب الأول: الهيئات الجزائرية
18	1- المؤسسة التنفيذية
19	ب- وزارة الشؤون الخارجية
21	ج- وزارة الدفاع الوطني
22	2- الهيئة التشريعية
22	4. مؤسسات الحلف الأطلسي المطلب الثاني:
24	المبحث الثالث: البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة
25	5. المطلب الأول: إستراتيجية الناطو بعد نهاية الحرب الباردة والحوار مع الجزائر:
32	6. المطلب الثاني: اقتراب الأمن الشامل والتهديدات الجديدة

39	-----	الفصل الثاني: مجالات التعاون بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي
40	-----	المبحث الأول: الفضاء المشترك للجزائر وحلف الشمال الأطلسي
40	-----	7. المطلب الأول: دوافع الاهتمام بالمتوسط.
43	-----	8. المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية لحلف الشمال الأطلسي في المتوسط
46	-----	المبحث الثاني: التعاون الجزائري- الأطلسي في مجال مكافحة الإرهاب
46	-----	9. المطلب الأول: محاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي.
51	-----	10. المطلب الثاني: تأمين الطرق البحرية
53	-----	المطلب الثالث: محاربة انتشار الأسلحة جنوب المتوسط 11.
55	-----	المبحث الثالث: محاربة الهجرة غير الشرعية في الحوار بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي
56	-----	1. المطلب الأول: التعاون الجزائري مع الناتو في مجال الهجرة غير الشرعية.
59	-----	2. المطلب الثاني: معوقات التعاون في محاربة الهجرة غير الشرعية
60	-----	الفصل الثالث: تقييم علاقة الجزائر بحلف الشمال الأطلسي ومستقبلها
61	-----	المبحث الأول: حصيلة حوار الجزائر مع حلف الشمال الأطلسي
61	-----	1. المطلب الأول: إنجازات الحوار بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي
63	-----	2. المطلب الثاني: تحديات الحوار بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي
67	-----	المبحث الثاني: حقيقة العلاقة بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي: شراكة، تعاون، أم مجرد حوار
67	-----	1. المطلب الأول: في الشراكة
69	-----	2. المطلب الثاني: عن التعاون.
70	-----	3. المطلب الثالث: عن الحوار.

72	-----	المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية الأطلسية
72	-----	1. المطلب الأول: ترقية العلاقات بين الطرفين
74	-----	المطلب الثاني: بقاء العلاقات الجزائرية الأطلسية على وضعها الحالي. 2.
75	-----	المطلب الثالث : تراجع العلاقات بين الجزائر والناثو 3.
80	-----	الخاتمة
82	-----	قائمة المراجع
89	-----	الملاحق

المخلص:

يتعلق موضوع هذه الدراسة بالعلاقات الجزائرية مع الحلف الأطلسي للفترة ما بين 2000 و2010، ويتم التعرض في شقها الأول إلى محددات العلاقة بين الجزائر والحلف الأطلسي أين أحاول تبيان عوامل التقارب أو التباعد السياسية والتاريخية والمؤسسية التقنية لتليها البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

في الشق الثاني من هذه الدراسة سيتم الانعراج للحديث عن مجالات التعاون بين الجزائر وحلف الناتو كما سنتناول دوافع اهتمام الحلف الأطلسي بحوض المتوسط عموما لتليها أهم المجالات التي تتمحور حولها العلاقات الرابطة بين الطرفين والتي تتمثل أساسا في محاربة الإرهاب في الساحل على غرار تأمين الطرق البحرية ومحاربة الهجرة غير الشرعية وانتشار الأسلحة والمخدرات.

أما الشق الثالث من الدراسة فيتمحور حول محاولة تقييم علاقة الجزائر بالحلف الأطلسي والفائدة التي حققتها الجزائر في تعاونها المحدود أو القطاعي مع هذا الحلف والتحديات التي تقف أمام هذا الحوار للوصول في الأخير إلى الاستشراف بمستقبل العلاقة بين الطرفين ما إذا كانت ستتقوى أو تبقى على وضعها الحالي أم أنها ستتخذ مسارا تنازليا.

Absract:

The subject of this study relations Algerian with NATO for the period between 2000 and 2010, and is exposure in incising the first to determinants of the relationship between Algeria and NATO where I try to show factors of convergence or divergence of political, historical and institutional technical followed by the international environment for the period after the Cold War. In the second part of this study will be diffraction to talk about areas of cooperation between Algeria and NATO will also address the motives attention NATO with the Mediterranean generally followed by the most important areas that revolve around the links between the two parties, which are mainly in the fight against terrorism in the Sahel-style security of sea routes and the fight against immigration and the spread of illegal weapons and drugs. The third tier of the study Vimahor about trying to assess the relationship Algeria NATO Atlantic and interest made by Algeria in cooperation limited or sectoral with this alliance and the challenges that stand in front of this dialogue to reach the final to prospective future relationship house parties wheth er Sttqoy or remain on its current status or it would take a downward path.

أدت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور التهديدات اللاتماتلية مما جعل الدول غير قادرة على التكيف، وهو الحال بالنسبة للمنظمات الدولية حيث اتجهت الجهود إلى إرساء قواعد تقضي بإحداث ميكانيزمات تعاون بين الدول والمنظمات الدولية - العالمية منها والإقليمية - من أجل الخروج بحلول ورسم سياسات مشتركة كفيلة بمواجهة هذه التهديدات.

وضمن هذا السياق جاءت إستراتيجية حلف الشمال الأطلسي في إطار سياسة جديدة مرتكزة على مفهوم التحاور مع دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وقام برسم معالم برنامج جديد مع حلول عام 1994 تحت شعار "الحوار المتوسطي". وجاءت هذه المبادرة لتوطيد العلاقات وتكثيف الجهود مع دول الجوار الجنوبي: المغرب وتونس والأردن ومصر وموريتانيا وإسرائيل وبعدها الجزائر.

والواقع أن انضمام الجزائر إلى مبادرة الحوار المتوسطي للئاتو كان متأخرا وذلك سنة 2000، ويعود لمجموعة من المبررات منها الوضعية الحساسة التي ميزت أوضاعها الداخلية والتي لم تكن دون تأثير على تسيير شؤونها على المستوى الدولي، إضافة إلى الاختلاف بين الجزائر وحلف الناتو حول القضية الفلسطينية، دون تناسي دور العامل التاريخي حيث أن موقف الحلف الأطلسي المعادي لثورة الاستقلال الجزائرية لا يشجع فعلا الجزائر المستقلة على التقرب منه.

ولما كان توجه السياسة الخارجية للجزائر في الحقبة الأخيرة هادفا إلى إحراز مكانة على الساحة الدولية والمشاركة في البناءات العضوية، فقد عرفت العلاقات الجزائرية الأطلسية انفراجا خاصة بعد زيارة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى المقر العام للحلف الأطلسي سنة 2001 وسنة 2002، والتي تلتها زيارة الأمين العام للحلف الأطلسي جاب دو هوب شفر (Jaap De Houp Scheffer إلى الجزائر. وبدا جليا أن الحلف الأطلسي يحاول وبإصرار إرساء إستراتيجية تحاور مع الجزائر، خاصة بالنظر لخبرتها في

مجال محاربة الإرهاب، باعتبارها دولة محورية في المتوسط قادرة على امتصاص التهديدات اللاتماثلية التي قد تمتد لأراضي الدول الأعضاء في الناتو.

ولعل ما يلفت الانتباه أن هذه المبادرة التي جاءت ضمن سلسلة من المبادرات المتعددة التي سبقتها على غرار مبادرة الشراكة المتوسطية للاتحاد الأوروبي وغيرها، تبدو كوصفة جاهزة المعالم والأهداف، تم تحديدها دون مراعاة تصورات الأطراف المشاركة في الحوار وخاصة منها الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

1. مبررات موضوعية:

تعد ظاهرة التحالفات بشكل عام ظاهرة دولية أخذت أبعادا متنامية ازدادت أهميتها في العلاقات الدولية المعاصرة، وبذلك فهي تشكل موضوعا خصبا للبحث وتحرك في ذهن الباحث روح الفضول العلمي.

2. مبررات ذاتية:

إن اختياري للموضوع راجع لاهتمامي بالجوانب الأمنية ذات الطابع التكتلي والتحالفية، فمفهوم الأمن لم يعد منحصرًا في معناه التقليدي، بل تعداه ليشمل مسائل أكثر تعقيدا تتجاوز حدود الدول لتأخذ بعدا عالميا وإنسانيا.

وبناء على هذه العناصر، تولدت لديّ رغبة في دراسة مسائل الأمن في العلاقات الدولية خاصة منها المتصلة بالمنطقة المتوسطية عموما والجزائر خصوصا.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في البحث في مسألة العلاقات الجزائرية الأطلسية من حيث:

1. محاولة الإلمام بالإطار النظري الذي يمكن أن يشكل قاعدة لتأطيرها؛

2. التعرف على الخلفيات التي تحرك هذه العلاقات بالنسبة لكل جانب وأدوات ترجمتها على أرض الواقع؛

3. دراسة مدى قدرة الجزائر على إثمار الحوار مع الحلف الأطلسي بما يتماشى ومبادئها وأهدافها وأولوياتها.

أدبيات الدراسة:

سبقت هذه الدراسة سلسلة من الدراسات والتي شكلت لها مصدرا هاما. ولعل من أهم ما استقت منه الدراسة أفكارا واضحة ومحددة كتاب للدكتور **بن عنتر عبد النور** المعنون بـ "البعث المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا الحلف الأطلسي"، والذي تناول فيه أبعاد الأمن ومعالم الأمن القومي الجزائري، كما تحدث فيه عن التقارب الجزائري الأطلسي ومغزى انضمام الجزائر للحوار المتوسطي للنااتو، إضافة إلى سيناريوهات التقارب الجزائري الأطلسي، إلا أنه لم يركز في كتابه هذا كثيرا على مدى قدرة الدولة الجزائرية على التأثير في الحوار مع الحلف الأطلسي وتوجيهه.

كما تناول في دراسة له معنونة بـ "النااتو المغرب وأوروبا" مبادرة الحوار المتوسطي للنااتو، وأهدافها، ورهاناتها مبينا غياب دور دول الضفة الجنوبية أي دول الحوار في رسم معالم هذا الحوار.

وقد تعرض الدكتور بن عنتر لموضوع العلاقات بين الحلف الأطلسي وبلدان المغرب، في دراسة أخرى له عنوانها "سعي الحلف الأطلسي إلى بناء الثقة والأمن في المغرب"، مشيرا إلى سعي دول الحلف الأطلسي لبناء نوع من الثقة مع دول المغرب، حيث يبدو أن الحلف الأطلسي يتصور ومن ثم يسطر برنامجا ويسعى لتنفيذه دون أن يدرج تصور الأطراف الأخرى وما ترمي لتحقيقه خاصة في ظل وجود فجوة عميقة بين الضفتين الشمالية والجنوبية. ويشير إلى إحساس الدول الشمالية بما قد يوصف بتبعية أمنية تربطها بالدول

الجنوبية وتجعل التعاون معها أمرا لا بد منه، ليظهر الناتو كحلقة لتحقيق هذا التعاون في المسائل الأمنية لمواجهة التهديدات الراهنة.

وبالإضافة إلى هذه المراجع، يبدو وجيها الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الدراسات التي أسفرت عنها ملتقيات ومنتديات نظمتها معاهد الدراسات التابعة لكل من الجزائر ك"المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية"، ولحلف الناتو ك"معهد الدراسات الإستراتيجية الأمنية، ولعل أهمها:

1. اللقاء الذي نظمه "المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية" بالتعاون مع قسم الدبلوماسية العامة للحلف الأطلسي في 2002، وتمحور حول انضمام الجزائر للحوار المتوسطي، ونوقشت فيه أهداف الحوار المتوسطي، وتحدياته، وغيرها من المسائل؛

2. الملتقى الذي نظمه المعهد الاستراتيجي للدراسات الشاملة في 2005 حول التعاون الجزائري الأطلسي، التحديات والرهانات. وتم بالتعاون مع قسم الدبلوماسية العامة للحلف الأطلسي.

كما أن المعلومات المستقاة من المراجع قد تم تمحيصها على ضوء المعارف التي تم الحصول عليها من خلال مقابلات أجريت مع إطارات في وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية حول الواقع العملي للعلاقات الجزائرية الأطلسية.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية الدراسة حول سؤال جوهري مفاده: هل يمكن الحديث عن شراكة بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي بعد أكثر من عشرية من الحوار بينهما؟

حدود الإشكالية:

لكل دراسة مجالها الزماني والمكاني فإذا كان المجال الزمني قد حدد في العنوان من 2000-2010. فإن حيزها المكاني أيضا واضحا ويتمثل في الجزائر وحلف الشمال الأطلسي.

التساؤلات الفرعية:

1. ما هي العوامل الموجهة للحوار بين الجزائر وحلف الأطلسي؟
2. ما هي مجالات التعاون بين الطرفين؟
3. ما هي حصيلة الحوار بين الطرفين، وما هي التطورات المستقبلية المحتملة له؟

الفرضيات:

- تشكل العوامل التاريخية والسياسية والتقنية عوائقا حقيقية لتطوير شراكة فعلية بين الناتو والجزائر.

- اقتصر التعاون بين الطرفين على محاربة التهديدات النمطية لم يسمح بارتقاء العلاقة إلى مستوى الشراكة.

- الاختلاف في الرؤى والتصورات حول القضايا المطروحة للحوار، وقضايا دولية أخرى ستحول دون ارتقاء العلاقة بين الجزائر والناتو إلى درجة الشراكة.

المناهج المستعملة:

ليس بإمكان أي دراسة أن تقتصر على منهج واحد، ولكن يمكن الإشارة إلى أنّ المنهج الطاعي هو:

1. **المنهج المقارن:** سيسمح لنا هذا المنهج بتحديد ثم مقارنة تصورات ومقاربات الأمن لكلا الطرفين الجزائري والأطلسي، وذلك قصد محاولة فهم خلفيات كل من الطرفين في المبادرة، عبر مقارنة تصوراتهما.

فهو منهج للبحث والتحليل يقوم على المقارنة بين الظواهر السياسية. وعرف جون ستيوارت ميل المقارنة على أنها "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة. أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"1، وعلى الرغم من أن هذا التعريف يختص بالعلوم الاجتماعية إلا أنه يشكل في رأي الكثير من الدارسين والمحللين منطلقاً للمنهج المقارن بصفة عامة، فيعتبر القس دي توكفيل أن التفكير بصورة المقارنة أمر بديهي تقوم عليه أسس معرفة الإنسان، وأن المقارنة بديل عن التجربة في العلوم الطبيعية.2

2. **الاقتراب التاريخي:** وذلك من أجل فهم المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأطلسية، ومعرفة أهم المحطات التاريخية في الحوار بين الطرفين، باعتبار الاقتراب يوظف الحقائق التاريخية لغرض فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.3

3. **الاقتراب الوظيفي البنيوي:** ويمكن هذا الاقتراب من فهم وظيفة المؤسسات الجزائرية ونظيرتها في الحلف الأطلسي والتي تسهر على الحوار بين الطرفين، وكذلك معرفة هيئاتها الداخلية ذات الاختصاص في هذا المجال، وهو اقتراب يدرس وظيفة الظاهرة وبنيتها لفهمها والتوصل في الأخير إلى فهم ديناميكية الظاهرة.

ويعتمد الاقتراب الوظيفي البنيوي على تعريف السياسة من خلال البناء والوظيفة، وهما مفهومان تم نقلهما من علوم اجتماعية وطبيعية أخرى، ويقترب من الظاهرة ككيان حي

1- قربان ملحم ، **المنهجية والسياسة**، ط4، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1917. ص 93.

2- نفس المرجع، ص 94

3 - نصر محمد عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002. ص 260.

ومستمر وكنمط معين من الخصائص والتفاعلات والعلاقات بين الأفراد والوظائف والمتطلبات التي يحتاجها أي نظام للاستمرار.4

4. اقتراب الأمن الشامل: وهو اقتراب حديث تطور مع مدرسة كوين هاجن وباري بوزان بظهور أبعاد جديدة للأمن، فأصبحنا نتكلم عن الأمن الاقتصادي والاجتماعي و حتى عن الأمن الإنساني. ويساعد هذا الاقتراب على فهم أسس الحوار الجزائري-الأطلسي عبر ظهور ضرورة تكاتف الجهود لمواجهة تهديدات مشتركة وتحقيق أمن مشترك.

تقسيمات الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة. وقد جاء في فصولها ما يلي:

الفصل الأول: ويعالج موضوع المحددات الرئيسية للعلاقة بين الجزائر والناطو فجاء في المبحث الأول منه إحاطة بجملة العوامل التاريخية والسياسية. أما المبحث الثاني فقد خصص للعوامل المؤسسية والتقنية. ليخصص المبحث الأخير لدور البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة في التقارب بين الطرفين والدخول في الحوار.

أما الفصل الثاني فقد خصص لمجالات التعاون بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي. فجاء في من أجل فهم المبحث الأول إحاطة بالفضاء المشترك للجزائر وحلف الشمال الأطلسي مواضيع الحوار. وفي المبحث الثاني التعاون الجزائري- الأطلسي في مجال مكافحة الإرهاب. وفي المبحث الثالث محاربة الهجرة غير الشرعية في الحوار بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي.

وتم في **الفصل الأخير** تقييم علاقة الجزائر بحلف الشمال الأطلسي وإطلالة على مستقبلها. فجاءت في المبحث الأول حصيلة حوار الجزائر مع حلف الشمال الأطلسي. وفي المبحث

الثاني حقيقة العلاقة بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي: شراكة، تعاون، أم مجرد حوار؟
أما المبحث الأخير فقد خصص لمستقبل العلاقات الجزائرية الأطلسية.

الفصل الأول: محددات العلاقة بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي:

تقف وراء العلاقات الجزائرية الأطلسية مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية تعود إلى ما قبل استقلال الجزائر بسبب موقف دول منظمة الحلف الأطلسي من الثورة التحريرية، وكذا بعد استقلالها وتبني النهج الاشتراكي وهذا ما سيتم التعرض إليه في المبحث الأول.

كما لعبت نهاية الحرب الباردة دوراً مهماً في تحويل وجهة العلاقات بين الطرفين بسبب التغير الذي طرأ على إستراتيجية الحلف من جهة، والظروف الداخلية للجزائر من جهة أخرى. واتسعت دائرة العلاقات بين الطرفين - سيما في المجال الأمني- بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وما تبعها من تدويل للظاهرة الإرهابية، وهذا ما سيتم التعرض له بالتفصيل في المبحث الثاني من هذا الفصل.

:المبحث الأول: العوامل التاريخية والسياسية

يلعب العامل التاريخي دورا محدد لمواقف الدول إزاء بعضها وإزاء المنظمات الدولية التي تنشئها. والذي عادة ما يلقي بظلاله على العلاقات السياسية لتلك الكيانات على اختلاف أنواعها.

المطلب الأول: تأثير العامل التاريخي على مسار العلاقات الجزائرية الأطلسية.

إنّ أبرز ما يمكن أن يشكل تحديا تاريخيا بالنسبة للعلاقات بين الجزائر والحلف الأطلسي هو موقفه العدائي تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962 والمساند للاستعمار الفرنسي.

والواقع أن فرنسا باعتبارها دولة منشئة للحلف حاولت منذ وضع اللبنة الأساسية أن تستخدمه من أجل قمع أي مطالبة بالاستقلال، علما أن الحركة الوطنية لاسيما ذات التوجه الاستقلالي كانت في أوجها. وقد جاءت المادة السادسة من الميثاق المؤسس للحلف، وفي فقرتها الأولى لتعبر وبصراحة عن موقف فرنسا الرفض لأي مطلب استقلالي بالجزائر، وهذا نصها:

"يعتبر أي عدوان، أو هجوم مسلح، على طرف أو أكثر: كل عدوان أو هجوم مسلح على أي منطقة، لأحد الأطراف في أوروبا وأمريكا الشمالية، أو القسم الجزائري من فرنسا، ومنطقة تركيا، أو إحدى الجزر الخاضعة لمنطقة سيادة أحد الأطراف، في منطقة الشمال 5. الأطلسي، شمال مدار السرطان"

ويلاحظ من نص هذه المادة على أن الجزائر كانت تعتبرها فرنسا جزء لا يتجزء منها، قدم الحلف كل الدعم المادي *بل وغير قابل للتفاوض حوله، لذا وعملا بنص المادة الرابعة لفرنسا من أجل قمع الثورة التي اندلعت في الفاتح من نوفمبر 1954. وبدأ هذا الدعم مبكرا السابقة التي رسمت سياسة الحلف الأطلسي في حيث منذ سنة 1955 - وبحكم الاتفاقات خاصة سلاح الطيران، وأعطتها الأولوية في التزويد الجزائر - زود فرنسا بالعتاد الحربي

5- ملحق الترجمة العربية لاتفاقية حلف شمال

الأطلسي، www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec02.doc_cvt.htm، 22 جوان 2012، 8.30

*. تتص هذه المادة على ما يلي: "يتشاور الأطراف مع بعضهم البعض، عند إحساس أيمنهم، بأن سلام المنطقة، أو الاستقلال السياسي، وأمن أحد الأطراف، مهدد". أنظر:

المرجع نفسه.

للقيام بالعمليات الحربية ضد Sikorsky 6 سيكورسكي "" بالطائرات العمودية من نوع الجزائريين.

وقد تعززت مساندة الناتو لفرنسا بكل جلاء بعد "مخطط شال الذي بدأ في تنفيذه من 1 جوان 1958 بهدف القضاء الفوري Charles de Gaulle الرئيس الفرنسي شارل دوغول اشترتها 7. بلغ ثمن الأسلحة التي على الثورة، وبذلك حصل على الدعم المكثف من الحلف" 8. وفي جوان 1959 فرنسا من أمريكا خلال سنتي 1957-1958، خمسمائة مليون دولار 9، رخصت أمريكا للجيش الفرنسي في الجزائر "لشراء 25 طائرة عمودية من نوع ثقيل" غير محدود من "الطائرات الحربية نوع (ت28) لمواجهة ظروف شتاء سنتي وشراء عدد الأسطول السادس الأمريكي يمنح باستمرار أجهزة الرادار لفرنسا 10. وكان 1959 - 1960" الطائرات الأمريكية لدعم حربها ضد الجزائريين في الجو والبحر. وفتح لها مجال ناقلات

وقد زاد الخلاف بين الطرفين بعد استقلال الجزائر وتبنيها نمط التسيير الاشتراكي، واعتمادها على الاتحاد السوفييتي في تسليح الدولة الفتية طوال الفترة التي كان فيها الصراع بين الشرق والغرب قائما. فالحرب الباردة والتنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي جعل موقف الحلف الأطلسي معاديا لكل من كان مدعما من قبل الاتحاد السوفييتي الذي كان آنذاك يمثل سندا للحركات التحررية في العالم الثالث في صراعه ضد القوى الاشتراكية.

وهذا ما يشكل تحديا حتى سيكولوجيا للدولة الجزائرية فحتى وإن أراد الطرفان تطوير العلاقات بينهما فإن المسار والمواقف التاريخية تبقى تفرض نفسها لأن الأثر الذي تركه الاستعمار الفرنسي يبقى ذا امتداد إلى الوقت الراهن.

6- من كتاب العربي الزبيري، "في اتجاه الحلف الأطلسي"، -00book/study00/170-m-a2/book00- http://www.awu-dam.org/ 22sd008.htm جوان 2012، 8.30

7- www.mdn.dz/site_principal/sommaire/evenement/.../CdtAzeddine.pdf . 25/12/2011.

8- http://www.fmes-france.org/_medias/document/usa-algerie-antagonisme-pragmatisme-cooperation.pdf 25/12/2011.

9- من كتاب العربي الزبيري، المرجع السابق.

10- المرجع نفسه.

المطلب الثاني: اختلاف الرؤى السياسية بين الجزائر والناطو وانعكاسه على طبيعة العلاقة بينهما:

لم يكن الجانب السياسي بعيدا عن التأثير على العلاقة بين الجزائر والحلف الأطلسي، ففي ظل تمسك الجزائر بمبادئها الراسخة والتي يكرسها دستورها، كحرية الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبدأ السيادة صارت مواقف الجزائر في العديد من الأحيان بعيدة عن مواقف الحلف. فعلى سبيل المثال يبقى موقف الجزائر من القضية الفلسطينية - والذي لا يتوافق البتة مع موقف الحلف الأطلسي تجاهها- يعرف تلك العلاقة، خاصة وأن هذا الأخير يسعى وبكل الوسائل إلى إقحام إسرائيل في مشاريع التعاون من أجل تطبيع العلاقات معها من الجانب العربي خاصة الجزائر التي لازالت ترفض الاعتراف بها.

ومع ذلك يرى البعض أنّ حرص الجزائر على عدم اتخاذ مواقف والتزامات دولية مناوئة لإسرائيل قد يفسر على أن ذلك اعتراف ضمني بهذا الكيان، لاسيما مع إشراك الحلف¹¹، بعد أن أقدمتها الولايات المتحدة في شكل من لإسرائيل في مبادرة الحوار المتوسطي أشكال التطبيع الإجباري.

ومن مواضيع الخلاف القديمة الحديثة في أن واحد بين الجزائر ودول الحلف تسجل قضية الصحراء الغربية، بعد الصمت وعدم الوضوح وفي أحيان كثيرة التذبذب في مواقف دوله ، خاصة فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة، وهو الأمر الذي أخرج إيجاد حل نهائي لها.

ويبقى الإصرار الجزائري على الدور الرئيس لمنظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، واحترام القانون الدولي في حمايته للعنصر البشري، مناهضا للممارسة الدولية للحلف الأطلسي اليوم، والتي يبدو فيها ذا طموحات هيمنة واضحة، أدت حتى إلى التنافس مع منظمة هيئة الأمم المتحدة في ظل محاولته الهيمنة على الأنشطة الدولية في (World Peace) المجالات الأمنية. وهذا ما أكدته الناشطة البرازيلية رئيسة مجلس السلم العالمي ، حيث اعتبرت الناظو "أداة في يد الولايات المتحدة Soccoro Gomes سو كورو غومس (World Peace Council) الأمريكية التي تسيطر على مفاصل مهمة في الحلف الأطلسي وتراتبه العسكرية، فهو يعمل على تمرير مشاريع سياسية في العالم وفي المنطقة العربية لجعل هذه الأنظمة تابعة للغرب¹². وللولايات المتحدة الأمريكية بوجه الخصوص"

11 Interview avec un cadre du ministère des affaires étrangères algérien sur les enjeux de la coopération Algérie-Otan, 25 juillet 2011.

12 - <http://www.baath-party.org> 25/12/2011

والحقيقة أن ارتباط الحلف بهيئة الأمم المتحدة إلزام نصت عليه المواد الثلاثة للفصل الثامن من الميثاق، إلا أن نهاية الحرب الباردة جعلت الناتو يستأثر بالعديد من المهام التي تعد ، كما هو الحال في تدخله في كوسوفو سنة 1999 حتى دون *من صميم وظائف الأمم المتحدة الرجوع إلى هيئة الأمم المتحدة، أو في الحالة الليبية سنة 2011. ولهذا تشير دراسات عديدة إلى أن الحلف الأطلسي لم يتمكن من جعل استراتيجياته تتماشى وهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحل النزاعات بالطرق السلمية التي تعتبر من أولويات ميثاق الأمم المتحدة.

فالحلف الأطلسي وعلى عكس ما يدعي بحل الأزمات بالطرق السلمية فقد كان تدخله في ليبيا عسكريا محضا وعنيفا أدى إلى نتائج وخيمة على السكان المدنيين، كاسرا بذلك إجراءات الثقة التي يحاول زرعاها ، مما يجعلنا نقول إن الحلف الأطلسي لا يفكر إلا بمنطق المصلحة، فهو لا يحل الأزمات بل يدير مصالح الدول الأعضاء فيه وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإنجلترا. ويبقى الخلاف بين الجزائر والناتو عميقا وهو نابع من اختلاف تصورات الأمن عند الطرفين كما سنراه في الفصل الثاني.

المبحث الثاني: العوامل المؤسسية والتقنية:

إنّ التمعن في طبيعة المؤسسات والأجهزة الجزائرية، وتلك التابعة للحلف الأطلسي يبين لنا أسباب الاختلاف في الرؤى السياسية، ويحدد لنا بوضوح طبيعة العلاقة بين الجزائر والحلف الأطلسي.

المطلب الأول: الهيئات الجزائرية.

*- تنص المادة 53 من الفصل الثامن صراحة على مجال المنظمات الإقليمية، وكيفيته، وعلاقتها بمجلس الأمن الدولي كما يلي: " يستخدم مجلس الأمن تلك المنظمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائما، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه. أما المنظمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس...أنظر في هذا الصدد ميثاق الأمم المتحدة.

- المعهد العربي لحقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية، تونس: الحمامات، 2003، ص.11.

نرى أنه من المنطقي استقاء القواعد التي تنظم اختصاصات المؤسسات الجزائرية ومجالات تدخلها من خلال مجموعة من النصوص وعلى رأسها الدستور الجزائري، باعتباره أسمى قانون يحدد اختصاصات كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، والنصوص التنظيمية المحددة لصلاحيات كل منها. إلى جانب الممارسة أو الواقع التطبيقي الذي يبين كيفية تدخل كل مؤسسة.

تتفرع المؤسسات الجزائرية التي تعنى بالعلاقات الرابطة بين الجزائر وحلف الناتو إلى فرعين اثنين، فمنها ما ينتمي للسلطة التنفيذية، ومنها ما يظهر على مستوى ثان وهو تابع للسلطة التشريعية، وهذا ما سأحاول تبيينه.

1- المؤسسة التنفيذية

وهي تتشكل أساساً من:

أ- رئيس الجمهورية:

حيث ينص الدستور الجزائري في المادة 70 الفقرة الثانية على أن "رئيس الجمهورية يجسد الدولة داخل البلاد وخارجها" 13. وفي المادة 77 الفقرتين الأولى والثانية على أنه هو "القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية" 14، "يتولى مسؤولية الدفاع الوطني" 15. كما تنص الفقرتان الثالثة، والحادية عشر من نفس المادة على التوالي على أن رئيس الجمهورية "يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، ويبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها" 16.

13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري لدستور 1996، <http://www.fes->

10/11/2011alger.org/media/pdf/Constitution%20alg%C3%A9rienne%201996.pdf

14- المرجع نفسه

15- المرجع نفسه.

16- المرجع نفسه.

يظهر من خلال ما سبق أن تقرير وتوجيه السياسة الخارجية هي اختصاص أصيل لرئيس الجمهورية، وبالتالي فإن اتخاذ القرار في السياسة الخارجية يندرج ضمن الميدان الرئاسي بما في ذلك القرارات الخاصة بالعلاقات الجزائرية-الأطلسية. ويبين الواقع أن تجسيد نقطة انطلاق العلاقات بين الجزائر والحلف الأطلسي قد حددتها الزيارة الأولى لرئيس الجمهورية الجزائرية إلى مقر الحلف الأطلسي سنة 2001، ثم الزيارة الثانية سنة 2002.

ب- وزارة الشؤون الخارجية:

وتعتبر أداة رئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية، حيث ينص المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 على أن وزارة الشؤون الخارجية تكلف- تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية وطبقا لأحكام الدستور - ب"تنفيذ السياسة الخارجية للأمة وكذا بإدارة 17. العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة"

كما ينص أيضا على أن وزير الشؤون الخارجية يستند في ممارسة المهام المخولة لوزارة الشؤون الخارجية إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها، وإلى المصالح الخارجية *لوزارة الشؤون الخارجية ممثلة في الممثلات الدبلوماسية والقنصلية.

17 - <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm#EXECUTIF>; 25/12/2011

*. رغم أن النصوص القانونية والتنظيمية تؤكد أن مجال السياسة الخارجية الجزائرية موكل لوزارة الشؤون الخارجية، وبناء على مبدأ وحدة النشاط الخارجي (principe de l'unité de l'action extérieure)، فإنها تنفرد بمباشرة هذه الصلاحيات إلا أنه بإمكان أشخاص مفوضين قانونا من رئيس الجمهورية أو يتمتعون بسلطة مخولة من وزير الشؤون الخارجية، عند الاقتضاء، التعبير عن مواقف الدولة أو إبرام اتفاق دولي باسمه، حسب نص المادة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية.

ولما كانت العلاقات بين الجزائر وحلف الناتو من مجالات السياسة الخارجية وتتضمن العنصر الأجنبي، فإن الجهاز الدبلوماسي الجزائري له دور حساس في تنفيذ سياسة الجزائر حيال الحلف الأطلسي في جميع جوانبها. ولعل أبرز أوجه النشاطات التي تمارسها المؤسسة الدبلوماسية الجزائرية هي زيارات وزير الخارجية ووفود دبلوماسية إلى مقر الحلف الأطلسي من جهة، واستقبال الوفود الأطلسية بالجزائر للنظر في مسائل متعددة خاصة ما تعلق منها بالأمن.

أما بخصوص الممثلات الدبلوماسية فقد اقتصر دورها على تنظيم الملتقيات التي كالذي تم عقده بروما من 27 إلى 30 أكتوبر 2002، بالتنسيق مع الجهاز المكلف بالبحث العلمي للحلف الأطلسي بعنوان "انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي"، والذي تمت فيه مناقشة عدة محاور أساسية منها 18:

1. رؤية وتصور الجزائر للأمن المتوسطي؛
2. تكوين النخب العسكرية والمدنية.
3. محاولة تقديم مقاربة حول الخطابات السابقة والآنية لظاهرة الإرهاب من طرف كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ودول المتوسط.
4. مناقشة قضية الإرهاب وآليات مكافحته.
5. التنظيم القانوني لمكافحة الإرهاب ودور الخبرة الجزائرية فيها.
6. مستقبل الحوار المتوسطي وكيفية تفعيله.
7. التعاون في مجالات البحث العلمي، وإدارة الكوارث... وغيرها.

18-Ibidem.

كما نظمت الأجهزة والهيكل الدبلوماسية لوزارة الشؤون الخارجية أياما دراسية بخصوص العلاقة مع الناتو. فعلى سبيل المثال نجد المعهد الدبلوماسي* والعلاقات الدولية قد نظم لقاءات وملتقيات علمية تضم النخب العسكرية والسفراء والمختصين والباحثين من كلا الطرفين لدراسة مسائل تتعلق بمواضيع مختلفة كالأمن في المتوسط.

والحقيقة أن الجهاز الدبلوماسي وإن كان أول واجهة تعكس واقع وآفاق العلاقة التي تربط بين الطرفين الجزائري والأطلسي بحكم مهامه وصلحياته، إلا أن دوره مازال محدودا في نشاطات مطبوعة بنوع من التأنى حسب المعلومات التي تحصلت عليها في إطار إعداد هذه المذكرة من خلال المراجع والتربص الميداني على مستوى مصالح وزارة الشؤون الخارجية.

ج- وزارة الدفاع الوطني:

تعتبر المؤسسة الدفاعية من بين المؤسسات التي تركز عليها العلاقات الثنائية الجزائرية - الأطلسية خصوصا في شقها العسكري كاختصاص نوعي للحلف الأطلسي. ففي الفترة المحددة لهذه الدراسة (2000-2010)، ظهر أداء هذه المؤسسة في تنظيم مناورات بحرية بين الطرفين، كما عقدت عدة لقاءات تضم الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني السيد عبد المالك قنايزية وقيادة أركان الجيش بالنسبة للطرف الجزائري، مقابل قادة عسكريين في الحلف الأطلسي بغرض التشاور حول المسائل الأمنية خاصة منها الإرهاب ومسألة الأمن في منطقة الساحل.

وقد أخذ هذا الأداء شكلا آخر أكثر تكرارا يتمثل في استقبال الوفود الأطلسية للنظر في مسائل متعلقة بالمجالات الأمنية، خاصة منها ما يخص مكافحة الإرهاب.

* - المنشأ بنص المرسوم الرئاسي رقم 408-02 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، وهو تحت وصاية وزير الشؤون الخارجية.

كما قامت المؤسسات والأكاديميات والمعاهد التابعة للوزارة بتنظيم لقاءات لتبادل المعلومات والخبرات في المجالات الأمنية، على غرار ما قامت به أكاديمية شرشال،¹⁹ والمدرسة العليا للحرب، إضافة إلى استقبال الوفود الأطلسية ونخبهم العسكرية والمدنية في كل من عامي 2009 و2011.

وقد خصت كل من المدرسة العليا للدرك الوطني ببيومرداس، والمدرسة العسكرية للصحة بعين النعجة بزيارة وفود من الحلف الأطلسي عدة مرات. بينما أعدت "المدرسة ، ملتقى مع « Ecole militaire polytechnique » العسكرية متعددة التقنيات التابعة لوزارة الدفاع الحلف الأطلسي تم عقده في الجزائر في شهر نوفمبر من سنة 2008، حول موضوع التكنولوجيا في خدمة الأمن، وقد أفضى إلى توقيع اتفاق حول الأمن المعلوماتي بين الطرفين.

2- الهيئة التشريعية:

إذ يعد البرلمان الجزائري من بين المؤسسات التي يعتمد عليها في الحوار، بحيث تم بعث وفود برلمانية جزائرية إلى الحلف الأطلسي ولمرات متعددة، كما تم أيضا استقبال وفود من الحلف الأطلسي لمحاولة تفعيل مجالات الدبلوماسية البرلمانية بغرض التعاون وتبادل²⁰ وجعلها ميدانا حقيقيا لممارسة الديمقراطية وضمن تمثيل التجارب من أجل تفعيل البرلمان كامل لفئات الشعب والاستجابة والتكيف مع حاجيات ومتطلبات المواطنين، والأخذ بعين الاعتبار المعطيات الظرفية الزمنية والمكانية في ظل عولمة سياسة دولية.

وفي إطار النشاط البرلماني، تم تنظيم ملتقى حول دور المؤسسات البرلمانية في تعميق الحوار المتوسطي في 16 جوان 2009، بحضور مسؤول الدبلوماسية العامة لبلدان

19 Document de l'Ecole National Supérieure de Guerre : « la relation de l'Algérie et l'OTAN quelle évaluation » , N° spéciale , 2007, P76-78

20- l'Institut Diplomatique des Relations Internationales, **Contribution de l'Algérie au dialogue méditerranéen de l'OTAN**, séminaire organisé par l'IDRI et le collège de défense de l'OTAN, Rome, 2002. PP.19.21.

²¹في الحلف الأطلسي مع وزير الخارجية الجزائري السيد مراد مدلسي الحوار المتوسطي ورئيس لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمة السيد عبد الغني لعقبي، بهدف تفعيل دور البرلمان La division de la من خلال تضافر جهود التعاون مع قسم الدبلوماسية العامة التابع للئاتو diplomatie publique de l'OTAN: ، وتم خلاله تناول عدة محاور بالدراسة منها:

- "الحوار المتوسطي: التطور والرهانات"،

- "دور المؤسسات البرلمانية في تعميق الحوار المتوسطي".

المطلب الثاني

سيتم التطرق للهاكل الأطلسية ذات العلاقة بالموضوع الأساسي والدور الواضح في الحوار بين الجزائر والحلف الأطلسي.

اللجان المتخصصة:

وهي تتشكل من لجنة سياسية ولجنة التنسيق والتوجيه ولجنة الخبراء، إلى جانب العديد من المستشارين التقنيين²²، وهي مسؤولة أمام مجلس الشمال الأطلسي. كما يمكن ذكر لجان أخرى تهتم بالاقتصاد، وبالبحث العلمي والتي تشرف على تنظيم ملتقيات علمية، مثلما جرى مع المعهد الدبلوماسي الجزائري للعلاقات الدولية عندما تم تنظيم لقاء محور حول انضمام الجزائر للحوار المتوسطي للحلف الأطلسي في 2002.²³ وكذا الندوة التي نظمها مجلس الأمة في 2008 بالتعاون مع قسم الدبلوماسية العامة - وبمشاركة الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

21 - Séminaire-sur « Le rôle des institutions parlementaires dans l'approfondissement du dialogue méditerranéen », www.algerie.defense.org/2009/10/algerie-otan-, 06/09/2011

22. الحيايلى إسماعيل نزار، دور الحلف الأطلسي بعد الحرب الباردة. أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2003، ص ص 29-57.

23- C:\Users\bibliotheque\AppData\Local\Temp\seminar_15.pdf, 06/09/2011

وقد عرفت الجلسة أيضا إلقاء السيد كلوديوبيزونيرو الأمين العام المفوض لحلف الناتو كلمة ضمنها استعداد الحلف لتعميق التعاون والمشاورات بينهما ، كما هو معمول به مع مصر ودخول دولتي الأردن وموريتانيا. وذلك من أجل دفع علاقات التعاون التي تربطه مع الجزائر نحو الأمام، وبناء شراكة حقيقية تشمل حتى المجال السياسي.

وقد ازداد عدد الأجهزة الأطلسية وفي كل مرة وفقا للمفاهيم الإستراتيجية الجديدة حيث يحاول الحلف التوسيع من مهامه وهياكله.

والواقع أن دراسة الأجهزة المتعلقة بالحوار تبين من جهة عدم التأسيس للحوار مع الجزائر وهو ما يخرجها نهائيا عن دائرة الاندماج التي تشترط وجود مؤسسات لتفعيل ذات المسار. كما أنه لا يرقى إلى درجة الشراكة الفعلية الحقيقية التي عادة ما تنبع من تطلعات شعبية من أجل تعاون فعلي وحقيقي بما يخفف من الضغوط التي يعيش كل طرف في حال بقائه دون شريك، حيث نلاحظ اقتصار الحوار على مؤسسات رسمية مسؤولة عن السياسة الخارجية، مع أن إشراك البرلمان لم يكن سوى ضمن إطار ضيق من العلاقات البرلمانية كتبادل الزيارات، أو تنظيم ندوات للتعريف بالحوار، لكن وفي نطاق ضيق لم يرق إلى تحسيس الجماهير بأهمية الحوار، وإشراكهم عبر منظمات المجتمع المدني من أجل تقديم البدائل من أجل لتفعيله.

وقد أشار السيد كلوديوبيزونيرو في ندوة - تمت الإشارة إليها أعلاه - إلى أن حلف الناتو حريص على دفع علاقات التعاون التي تربطه مع الجزائر نحو الأمام وبناء شراكة حقيقية تشمل مجالات عديدة، موضحا أن التعاون الذي يربط حلف الناتو بالجزائر أو العديد من الدول غير مقتصر فقط على الجانب العسكري بل يشمل أيضا التشاور في المجال السياسي.

كما اعترف نفس المسؤول بوجود سوء فهم لمهمة الحلف وفي علاقاته مع دول جنوب المتوسط بما في ذلك الجزائر، متحدثا عن وجود أحكام مسبقة، وكتابات في الصحافة الجزائرية شوهت الصورة الحقيقية للحلف الأطلسي، "قد تضر بتعاون الطرفين". كما دعا

إلى ضرورة تحسيس الرأي العام بـ"الجانب الإيجابي للتعاون، وتغيير الصورة السيئة التي 24. ورأى أن للبرلمانيين دور كبير يقومون به في هذا الشأن. من يحتفظون بها عن الحلف" أجل تعاون مع دول جنوب المتوسط ضمان الأمن والاستقرار للمنطقة بما يمكن التصدي لتحديات القرن الواحد والعشرين. وربط مسؤول الحلف الأطلسي نجاح هذا الحوار بوجود الإرادة السياسية للتعاون الثنائي من جهة والتعاون مع الهيئات الدولية من جهة أخرى.

المبحث الثالث: البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة:

لعبت الظروف الدولية لما بعد الحرب الباردة دورا كبيرا في التقارب بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي. فبعد تكيف الحلف لإستراتيجيته بعد زوال الخطر الشيوعي، وتغيير مواضيع اهتمامه، جاءت أحداث 11 سبتمبر لتعطي مجالا آخر لنشاط الناتو، والاهتمام لنصف القارة الجنوبي. وبما أن الجزائر خرجت من الدائرة الاشتراكية، وعرفت الظاهرة الإرهابية وأدارتها بكل حزم، فإن الناتو لم يجد حرجا في التعامل معها من أجل محاربة الإرهاب الذي اكتسب صفة التدويل بعد 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: إستراتيجية الناتو بعد نهاية الحرب الباردة والحوار مع الجزائر:

برزت سياسة الأحلاف العسكرية كمظهر من مظاهر الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي ونظيره الغربي بزعامة الولايات المتحدة. فحلف الشمال الأطلسي ظهر بموجب معاهدة واشنطن بتاريخ 1949/04/04 وضم في البداية عددا محدودا من الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة، قبل أن تنضم إليه بعد ذلك عدة دول أخرى، جعل من أهم أهدافه محاصرة المد الشيوعي من جهة، والدفاع عن أعضائه بشكل جماعي من كل التهديدات الخارجية (الدفاع المشترك وتقوية الأعضاء استراتيجيا وعسكريا) من جهة ثانية.

24- المرجع نفسه.

وكرر فعل على ذلك، قامت الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي بتأسيس حلف وارسو سنة 1955، وقد كانت مهمته دفاعية أيضا. وإذا كان هذا الأخير قد أصبح معطلا بفعل التفكك الذي أصاب المعسكر الشرقي قبل أن يتوارى بصفة نهائية بعد ذلك، فإن حلف "الناتو" ما فتئ يبحث له عن أدوار جديدة، تتلاءم والمتغيرات الدولية الجارية، ويعزز قدراته وإمكانياته كأقوى تحالف عسكري في العالم.

ففي الوقت الذي انتظر الكثير حل حلف الناتو جاء المفهوم الاستراتيجي الجديد الأول للحلف الأطلسي الذي أفصح عنه في روما سنة 1991²⁵ ليصر على اعتماد التعاون والتشاور مع دول شرق ووسط أوروبا. ليضم في صفوفه عضوية العديد منها التي كانت تسبح في فلك الاتحاد السوفيتي سابقا.

وتوضح الخريطة رقم 1 توسع الحلف الأطلسي:

25 - http://www.nato.int/cps/fr/natolive/topics_56626.htm consulté le 06/09/2011



Source :la documentation française .fr

وإذا كان هذا الحلف قد استطاع أن يؤدي دوره بنجاح كحلف دفاعي زهاء نصف قرن من الزمن، فإن طبيعة الأدوار التي أصبحت تنتظره في ظل هذه المتغيرات أصبحت محل تساؤل. وبالفعل فقد تزايدت حدة المطالبة من قبل أعضائه بضرورة إستراتيجية جديدة تأخذ بعين الاعتبار حجم وطبيعة التحولات التي شهدتها العالم منذ بداية التسعينيات. ولهذا ركز في

تطويره لهذا المفهوم، سنة 1999 في واشنطن، على الوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات، إضافة إلى تعزيز روابط التعاون مع دول المتوسط وشرق ووسط أوروبا²⁶.

والواقع أن قمة واشنطن شكلت منبرا لأعضاء الحلف من أجل طرح وإبراز تصوراتهم ومقترحاتهم بشأن الدور المنتظر لهذا الحلف. وبعد عدة مناقشات تبنت القمة في النهاية صيغة موحدة بشأن الإستراتيجية الجديدة للحلف تنصب في ثلاث عناصر أساسية:

1- تدخل الحلف في الأزمات والمنازعات داخل الدول الأعضاء، وخلال بروز أزمات أو منازعات إقليمية مجاورة قابلة للتطور، أو في حالة تهديد مصالح الدول الأعضاء كالقيام بأعمال تخريبية أو الحول دون وصول المواد الحيوية لهذه الدول (النفط على الخصوص)، أو تنامي النزوح البشري باتجاه هذه الدول نتيجة صراعات سياسية أو عسكرية

2- وضع ضوابط تحد من التدخل المطلق والحر للحلف خلال نشوء الأزمات خارج أوروبا وأمريكا، ومنها التهديد المباشر لمصالح الدول الأعضاء أو تهديد سلم وأمن هذه الدول.

3- أحقية مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وضرورة التنسيق مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذا الصدد، وبخاصة خلال بروز أزمات تتطلب التدخل العسكري.

ولقد خلفت هذه الإستراتيجية مخاوف كبيرة في أوساط الدول الضعيفة، وخصوصا دول الشرق الأوسط وإفريقيا وشرق أوروبا ودول أمريكا اللاتينية، من أن تشكل هذه الإستراتيجية بداية لشرعنة التدخل من خلال الانحراف بوظائف أدوار الحلف الأساسية المرتبطة بالأمن الأوربي، وممارسة الضغوطات العسكرية على هذه الدول لبسط الهيمنة الأمريكية والغربية عليها، خصوصا وأن أجهزة الأمم المتحدة تعاني من عدة نقائص

- خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، الفكر

26-السياسي، ص.ص 11-17.

ومشاكل، في ظل غياب لجنة أركان الحرب المنصوص عليها في الميثاق، وفي ظل الصعوبات المالية الحادة التي تعاني منها المنظمة.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتنامي خطر الإرهاب الدولي اتجهت الدول الغربية إلى عقد قمة براغ 2002، التي أدخلت بشكل رسمي تدابير وتغييرات جديدة على الحلف الأطلسي، من أجل إحداث فعالية ومرونة أكثر في القيادة، وتسهيل الانتشار لتلبية المتطلبات العملية²⁷ وعلى هذا الأساس، تم إنهاء مهام "قيادة حلفاء الأطلسي، وضمها لقيادة العمليات التي صارت تعرف بالقيادة المتحالفة لأوروبا، واستحداث قيادة جديدة باسم القيادة المتحالفة للتغيرات العسكرية ومقرها البرتغال"²⁸.

ولنفس الغرض أنشئت سنة 2004 قيادة التدخل المشترك²⁹. حيث عمد الحلف إلى تقليص القيادات في أوروبا معتبرا أن كل هذه "التحولات تعبر عن بعد عقلا في استخدام الهياكل، إذ تحدد الأخيرة الشروط الواجب توفرها، وتساعد القيادة المتحالفة للتغيرات في عملية التدريب مع إمكانية استحداث مجموعة القوات المختلفة للأسلحة المتعددة الجنسيات"³⁰. كما تم تأسيس قوة الاستجابة التي تضم فرقا مشكلة من وحدات من قوات دائمة ومتعددة الاختصاصات من الدول الأعضاء، تتسم بمرونة عالية والقدرة على الانتشار والتموقع السريع في أي منطقة من العالم. وهي قوات دائمة ومتعددة الاختصاصات. وقد تقرر تأسيس مقرها بشمال هولندا في 15 أكتوبر 2003، لجعلها على استعداد للانتشار خلال مدة تتراوح بين 5 و30 يوما، ويفترض أن تضم 25 ألف جندي مؤهل من أجل التدخل

27- محمد حسون، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي،

<http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/331-376.pdf>

28- المرجع نفسه.

29. Ben Antar Abdenour, *Nato, Maghreb and Europe*. Algeria: CREAD, 2006, PP 1-5

30 - <http://www.nato.int/docu/briefing/nms/nms-f.pdf>, 06/09/2011

والإغاثة جراء الكوارث الإنسانية، على شاكلة تدخلها لتقديم العون للولايات المتحدة الأمريكية إثر إعصار كترينا سنة 2005.³¹

ولقد قرر الحلف الأطلسي تعزيز سياسته وتطوير ممارساته ، حيث جاء في الوثيقة التي تمخضت عن قمة براغ السالف ذكرها المعالم الكبرى للسياسة الجديدة للنااتو، بحيث نظمت نشاطات مكافحة الإرهاب، وإمكانية فتح بعض النشاطات للدول المعنية بالحوار المتوسطي الذي أعلنه الحلف الأطلسي مع الدول المتوسطية « MD » سنة 1994*.

وعلى إثر قمة إسطنبول في جوان 2004، فسح النااتو المجال لدول الحوار للاستفادة من كفاءاته، واستغلال الفرص الممنوحة في ظل الحوار الثنائي كالتعاون في إطار الشراكة من أجل السلم والمشاركة في العمليات الميدانية مثل التمارين العسكرية، والتدريب والبحث³². وقد حاول الحلف الأطلسي تعميق وتعزيز الحوار ليطل ميدان الديمقراطية والحكم الراشد³³. وتزامنت قمة إسطنبول 2004 مع الذكرى العاشرة لانطلاق الحوار المتوسطي للنااتو، وأقرت دوله وثيقة جديدة أكثر طموحا وجدية³⁴، تضمنت تحقيق أربعة أهداف رئيسية

31- Ibidem.

*- والواقع أن موضوع دور حلف النااتو في حوض المتوسط كان قد أثير في الاجتماع الوزاري للحلف الذي عقد في العاصمة اليونانية أثينا خلال شهر جوان 1993، وبعدها في بروكسل سنة 1994، إذ أعرب الوزراء الحاضرون عن وجهة نظرهم القائلة بأن أمن منطقة المتوسط يؤثر من دون أدنى شك في الأمن الأوروبي ككل. وفي الثامن من فيفري 1995 ، قرر مجلس الحلف إجراء حوارات مع بعض الأطراف المتوسطية من غير الأعضاء في الحلف، لتقوية عوامل الاستقرار في المنطقة وتكوين فهم مشترك لهذه المسألة؛ فأجرت قيادة الحلف في بروكسل لقاءات مع ممثلين عن خمس دول متوسطية، هي مصر والمغرب وتونس وموريتانيا وإسرائيل. أنظر في هذا الصدد: حسون، مرجع سبق ذكره.

32- L'Ecole National Supérieure de Guerre, « la relation de l'Algérie et l'OTAN: quelle évaluation ? », Document N° spécial P.01.

33- Ben Antar Abdenour, Op.Cit, P 05.

34- <http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/press-kit/press-kit-f.htm>, 11/12-2011

منها تعميق الحوار السياسي، وإصلاح المنظومات الدفاعية، والمشاركة في عمليات مكافحة الإرهاب.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يبدو من المهم تعزيز الحوار المتوسطي مع الناتو خاصة أن مبادرة إسطنبول ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي حققت وثبة نوعية في هذا المجال³⁵. إذ كانت فيها دراسة توسيع الحوار ليشمل دولا من مناطق جغرافية أخرى مع التعامل معها حالة بحالة، ومع الدول فرادى وفق منطوق (1+26)³⁶ ولعل النقطة الرئيسية في هذا الصدد هي التنظيم الذي يهدف للسماح لشركاء الناتو بالمشاركة بفعالية وبشكل واسع في المبادرة³⁷.

والجدير بالذكر أن بلورة الناتو لمفاهيمه الإستراتيجية قد اتسمت بالاستمرارية، وصولا إلى الصيغة المتبناة في قمة لشبونة المنعقدة سنة 2010*، والتي سطرت مهام جديدة في الوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات والتدخل أثناء الكوارث الطبيعية والإنسانية، وإرساء الديمقراطية، وتعزيز الثقة مع الدول خاصة في الضفة الجنوبية³⁸، والتي يعتبر أنها قد

35- *Ibidem*.

36- <http://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2008-1-p-119.htm>, 25/12/2011

37 - *Ibidem*.

* في اجتماعهم الذي عقد في 14/10/2010 ناقش وزراء خارجية الدول الأعضاء في الناتو مشروع إرساء مفهوم إستراتيجي جديد، وهو عبارة عن تصور مستقبلي للناتو 2020 يضع الأسس المبدئية الجديدة للحلف ولدوره المستقبلي وللتحديات الجديدة التي ستواجهه في العقد القادم.

كان الأمين العام لحلف شمال الأطلسي أندرس فو راسموسن قد كلف قبل حوالي عام ونصف مجموعة متخصصة من الخبراء كلجنة حكماء تضم 12 فردا- وعلى رأسهم كاتبة الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أوبرايت- بوضع المسودة الأولية لهذا المفهوم الاستراتيجي لتتم مناقشتها، ومن ثم المصادقة عليها في قمة برشلونة، التي انعقدت يومي 19 و20 نوفمبر 2010.

38- <http://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2008-1-p-119.htm>, 25/12/2011

تشكل مصدر الإرهاب. وقد اتجه مسؤولو الحلف إلى " تعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وكذا مع دول المتوسط والشرق الأوسط وشمال إفريقيا"³⁹.

ومما سبق يمكن القول أن اهتمام الناتو بالصفة الجنوبية للمتوسط اتسع أكثر منذ أحداث 11 / 9 / 2001 بعد أن اتضح أن العديدات من التهديدات العابرة للحدود كالإرهاب والهجرة غير الشرعية لم تعد حبيسة حدود دول الجنوب. وفي نفس السياق جاءت علاقة الجزائر بالحلف الأطلسي التي وإن انطلق الحوار بينهما منذ 2000 إلا أن مفاهيم التعاون بدأت تتبلور أكثر منذ تدويل قضية الإرهاب.

وما لا يمكن إغفاله أن تنامي الظاهرة الإرهابية في الجزائر خاصة مع قتل الرعايا الأجانب، واختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية، وإحداث عدد من التفجيرات في باريس من طرف الجماعة الإسلامية المسلحة الجزائرية، قد دفع إلى تزايد الدعوة لخلق أطر عملية للتحكم في الظاهرة الإرهابية قبل أن تنفلت. وبدأ ذلك من خلال تنشيط منظمة غرب أوروبا وإنشاء الحوار السياسي - الأمني بين مجموعة 5+5 الذي سرعان ما تحول فعليا لمنبر نشط لإيجاد الحلول المناسبة للآزمات المشتركة.

إلا أن "المفاوضات بين الجانبين الجزائري والأطلسي والتي تسعى إلى الاستفادة من التجربة الجزائرية في ميدان مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة... كشراكة عسكرية وأمنية نموذجية. 40 ، جاءت كرد على إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال عن ولائها للقاعدة ولبن لادن وتحولها إلى حركة تسعى إلى إقامة "دولة الخلافة في المغرب الإسلامي".

وقد أصبحت القاعدة على إثره منظمة تشكل، بالإضافة إلى الجزائر خطرا مباشرا على أوروبا وإفريقيا والغرب بصفة عامة. وهنا بدأ اقتناع الجيش الجزائري بأن ظاهرة الإرهاب

39- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec03.doc_cvt.htm, 06/09/2011

40 - عبد الرحمان الكاوي، حقيقة العلاقات بين الجزائر و " الناتو " ، <http://hespress.com/international/7243.html> ، 21 جوان

.2012

هي ظاهرة خطيرة على استقرار الجزائر وعلى محيطها الحيوي، وأنها حالة متحركة متلونة، غير ثابتة في الزمان والمكان. وأن لها بعدا إستراتيجيا عالميا يقوم على مهاجمة الحلقات الضعيفة الموالية للغرب انطلاقا من قواعد ثابتة قوية كالجزائر.

وقد شجعت سياسة القاعدة هذه القيادة العسكرية الجزائرية على التأكيد على منحي التعاون مع الحلف وطلبت تفعيله أكثر، فالتجربة الجزائرية مع "الناتو" جاءت بعد هذا التغيير الاستراتيجي في عمل القاعدة وأهدافها المعلنة والسرية.

وهنا يجب التأكيد على أن الحوار بين الجزائر والحلف الأطلسي حددته ظروف الطرفين معا. فإذا كان توسع الناتو وأدواره الجديدة تمت مناقشته بما فيه الكفاية، فإن خروج الجزائر من الأزمة الكبرى التي كادت تعصف بالبلاد، ونضالها المرير والعويص ضد الإرهاب دفع الدول الغربية بما فيها أعضاء الناتو تبحث عن توظيف فعال لها ولخبرتها في مكافحة التهديدات القادمة من الجنوب لاسيما القارة الإفريقية.

ولهذا طبع التعاون بين الجهتين وفي مجال الأمن جل مراحل الحوار بينهما، دون أن يرقى إلى شراكة فعلية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما تطمح إليه الجزائر من خلال تبنيتها لمفهوم الأمن المتعدد.

المطلب الثاني: اقتراب الأمن الشامل والتهديدات الجديدة:

يعرف الأمن في معناه الواسع على أنه " العمل على التحرر من التهديد "41، كما يقول "باري بوزان أنه "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها في المستقبل وتماسكها الوظيفي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"42. فمغزى الأمن إذن هو البقاء، والأمن لا يعني العمل على الانغلاق، غير أنه يتميز بالنسبية بفعل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

41 -Ken Booth -;Theory Of world Security, Cambridge University Press , 2007, p105.

42 - Barbara Delcourt, Théories de la sécurité, www.ulb.ac.be/.../THEORIES_DE_LA%20SECURITE_.pdf

وفي سياق تعريف الأمن دائما، يمكن إدراج تعريف مكائيل ديلون الذي يعتبره مفهوما مزدوجا، فهو وسيلة التحرر من الخطر من جهة، ووسيلة لقهره وجعله محدودا من جهة أخرى⁴³.

والحقيقة أنّ مفهوم الأمن ما زال غامضا حتى الآن وتختلف المقاربات في تعريفه. فلما كانت المقاربة الواقعية التقليدية للأمن تختزله في المجال العسكري، صارت الدراسات الحديثة اليوم تتحدث عن أبعاد أخرى للأمن مثل الأمن المجتمعي والاقتصادي والسياسي. فدراسة الكثير من الأنظمة خاصة في دول العالم الثالث سبيل المثال تظهر افتقارها للتنمية العقارية مما ينعكس سلبا على أمنها الاقتصادي، وما ينجر عنه من مشاكل اجتماعية تطرح في النهاية غياب الأمن السياسي⁴⁴.

كما يضاف إلى الأمن اليوم مستويات أخرى. ففي السابق كان الأمن متمحورا حول الدولة، أما اليوم فصرنا نتحدث عما يسمى بالأمن الإنساني بالتأكيد على الفرد كمستوى رئيسي للأمن. وقد برز هذا المفهوم خاصة في النصف الثاني من عقد التسعينيات، كنتيجة للتحويلات العالمية الناتجة عن انتشار الاضطرابات داخل الدول، وما ينجر عنها من تزايد الضحايا المدنيين. فنذكر على سبيل المثال ما حدث سابقا في مجموعة من الدول الإفريقية كالكونغو وكودي فوار وما يحدث في ليبيا منذ مطلع سنة 2011.

غير أن تبني الغرب لاقتراب الأمن الإنساني ليس بريئا، إذ أصبح ظاهرة يحتج بها لاختراق السيادة الوطنية، وقد تصل إلى حد التعدي على الدول باسم حماية المدنيين، لأن الإنسان صار محور هذا الأمن. وي طرح هذا المفهوم الحديث معاناة الناس من عدة مشاكل

¹ بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للنشر والطباعة والتوزيع، 2005، ص ص 8-12

44 - Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin, « Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales », *Études internationales*, vol. 35, n° 1, 2004, pp. 7-24.

وتحديات، كونهم عرضة للعديد من المخاطر التي تسهم وتتربص بهم في جميع نواحي معيشتهم⁴⁵.

ومن هنا ظهر بعد الحرب الباردة مصطلح الأمن التعاضدي «La sécurité coopérative» والذي يقوم أساسا على تحقيق مبدأ المشاركة بين الدول والأخذ بعين الاعتبار مصالح كل طرف، وتوحيد الجهود سوية لبناء ثقة متبادلة بينها وتلافي الشكوك، من أجل بلوغ غاية مشتركة تتمثل في مواجهة التهديدات المختلفة المترتبة بالكيانات الدولية على الصعيدين الداخلي والخارجي، متجاوزة الحدود بينها، خاصة ما تعلق بالتهديدات اللاتماثلية Les Menaces Asymétriques مثل الإرهاب والمشاكل البيئية... وغيرها.

والواقع أنّ مفهوم الأمن التعاضدي جاء كمقابل للأمن التنافسي، ولمواجهة المعضلة الأمنية التي لا تقدر الدول عليها لوحدها، بالنظر لتكاليفها الباهظة وطبيعتها المعقدة ومداهما الذي لا تحصره الحدود الجغرافية. ويتميز ذات المفهوم بالمرونة، إضافة إلى كونه لا يشكل أي مساس بسيادة الدول فهو يتحدد في إطار اجتماعات دورية، ويتم بالتقاء رغبة الدول في اللجوء إليه.

ومن منظور الأمن الشامل تعتبر الهجرة غير الشرعية والاتجار غير الشرعي بالمخدرات، وتجارة الأسلحة والإرهاب، والفساد، والنزاعات الإقليمية⁴⁶ مصادر جديدة لتهديد الأمن والسلم الدوليين، خاصة وأن هذه الظواهر صارت متخطية للحدود، صعبة المراقبة والتحكم فيها من طرف الدول دون تنسيق فعال للجهود.

وإذا كانت الدول الضعيفة أو الفاشلة هي مصدر جل هذه التهديدات، فإن الدول الكبرى ترى بأنها المتضررة من النتائج الوخيمة لها على الأصعدة السياسية والاقتصادية

²بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للنشر والطباعة والتوزيع، 2005، ص ص 7-8

⁴⁶- أوروبا أمانة في عالم آمن، الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، pdf <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIAR.pdf>

والاجتماعية، وهي تسعى إلى تنسيق الجهود فيما بينها من أجل التصدي لهذه الظواهر، وتضغط على الدول المصدرة لها من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يسهم في الانتشار الرأسمالي دون عوائق. كما تبحث وباستمرار عن جهود دول من الجنوب تلعب دور الحصن الواقي لها من كل تلك الأخطار، وهو حال الجزائر في علاقتها بالنااتو.

فالأزمة الليبية الأخيرة و حركات "الربيع العربي" وتزايد الأزمات في مناطق مالي والنيجر وموريتانيا، وتصاعد تحركات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كلها شكلت دواعي لتقرب الحلف الأطلسي من الجزائر، لأن هذه الأخيرة في التوقعات الإستراتيجية للحلف الأطلسي بإمكانها أن تشكل جدارا لامتناهات هذه الأزمات نظرا لخبرتها الطويلة في مجال محاربة الإرهاب واحتوائه الظاهرة. وبهذا يكون الخوف من انتشار هذه التهديدات غير التماثلية إلى الضفة الشمالية جعل الحلف الأطلسي يكتف جهود التعاون مع الجزائر عبر المناورات مثل بان ساحل وغيرها47.

إنّ الجزائر التي عرفت ويلات الإرهاب، والتي ترفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، لم تستطع أن تقبل بالشروط السياسية التي تفرضها دول الحلف من أجل التعاون في مجال صد التهديدات الجديدة. وهو ما دفعها إلى رفض تدخل الدول الغربية في الساحل متحولة من منظور الأمن الوطني إلى الأمن الجماعي.

وبهذا الخصوص فالأمن الوطني حسب Mc Sweeney في كتابه سوسيولوجية العلاقات الدولية نابع من صد كل " تهديد لوجود الدولة وممارسة سلطتها"48. في حين أن الأمن الجماعي هو "رد كل تهديد لوجود جماعة من الدول، وتقوية التعاون فيما بينها في إطار العلاقات الدولية"49.وقد أضاف باري بوزان المختص في دراسة الأمن مصطلح الأمن

47- <http://www.elwatan.dz.archive.rubrique.php>

48 - Barbara Delcourt, Op.Cit..

49 - Ibidem.

الإقليمي 50 Sécurité Régionale للإشارة إلى التأثيرات الإقليمية على أمن الدول في عصر العولمة.

فالجزائر اليوم تتبنى مقاربة تجمع بين الأمن الوطني والأمن الجماعي، والأمن الجهوي في إطار متكامل. فهي ترفض التدخل الأجنبي في منطقة الساحل، وترى بأنها قادرة على مواجهة التهديدات، ولا تحتاج سوى إلى الدعم التقني واللوجستي للقيام بالمهمة، لأن هذه المساعدات ستندرج ضمن مسعى تحقيق الأمن الجماعي، وهو جوهر المقاربة الأمنية الجزائرية اليوم، التي لم تعد تقتصر على الأمن الوطني، بقدر ما تتحدث عن تهديد هذا الأخير من مصادر خارجية في إطار سعيها لصيانة أمنها القومي.

كما تتبنى الجزائر مقاربة الأمن الشامل، في حين تصر دول الناتو على الشق الأمني العسكري في حوارها مع الجزائر. وقد يكون ذلك لأن المقاربة الغربية للأمن تؤديها إلى جانب الحلف، الاتحاد الأوروبي من خلال ثلاث أدوات: 51:

- السياسة الأوروبية للأمن الدفاعي.

- سياسة الجوار الأوروبية.

- مسار برشلونة.

وبالتالي وفي ظل تقسيم المهام، والإبقاء على خصوصية الناتو يصر هذا الأخير على المجال العسكري عند حوارها مع دول الجنوب بما فيها الجزائر.

ويغطي التصور الجزائري للأمن الشامل كمفهوم متعدد الأبعاد المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويؤكد أن حوض المتوسط بحاجة لتدارك الفجوة التي يزيد اتساعها يوما بعد يوم بين ضفتيه الشمالية والجنوبية. أما الحلف الأطلسي فهو يؤمن بمقاربة الأمن

50 - Ibidem.

51 - Jean François Coustilière, « les horizons de la Méditerranée », In L'Union pour La Méditerranée : quel apport au processus de Barcelonne ?, 7eme Colloque Annuel Euro Méditerranéen, P.27/

المندرجة ضمن محاربة التهديدات غير النمطية في إطار محاور يحرصها في محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية. وهو ما يمنح الجزائر دور الحاجز أمام التهديدات حتى لا تبلغ حدود دول الحلف.

ويزداد هذا التباعد في الرؤى حدة بالنظر إلى إصرار الدول المؤثرة في الحلف خاصة فرنسا والولايات المتحدة على التموّج في ساحة العلاقات الدولية وفرض تواجدها، إذ تتحكم الدولتان في هياكل الحلف الأطلسي، ولهما أهداف سياسية وأيديولوجية واضحة المعالم⁵²، والقضاء على المد كالسعي لترسيخ النهج الرأسمالي والنظام الديمقراطي الليبرالي والأفكار الإسلامية جنوب المتوسط عموماً وفي منطقة الساحل خصوصاً.

وتعتبر دول الناتو منطقة الساحل مصدراً للتهديدات الإرهابية يجب القضاء عليها، وذلك من خلال التعامل مع الجزائر باعتبارها فاعلاً أساسياً في المنطقة يحاول أن يسير به إلى تقبل أفكاره السياسية والأيديولوجية ليتمكن من السيطرة على منطقة الساحل. في حين ترفض الجزائر هذه المشروطة السياسية، والتدخل في المنطقة التي تعتبرها دائرة من دوائر الأمن القومي الجزائري.

فتصريحات مختلف المسؤولين في الحلف الأطلسي توضح أهدافه السياسية من حيث تركيزها على التعاون مع الجزائر في مجال ترقية حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية، وتكوين النخب العسكرية والمدنية بغية اكتساب الخبرة في مجال تسيير وإدارة الأزمات المختلفة. إلا أن الحلف الأطلسي و من خلال مضمون مبادراته المتتالية يروج للنمط الديمقراطي الغربي، ويحاول أن يرسى أسسه في البلدان المعنية بالحوار المتوسطي.

وقد اتضح أن التقارب الذي يبديه حلف الشمال الأطلسي يهدف إلى استعمال الجزائر كورقة للتقرب من دول الساحل، وغرس النهج الغربي في أنظمتها خاصة مع قياداتها لتحقيق مشروع السيطرة على المنطقة وما تمتاز به من ثروات هائلة. ولعل تدخله الأخير في ليبيا يشكل المثال الأبرز لتطبيق ذلك المفهوم الجديد المبني على إرساء دعائم الديمقراطية وحقوق الإنسان، رغم وضوح الأهداف الاقتصادية التي تتلخص في استغلال النفط الليبي، لاسيما مع⁵³. حول التخفيف من التبعية الطاقوية لأوروبا* ازدياد نبرة خطاب ساركوزي

52 <http://www.alghad.com/index.php/article/html>

*- الرئيس الفرنسي السابق من ماي 2007 إلى ماي 2012.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق يمكن القول أنّ إصرار الدولة الجزائرية على تعزيز تواجدتها على الساحة الدولية من خلال الانضمام إلى مبادرة الحوار المتوسطي للئاتو، لم يمنعها من التمسك بمبادئها الدستورية كاحترام حرية الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى تقديس مبدأ السيادة واحترام القانون الدولي، وهو ما شكّل عائقاً في تطوير هذه العلاقة إلى مستوى الشراكة.

كما أن من عوامل عدم تطور الحوار بين الجزائر والئاتو اقتصره على المؤسسات الرسمية للدولة وأجهزة الئاتو بما تحويه العلاقة بين الطرفين من ثقل تاريخي، واختلاف في الاتجاه السياسي للجزائر والدول الأعضاء – على الأقل في فترة الحرب الباردة- بل وموقفها من الأوضاع الداخلية في الجزائر طيلة التسعينيات، لاسيما حيال مؤسسة الجيش.

فانضمام الجزائر لهذه المبادرة يعكس الاستجابة لمصالحها وأهدافها التي تتكيف والتطورات على الصعيد الداخلي من جهة، والمستجدات التي تعرفها الساحة الدولية من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يبقى على سوء تفاهم حول أمهات القضايا بين الطرفين.

الفصل الثاني: مجالات التعاون بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي.

سيتم في هذا الفصل التطرق للمجالات التي تجري فيها العلاقة بين الجزائر والنااتو، والتي تبدو في شكلها متنوعة ومتصلة بمحور رئيسي هو الأمن، وذلك اعتمادا على اقتراب الأمن الشامل الذي صار اليوم المطلب الرئيسي للعديد من الدول في جنوب المتوسط في حوارها مع النااتو بما فيها الجزائر.

وبالتالي سيتم أولا التعريف بالفضاء الذي تدور فيه العلاقة ألا وهو الفضاء المتوسطي وهو ما سيتم في المبحث الأول، وبعدها نأتي لمجالات التعاون بين الطرفين والتي تشمل مكافحة الإرهاب، وتأمين الطرق البحرية، الذي سيعالج في المبحث الثاني، إضافة إلى مكافحة انتشار الأسلحة والاتجار غير الشرعي بالمخدرات، والتعاون في مجال الهجرة بين الطرفين التي ستشكل مواضيع المبحث الثالث.

المبحث الأول: الفضاء المشترك للجزائر وحلف الشمال الأطلسي.

يعد الفضاء المتوسطي قاسما مشتركا في إشكالية الدفاع والأمن لدى الطرفين. فالحوار بين الجزائر والناطو ما هو سوى جزء من الحوار الأورو متوسطي لهذا الأخير. والواقع أن الطرفين يشتركان في العديد من الرؤى المتعلقة بذات الإشكالية، إلا أن الخلاف لازال دائرا بينهما حول العديد من القضايا.

المطلب الأول: دوافع الاهتمام بالمتوسط.

يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المجالات الجيو إستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية، ليس فقط لتوسطه ثلاثة قارات (أوروبا وشمال إفريقيا وغرب آسيا)، ولكن بالأساس لكونه معبرا يصل المحيطين الهندي والأطلسي. كما يشمل أيضا خطا بحريا للنفط القادم من الخليج لأوروبا وأمريكا الشمالية، فهو الشريان الحيوي للتجارة الدولية كما تبينه الخريطة الآتية:

الخريطة رقم 02: الأهمية الاقتصادية للمتوسط.

المصدر: أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأورومتوسطية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جوان 2001)، ،

ص 23.

وقد كان البحر الأبيض المتوسط دوماً كذلك مع أنه حوض امتاز بالصراعات والحروب والتنافس والتعاون، وحظي بمكانة متميزة مع بداية القرن العشرين، بعد فتح قناة السويس مما جعل البحارة ينتقلون عبرها بدلاً من الدوران عبر رأس الرجاء الصالح. كما كان هذا الحوض مجالاً للتنافس في ظل الحرب الباردة، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول هذه المياه الدافئة بشكل يجعل عدداً من المفكرين الإستراتيجيين يعتبرون هذه المنطقة وما حذاها قلب العالم⁵⁴.

54- برقوق محند، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html>

إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة واندثار الإتحاد السوفييتي وتفكك حلف وارسو، ثم التخلص من الخطر الشيوعي ومحاولة البحث عن بدائل، تحول النظر أكثر نحو الجنوب. وبهذا الخصوص أكد اجتماع قمة الحلف الأطلسي 1990 بلندن بعد سقوط جدار برلين على تبني مفهوم استراتيجي جديد New Strategic Concept، حيث أعلن أن سقوط الشيوعية تقتضي تحويل وظيفة الحلف من احتواء القطب المنهار إلى إيجاد أدوار جديدة متعلقة أكثر بحفظ السلم عبر العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التهديدات أو التحديات الأمنية البارزة أو الكامنة. كما أكد على عدم الوقوف ساكنا في عالم يبحث عن ذاته الإستراتيجية. وقد استطاع الأمين العام للحلف آنذاك ويلي كلايس * Willy Claes بالإقرار علنية بأنه مع نهاية الحرب الباردة، وزوال القطبية الثنائية وانتهاء التهديد الشيوعي، فإن أكبر مهدد للأمن الدولي عموما ولأمن الحلف الأطلسي خصوصا هو تنامي الظاهرة الأصولية الإسلامية، خاصة مع انتشار الحركات والجماعات الإرهابية في الجزائر ومصر.

ومن أجل احتواء هذا الخطر المحدق Eminent threat أطلق الحلف مبادرته للحوار المتوسطي مع 06 دول وهي (موريتانيا والمغرب وتونس ومصر وإسرائيل والأردن) بهدف بناء الثقة العملية بين دول ضفتي المتوسط عن طريق الحوار السياسي وتبادل الزيارات العسكرية، وتكوين الإطارات العسكرية لدول الجنوب في الحلف، والمناورات المشتركة الهادفة لخلق توافق عمليتي 55 Interoperability. بين الجيوش.

ويجمع دارسو المعضلات الأمنية بتنامي التهديدات غير العسكرية من "جريمة منظمة وهجرة سرية، وتبييض للأموال، وقرصنة بحرية، وتلوث بيئي، وإرهاب في الضفة الجنوبية للمتوسط" 56. وباعتبار البحر الأبيض منطقة تماس بين شمال متقدم وجنوب

* من 17 أكتوبر 1994 إلى 20 أكتوبر 1995.

55- المرجع نفسه.

56- كاتب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

فقير، يرزخ تحت حكومات مستبدة بما يخلق "إحباطاً جماعياً تنتج عنه حالات الهجرة أو التطرف والإرهاب، أو الإدمان على المخدرات في ظل عدم قدرة الأنظمة السياسية على التصدي لها، بل وخلق حركية التناطح والصراع الاجتماعيين، وفي أحيان كثيرة بروز حركات التطرف والإرهاب"57.

والواقع أن الناتو يرى بأن تلك التحديات تستدعي ردوداً مشتركة للدول الأعضاء وبلدان هذه المنطقة، حيث أصبح أكثر التزاماً في المناطق التي تتعدى حدود أوروبا، وتندرج في هذا السياق عملية تعضيد الأمن في أفغانستان، ودوريات بحرية لردع الإرهاب في البحر المتوسط وبعثة تدريبية في العراق. ومن المهم مناقشة هذه التطورات مع بلدان منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط الموسع.

إن احتمالات عدم الاستقرار الكامنة في هذه المناطق والتي ترجع للعديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية المعلقة تثير أيضاً القلق. إن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني في الشرق الأوسط يظل مصدراً رئيسياً للتلوتر. ويجب أن يكون التقدم نحو حلّ عادل وشامل ودائم لهذا النزاع في موقع الأولوية لدى بلدان المنطقة والمجتمع الدولي برمتيه.

كما يعتبر أمن الطاقة مصدراً آخرًا للقلق حيث " أن 65 في المائة من واردات أوروبا من البترول والغاز الطبيعي تمر عبر البحر الأبيض المتوسط."58 إن ضمان مناخ من الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط يشكل أهمية، ليس فقط بالنسبة للدول الغربية المستوردة، بل وأيضاً لمنتجي الطاقة في المنطقة والبلدان التي يمر بها البترول والغاز عبر أراضيها.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية لحلف الشمال الأطلسي في المتوسط:

57- المرجع نفسه.

58- التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع"

http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_publications/20120116_secopmed-arb.pdf

خرج الناتو منذ نهاية الحرب الباردة من الدائرة التاريخية التي كانت إستراتيجيته تدور فيها إلى دوائر أخرى كانت إما تابعة لغريمه السابق حلف وارسو كما هو الحال مع دول شرق أوروبا، أو واقعة جنوب أوروبا فلم تكن تشكل رهانه الإستراتيجي الأول آنذاك.

والمواقع أن توسع الناتو- كما تمت الإشارة إليه سابقا- تم من خلال مبدئين أساسيين، يكمن الأول في مبدأ الشراكة من أجل السلم، والثاني في الحوار المتوسطي. وفيهما خرج الناتو من وضع دفاعي بمهمة إستراتيجية في إطار الردع النووي، إلى مهمة أمنية قائمة على الحوار والتشاور. 59

إنّ نهاية الحرب الباردة واندثار الكتلة الاشتراكية وتفكك حلف وارسو ثم انقراض الإتحاد السوفيتي حولت النظر من الخطر الشيوعي الأحمر إلى محاولة البحث عن بدائل، لأن الإستراتيجيات الدفاعية تمقت الفراغ Defense strategies abhor vacuum. فما كان إلا أن يتحول النظر أكثر نحو الجنوب وبالذات البحر الأبيض المتوسط الذي يجمع بين الرهانات الآتية60:

- اعتباره مأوى للتهديدات الإقليمية العابرة للحدود.

- كونه رواق تقليدي للربط بين جبل طارق والبوسفور وقناة السويس، المهمة للتجارة الدولية.

- كونه مجال للحوار بين عدة مبادرات منها مسار برشلونة .

59 -Rachid El Houdaigui, L' opération Active Endeavour et impact sur le dialogue Méditerranéen / Nato Defense College, Rome, 2007. fr.deeptagging.com/resources/documents/op_22.pdf

60 - Ibidem.

وقد كان أول تطبيق لهذا المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الأطلسي⁶¹ في مبادرته حول الحوار المتوسطي سنة 1994، الذي حاول بناء وتجسيد أمن تعاضدي بين الدول المتوسطية كافة. ومن جملة المبادئ التي يقوم عليها هذا الحوار نجد62:

الملكية المشتركة: هدم فرض الآراء على الشركاء والأخذ بخصائصهم الإقليمية والثقافية والسياسية من أجل التعاون وخدمة المصالح المشتركة.

عدم التمييز ومفاضلة الذات: حصول الشركاء على نفس الأسس للنقاش والأنشطة المشتركة، مع أن الاختلاف بين مستوى مشاركة طرف وآخر يكون تبعا لاحتياجاته ومصالحه.

التكامل: يكمل الحوار مبادرات دولية أخرى كتلك التي يقودها الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الثمانية، مع جلب القيمة المضافة بفضل خبرته في السياسات الأمنية والتنسيق العملي بين أعضاء الناتو وشركائه.

التقدم: تسمح الطبيعة المتطورة للحوار بزيادة أبعاده السياسية والعلمية بشكل منتظم، وبتوسعه بضم عدد متزايد من الدول.

ولم يخرج حوار الحلف مع الجزائر عن هذا الإطار فيما يتعلق بمحاربة العديد من الظواهر المهددة للأمن في مفهومه المتعدد الأبعاد، إذ يبين الواقع أن الإشكالية الأمنية في المتوسط لم تعد مرتبطة بتهديدات الدول، بل بتهديدات جماعات الجريمة المنظمة أو الإرهاب والتي كثيرا ما تتقاطع مصالحها مع الجماعات المنظمة للهجرة السرية أو تجار المخدرات. فالشراكة التي أعلن عنها الناتو مع دول جنوب المتوسط هي واحدة من

61- محمد حسون، مرجع سبق ذكره، -<http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/331-376.pdf>

62 - التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع"، مرجع سابق.

التظاهرات العديدة لقوات الحلف، وضمن إستراتيجية إقحام الحلفاء تدريجيا داخل مصفوفة الناتو.

فمنذ قمة واشنطن إلى غاية قمة إسطنبول 2004 صارت عبارة الأخطار الجديدة تتكرر وباستمرار معلنة عن التحول من الدفاع الإقليمي ضد تهديد عام ومحدد إلى انتشار أمني غير محدد جغرافيا، وذلك من أجل التحكم عن بعد في التهديدات المنتشرة وغير المتوقعة.

وهكذا صار الأمن والأمننة يقتضيان بالأساس وجود تقاطع نفعي- مصلحي بين الدول المتفاعلة، وليس فقط رغبة جعل دول الضفة الجنوبية مناولة لسياسات أروبية حول الهجرة أو المخدرات. إنها مسؤولية جماعية لأنه مصير مشترك ومحتوم.

ويعتبر الاهتمام المتزايد بمنطقة الساحل دليلا على ذلك، حيث يرى الحلف الأطلسي أن المنطقة حيوية يمكن استغلال ثرواتها 63 عبر التعاون مع الجزائر وفق مبادرة الحوار المتوسطي. والمقصود هو استعمال الجزائر كورقة للتحكم في الساحل باعتبارها قوة إقليمية في المنطقة، مع السعي لجعلها جدارا لامتناص الأزمات في المنطقة.

المبحث الثاني: التعاون الجزائري- الأطلسي في مجال مكافحة الإرهاب.

تعد مكافحة الإرهاب أهم المجالات التي يركز الحلف الأطلسي عليها في علاقاته مع الجزائر، وقد يكون مرد ذلك إلى التجربة التي عاشتها هذه الأخيرة والتي أكسبتها خبرة ومعرفة نوعيتين.

63. أنظر الخريطة رقم 01 ضمن قائمة الخرائط.

المطلب الأول: محاربة الإرهاب في الساحل الإفريقي.

كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة فاصلة بخصوص موضوع الإرهاب الذي اتخذ بعدا عالميا، بعد أن أصبح يهدد مصالح الجميع بما فيها الدول الكبرى، واستيقاظ الوعي الدولي بمخاطر هذه الظاهرة، التي لا تقف عند الحدود الجغرافية، ولا تفرق بين الدول القوية والضعيفة. وهنا ظهرت الصعوبة إلى درجة الاستحالة في مواجهة الظاهرة على مستوى كل دولة على حدة، واتجهت الدول المتقدمة إلى التفكير في كيفية إيجاد الحلول التي تمكنها من التصدي لها انطلاقا من مبدأ التعاون. ولذلك عمد الحلف الأطلسي إلى طرح مبادرات عديدة من أجل التعاون مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط التي لها خبرة في محاربة هذه الظاهرة خاصة الجزائر.

فالناتو ينظر إلى هذه الدول على أنها "خزان" للإرهاب⁶⁴، بعد أن استفحل فيها الفقر والإقصاء والبطالة، وانتشرت تبعا لذلك الظواهر الإجرامية، والإرهاب، والتطرف⁶⁵. وهذه النظرة هي ما يعرقل التعاون بين الطرفين في مجال مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى الخلاف حول مفهوم الظاهرة وآليات مكافحتها.

فبخصوص الجانب الجزائري الذي عانى من ويلات الإرهاب لمدة طويلة دامت مقربة 10 سنوات، يعتبر الإرهاب "عملا تخريبيا، وهو كل مخالفة تستهدف أمن الدولة وسلامتها الترابية واستقرار المؤسسات وسيرها العادي، من خلال أي عمل يهدف إلى بث الرعب في وسط السكان وشل الحركة العادية لأمر الدولة"⁶⁶.

بينما يرى المجتمع الغربي عموما والحلف الأطلسي خصوصا أن الإرهاب آفة مرتبطة بالتطرف الإسلامي. وقد أصر الأمين العام الأسبق للحلف الأطلسي السيد "ويلي كلايس" في

64- Ben Antar Abdenour, *Nato, Maghreb and Europe*, vol 02.167-188 ed CREAD. Algeria ,2006, P. 07.

- 65- كاتب، المرجع السابق، ص 74.

66- Ben Antar, *Op Cit*, p04

تصريحاته على "القضاء على الأصوليين الإسلاميين وطردهم من الدول الغربية، واعتبر أنهم يشكلون خزاناً لإفراز الإرهاب"⁶⁷.

وقد عزز قراراً مجلس الأمن (1350-1353) بتاريخ 28 سبتمبر 2011 الموافق التي اعتمدها الحلف الأطلسي في مكافحة الإرهاب بحيث شرعاً مكافحة الإرهاب بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يخص آليات المكافحة فيمكن التطرق لمصطلح التوافقية -l'interopérabilité- أي، ضرورة وجود تكافؤ أو حد أدنى من التجانس في الأسلحة لمكافحة الإرهاب⁶⁸ الذي يتميز بالسرعة في الحركة ويخترق أوساط الشعب، مما يصعب عملية مكافحته. وهنا نشير إلى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية الموقف المكلف بأشغال الحوار العسكري المتصل بينها وبين الجزائر، مع التركيز على ضرورة تطوير الدفاع الجوي الجزائري، من خلال اقتناء أجهزة مراقبة فائقة الدقة وطائرات من طراز معين. إضافة إلى ضرورة تكثيف الجهود بين الطرفين لتحقيق نوع من التجانس في الأسلحة الموجهة لمكافحة الإرهاب عموماً وفي الساحل خصوصاً⁶⁹. ولقد تمت الإشارة إلى افتقار الجزائر لوسائل الاستعلام والمعلوماتية المتطورة كاستخدام صور الأقمار الصناعية، وعدة تقنيات في مجال الدفاع الجوي⁷⁰.

والحقيقة أن الحلف الأطلسي يسعى إلى جعل الجزائر "منطقة امتصاص" الإرهاب الممتد من الساحل، والذي ينتشر إلى البلدان الغربية، نظراً لكونه على دراية واسعة بأهمية

67- Ibidem.

68- Document de IDRI « Contribution de l'Algérie du dialogue méditerranéen de l'OTAN » Séminaire international organisé par IDRI et collège de l'OTAN , Rome , 27 octobre 2002 .PP 49-86

69S,t , « lutte antiterroriste dans le sahel » , **Quotidien d'EL Watan** , N° 6 103, 11 Novembre 2010 , P.05.

70- <http://www.nato.int/cps/en/natolive/index.htm>, consulté le 24/12/2011.

الدور الذي تلعبه الجزائر في مكافحة الإرهاب وفي منطقة الساحل.⁷¹ ويظهر الناتو اهتماما خاصا بالتعامل مع الجزائر في هذا المجال، ويسعى لتكوين حاجز على الحدود الجنوبية للدول الأعضاء لمنع انتشار الإرهاب وتغلغله إلى أوروبا، في ظل محاولته المتكررة لفرض تصوره للإرهاب وآليات مكافحته دون أن يعير للتصور والأهداف والمصالح الجزائرية نفس الاهتمام.

وهنا نذكر المناورات البحرية المشتركة بين الطرفين على غرار تلك التي أجريت سنة 2001 ، بحيث نزلت بوارج تابعة للفرقة البحرية الدائمة للناتو للتدخل السريع وإزالة الألغام بميناء الجزائر العاصمة لمدة 4 أيام⁷². وكانت الفرقة تتكون من بواخر مضادة للألغام من إسبانيا –إيطاليا، وتركيا وألمانيا وبارجتان يونانيتان واحدة للقيادة والأخرى للدعم اللوجستيكي⁷³

وقد صرح رئيس الاتصالات بالقوات البحرية الجزائرية العقيد شريف عدنان حينها بأن الفرقة جاءت في إطار الحوار المتوسطي للناتو، وبرنامج الأنشطة المتعلقة بالناتو والجيش الوطني الشعبي الذي تم اعتماده من قبل القيادة العليا للجيش. وأضاف أنها تهدف إلى تعزيز العلاقات البحرية بين الطرفين وتبادل الخبرات لمكافحة الإرهاب. وسميت تلك المناورات بمناورات « PASSEX »⁷⁴ باسكس.

71- هذا ما صرح به السكرتير الحالي للحلف Jeaphop André Rasmussen في زيارته إلى الجزائر في 14 مارس 2010 ، لما استقبل من طرف الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني، وقدمتا تصرحا مشتركا تضمن إشارة إلى بعض المناورات المشتركة مثل 2 (Standing Nato Mine Counter Measures Group 71S N M C M G)

72 <http://www.alriyadh.com/2006/02/27/article134206.html>, consulté le 25/12/2011

73- Ibidem.

74- Document de l'école Supérieure de Guerre, « la relation de l'Algérie et l'OTAN quelle évaluation ? », N° spéciale , 2007, P76.

وقد زارت فرقة تابعة لمجموعة الناتو الثانية ضد الألغام البحرية (SNMCMG2) الجزائر في الفترة 21 و 24 فيفري 2012 من أجل تكثيف التعاون وتعميم التفاهم بين الجزائر والحلف الأطلسي.

كما أرسلت الجزائر بعض النخب العسكرية والمدنية لمقر الحلف لتبادل المعلومات والخبرات حول مكافحة الإرهاب. ففي الفترة الممتدة بين 13 و 17 ماي 2006 زار مجموعة من مكونين من المدرسة الأطلسية (Uberammergan) بألمانيا مدرسة الدفاع الجوي بالرعاية بالجزائر العاصمة، ليستفيد من التكوين أكثر من 40 عسكري سامي من الحرس والدرك الوطني و القوات الجوية والبحرية والبرية. وكانت هذه المرة الثانية التي يشارك فيها الحلف الأطلسي والجزائر في إطار الحوار المتوسطي⁷⁵.

وفي إطار التكوين دائما عقدت عدة ملتقيات من بينها الملتقى المنظم في نوفمبر 2008 من قبل المدرسة العسكرية المتعددة التقنيات التابعة لوزارة الدفاع الوطني بالجزائر مع الحلف الأطلسي حول " التكنولوجيا في خدمة الأمن ومكافحة الإرهاب ". وخصصت نقاط الملتقى للتحدث عن طائرات بدون طيار (les drones). التي تمت مراقبتها من قبل البروفسور الأطلسي Alen Bar Oglu، والذي قدم أهم الطائرات المستخدمة والمستحدثة، المتميزة بالقدرة على التقاط صور وفيديوهات عن المناطق التي تساعد على رصد تحركات الإرهابيين و تلك التي تتعرض للكوارث الطبيعية كالحرائق، والفيضانات وغيرها.

كما عرض الدكتور Y King de Iarto⁷⁶ بحثه في خدمة الأمن (مكافحة الإرهاب) في الشؤون العسكرية والمدنية للمغرب، والذي تحدث عن التكنولوجيا في رصد تحركات

75- [Http://www.nato.int/cps/FR/nato_live/search/HTM](http://www.nato.int/cps/FR/nato_live/search/HTM).

76Htt :www.nato.int/cps/FR/nato_live/search/HSM. Consulté le 25/12/2011

الأفراد. وبعد جهود المدرسة العسكرية الجزائرية والأطلسية ثم توقيع اتفاق مع منظمة البحث والتكنولوجيا التابعة للناو RTO* حول تكنولوجيا EMP**.

إنّ الجزائر وحلف الشمال الأطلسي قد قطعاً شوطاً معتبراً في مجال مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، نظراً إلى التجربة الطويلة التي اكتسبتها الجزائر في مكافحة الظاهرة، وهو ما يوضحه الإنفاق الكبير للجزائر على التسليح لمكافحة الظاهرة. ففي سنة 2001 تم إنفاق أكثر من 800 مليون دولار بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، لترفع الأولى تسليحها في 2010 بعد شراء 7.5 مليار من الأسلحة من موسكو لمكافحة الظاهرة.

وقد شاركت الجزائر كذلك في العديد من المناورات مع الناو مثل بان ساحل وغيرها، وكان هدفها رصد التحركات والاستعلام عن الحركات الإرهابية 77. إلا أن التهديدات الإرهابية في الساحل الإفريقي تبقى قائمة ومتفاقمة خاصة مع ضربات القاعدة في الساحل. وما يدل على ذلك أنه في 2011 وفي مالي قتل 48 شخصاً في انفجارات إرهابية، وكان قد قتل في 30 جوان 2010 في تنمراسات أكثر من 11 دركيا. وفي 2012 أصيب دركيان في انفجار إرهابي في نفس المنطقة.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود إلا أن الحالة الأمنية في منطقة الساحل ما زالت على حالها بسبب الأزمات المستفحلة فيها، والتي تهدد أمن المنطقة مثل نزاع الطوارق في كل من مالي والنيجر، والنزاع الليبي والذي ساهم في انتشار الأسلحة، والهجرة غير الشرعية والحركات الإرهابية، التي تهدد أمن واستقرار الحدود في الساحل. فهذه العوامل تؤدي بنا للخروج بنتيجة أساسية وهي أن الظاهرة لم تزل بعد لعدم وجود مفهوم وآليات موحدة

* -Research and Technology Organisation.

** - Electromagnetic pumping.

77 - <http://algeria-wach.de/fr/article/instabilit-sahel-html>

لمكافحتها، خاصة وأن الدول الغربية لازالت تدفع الفدية لمختطفي الرهائن في الساحل كما هو الحال مع إسبانيا وفرنسا78.

المطلب الثاني: تأمين الطرق البحرية:

سعى الناتو منذ نهاية الحرب الباردة للتوسع بكل الوسائل، وازدادت هذه الرغبة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بعد ضرب إحدى ركائزه الأساسية وهي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سرعان ما وظف المادة 5 الخاصة بالدفاع المشترك ولول مرة، فأطلقت 8 إجراءات لدعم الولايات المتحدة، كانت واحدة منها تتمثل في نشر وحدات تابعة للقوات البحرية الدائمة شرق المتوسط.

وقد أردفت تلك الإجراءات بعملية أكتيف أنديفور Active Endeavour التي انطلقت منذ 26 أكتوبر 2001 كأول وأوحد عملية بحرية من الناتو لمحاربة الإرهاب، إذ عرفت بعدها توسيعا من شرق المتوسط لتشمله كله من الفترة الممتدة بين 2001 و2006. وتجعل هذه العملية المتوسط قاعدة للعمليات الوقائية والانتشار نحو مناطق بحرية أخرى، إستراتيجية الناتو في محاربة الإرهاب خاصة في البحر جاءت تماشيا ورغبته التحكم في الواجهة البحرية الممتدة من جبل طارق إلى البحر الأسود.

كما يتعاون الناتو مع الأسطول السادس الأمريكي في مهمة الاستعلام والمراقبة. وتشمل المبادرة كذلك عددا من البحارة الأوروبيين يمارسون مهام السيادة الوطنية في المتوسط بتجهيزات تقدر بـ 60 سفينة وغواصة.

أما عن الأنشطة التي تدرج تحت عملية أكتيف أنديفور فهي متعددة من مهام بحرية صرفة كتقديم الإعانة والإغاثة، ومحاربة النشاطات غير الشرعية كالإرهاب والقرصنة، والمخدرات، والهجرة غير الشرعية.

وقد راقبت السفن الحربية وطائرات الهليكوبتر 81000 سفينة حربية، ورافقت 488، وحامت حول 102. كما تم التدخل في العديد من المرات لإنقاذ المدنيين، وتقديم المساعدة للحكومة اليونانية من أجل ضمان أمن الألعاب المدنية سنة 2004.

وفيما يتعلق بمشاركة الجزائر سجل سنة 2002 توقف 6 سفن تابعة للناتو بقيادة القبطان البريطاني أنغوس سومرفيل. Angus Sommerville، وكان الغرض هو إجراء مناورات بحرية مشتركة مع البحرية الجزائرية. وقد أعلن الناتو عن ضرورة توسيع التعاون وتكثيفه، وتنظيم أبواب مفتوحة لتأمين الاتصال بكوادر الدولة والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام.

وقد واجهت هذه المساعي جملة من المعوقات يمكن سردها فيما يلي:

1- ضعف الموامة السياسية لمبدأ الدفاع الجماعي كما هو منصوص عليه في المادة 5 من اتفاق واشنطن 1949.

2- حقد الرأي العام الوطني ضد الناتو.

3- المنافسة بين الدول المتوسطية حول الزعامة الإقليمية.

4- غياب الشفافية في تقاسم المعلومات خاصة ما تعلق بنظام المعلومات الخاص بالأمن والسلامة البحرية. Maritime Safety And Security Information System .

5- قلة الدعم المالي والتقني فالسفن الجزائرية مثلا صغيرة وهي خاصة بحماية الشواطئ والتي تسمح بالإبحار في أعالي البحار والبقاء 3 أشهر كاملة هناك.

6- توخي الحذر وتحاشي لعب الأدوار القذرة، خاصة وان العديد من الدول كليبيا في عهد القذافين وسوريا، وكوريا الشمالية تستورد الأسلحة، وإيقاف سفنها سيدخل الجزائر في

أزمات معها. ولهذا كانت الاستجابة الجزائرية تتعلق " بالتدخل على السفن الجزائرية فقط، وإن كان ذلك باتخاذ إجراءات ضدها"⁷⁹.

إشكالية مناطق تدخل الوحدات البحرية والجوية، خاصة وأن العملية تقتضي التدخل خارج الحدود وهو ما يتعارض ونصوص الدولة وأولها الدستور.

79 - El Houdaigui, Op.Cit.

المطلب الثالث: محاربة انتشار الأسلحة جنوب المتوسط

منذ أن شرع الحلف الأطلسي في التوسع وتحديث مفهومه الإستراتيجي، عرفت مهامه واختصاصاته المادية والإقليمية العديد من التطورات. ففي سنة 1997 كان الاتجاه إلى الأخذ بعين الاعتبار التغييرات التي عرفتها أوروبا، والتأكيد على تمسك الحلف بالدفاع. وقد أتت قمة واشنطن 1999 بصيغة تشمل الوسائل السياسية "La défense collective" المشتركة⁸⁰. والعسكرية التكميلية مع التركيز على التعاون مع دول تشترك مع الحلف في الأهداف

ومن بين العناصر التي شملها المفهوم الاستراتيجي بهذه الصيغة التحكم في التسلح، ونزع الأسلحة وعدم انتشار مختلف أنواعها من نووية انشطارية وحرارية، وكيميائية وبيولوجية.⁸¹

وكانت الدول الغربية قد حاولت "خفض نفقات التسلح في الفترة 1987-1991 بنسبة⁸²، خاصة بعد تزايد 15%، بينما زاد الإنفاق على الأسلحة في دول جنوب المتوسط بـ 1% القوة العسكرية لإسرائيل، حيث اتضح أن عتاها العسكري يحتوي حتى على أسلحة⁸³ مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. كما ظهرت في الآونة الأخيرة زيادة انتشار محظورة حركة الأسلحة في منطقة الساحل، إلى حد الحديث عن امتلاك شبكات إرهابية قوية لأسلحة جد متطورة، لاسيما في ظل العائدات الضخمة لعمليات الاختطاف المتنامية، والفدية التي تتلقاها مقابل إطلاق سراح الرهائن خاصة الغربيين منهم، رغم تجريم دفعها.

ومن هنا فمواجهة خطر انتشار الأسلحة، خاصة منها أسلحة الدمار الشامل يعد من الأولويات العاجلة التي تتطلب تقاربا أمنيا فعليا بين الدول الأعضاء في الحوار المتوسطي. وهو ما يقر به الحلف الأطلسي نظرا للموقع الجغرافي للمنطقة، ولطبيعة الجرائم التي لا تحدها الحدود الجغرافية ولا الطبيعة الوعرة للتضاريس، لذا يعمل الحلف الأطلسي جاهدا لتكريس مبادرته بواسطة عدة وسائل من بينها إقامة شرطة حدود في المنطقة لضمان حماية أعضائه من الأخطار القادمة من الجنوب.

80- http://fr.wikipedia.org/wiki/Sommet_de_l%27OTAN_Washington_1999, 26/12/2011

81- Mourad AL Dessouki , **Contrôles des Activités Militaires au Moment En Méditerranée** ,Paris M Edition Published , 1993, P76.

82- <http://www.alraed-sd.com/portal/permalink/66891.html>,26/12/2011

83- Ibidem

وبخصوص هذا الجنوب نسجل اختلاف مواقف الدول الأعضاء في الناتو، حيث وقفت صامته أمام اعتماد إسرائيل عدة أنظمة عسكرية متطورة مثل نظام أور 02 المضاد⁸⁴، بل وبالشراكة مع "الولايات المتحدة الأمريكية للصواريخ الباليستية ونظام "سهام 1 و2"⁸⁵، في الوقت الذي تقوم باستبدال أسلحة بحرية إسرائيلية بغواصات لنقل رؤوس نووية" تعارض سياسة إيران في تخصيب اليورانيوم وتلج على إرسال خبراء الطاقة للتفتيش والتحري.

أما الجزائر فقد صادقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية في 30 مارس 1996، كما أبرمت اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للرقابة على النشاطات النووية والتي نصت على جعل إفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ثم صادقت في 9 ديسمبر 1996 على لإنشاء منطقة إفريقية منزوعة السلاح النووي. وكانت الجزائر قد PELINDABA معاهدة انضمت إلى معاهدة تجريم تنصيب الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في أعماق البحار⁸⁶ في 21 سبتمبر 1991. والمحيطات وباطن الأرض

والحقيقة أن كل هذه المشاركات تخدم بناء العلاقة بين الجزائر والحلف الأطلسي وتوطدها، باعتبار أن الجزائر لها قدرة على امتصاص الأزمات في منطقة المتوسط، وتستطيع المساهمة في منع وصول التهديد إلى النصف الشمالي للكرة الأرضية، خاصة بعد ظهور مختلف الأزمات في منطقة الساحل كقضية انتشار الأسلحة والمتاجرة بها، واختطاف الرهائن الأجانب والمطالبة بالفدية مقابل إطلاق سراحهم، فصار الحلف الأطلسي جد متخوف من امتلاك هذه الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة لأسلحة فتاكة تشكل تهديدا له وللبشرية بأكملها.

والحقيقة أن مبادرة الحوار المتوسطي قد كرّست سياسة الناتو الرامية إلى التحكم في التسلح ومحاربة انتشار الأسلحة، واعتبار الجزائر حلقة رئيسية في تفعيل المبادرة، نظرا لوقوعها في منطقة تعج ببؤر التهديدات اللاتمائية التي ما فتئت تنتوع أشكالها وتتنامي مخاطرها.

84- Document de l'école nationale de guerre, la puissance israélienne, n6, Alger, 2010.

85- Ibidem.

86. مصطفى عدنان، الطاقة النووية العربية عامل بقاء جديد، ط2، بيروت، مركز الدراسات للوحدة العربية، 1985، ص 61.

المبحث الثالث: محاربة الهجرة غير الشرعية في الحوار بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي:

تأخذ الهجرة غير الشرعية غالبا مسارا ينطلق من الجنوب نحو الشمال باتجاه الدول الغربية المتقدمة⁸⁷، ولأسباب متعددة تعكس التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بينها، ومن هنا السعي وراء إشراك الدول التي تعد مصدرا أو بلد عبور لهذه الظاهرة من أجل الحد منها ومحاربتها، بما من شأنه تفعيل الوسائل والسياسات المسطرة لذلك.

وقد كثرت اليوم حركات الهجرة السرية التي حولت دول المغرب العربي من مصدر للهجرة إلى مناطق عبور لعشرات آلاف الأفارقة الراغبين في المغامرة عبر مضيق جبل طارق، أو عن طريق الحائط الحامي لسبتة ومليلية، أو عبر أي منفذ ممكن نحو أوروبا "الأمل والطموح" والخلاص من الفقر، والمرض، والحروب، والأزمات الداخلية التي يعيشون فيها ويعانون منها في الساحل وفي إفريقيا جنوب الصحراء، في ظل فشل عدد من دولهم خاصة تلك المصنفة على أنها الأقل نموا في العالم.

المطلب الأول: التعاون الجزائري مع الناتو في مجال الهجرة غير الشرعية.

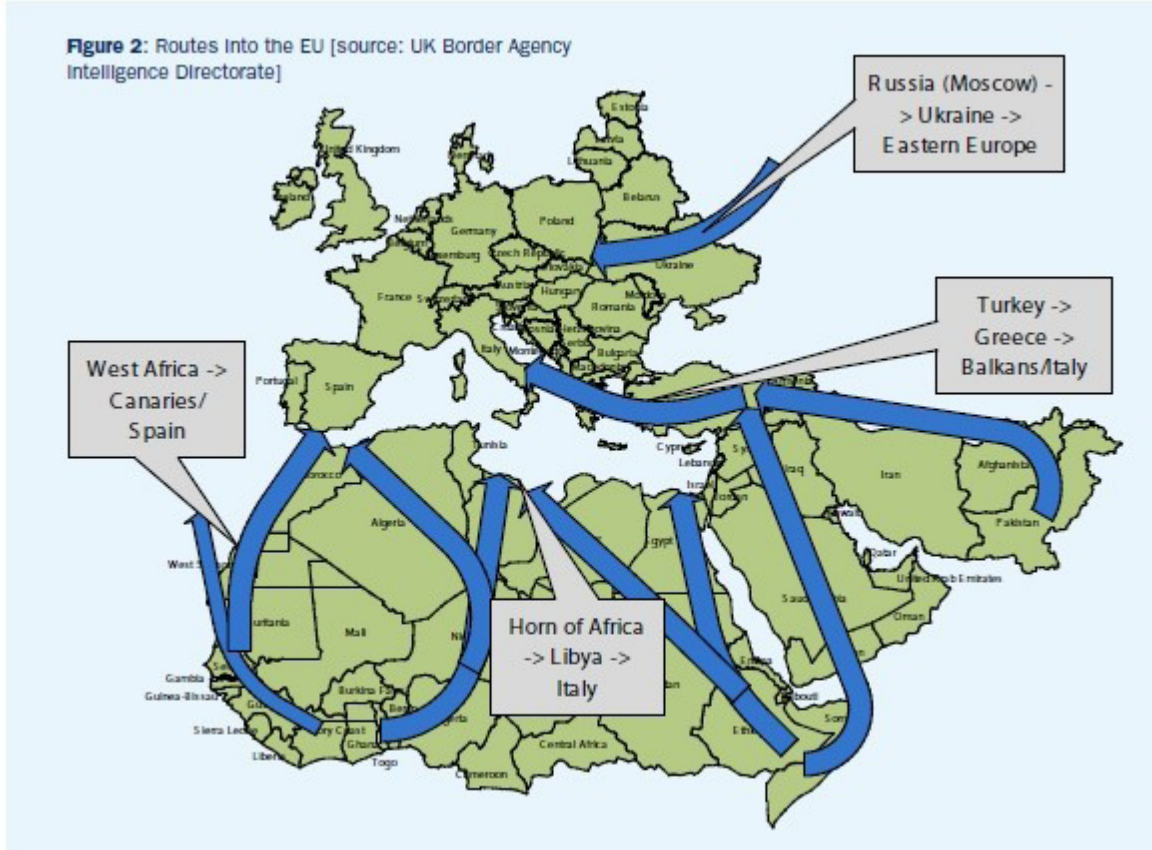
يعتبر المهاجرون غير الشرعيين مصدر تهديد لأمن الضفة الشمالية في جوانب عدة منها الجانب الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، خاصة بعد ما شاع عنهم من ترويج المخدرات وانخراط في الشبكات الإجرامية.

ويأتي اهتمام حلف الشمال الأطلسي بهذا المجال في ظل ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين عبر المتوسط الذي يرى المختصون أنه يشمل على "منطقتين حاريتين للهجرة Hot

⁸⁷http://www.eisa.org.za/aprm/pdf/Countries_Algeria_APRM_report_french.pdf consulté le 26/12/2011

Spots هما الطريق الوسطى للمتوسط بـ 46% من مجموع الحالات، والطريق الشرقية بـ 40% منها. وقد قدر عدد حالات الهجرة عبر الطريق الأولى بين شهري فيفري وأوت من سنة 2011 بـ 64000 حالة كانت وجهة 36% منهم نحو إسبانيا وفرنسا، وإيطاليا 88.

وتقدم الخريطة الآتية طرق الهجرة غير الشرعية :



الخريطة رقم 3 : خطوط الهجرة غير الشرعية.

وليست الدول الغربية وحدها من يعاني من الظاهرة بل حتى الجزائر، خاصة بعد الأزمتهن المالية والليبية. فهناك آلاف المهاجرين من وإلى الحدود الجزائرية، إذ تزايدت الهجرة غير الشرعية بنسبة 50 بالمائة خاصة نحو ولايتي تمنراست وغرداية، حيث تم "وقف 1640 مهاجر من 13 جنسية مختلفة منهم ليبون وماليون... تتراوح أعمارهم بين 25

88- Fontex, Annual Risk Analysis 2012, http://frontex.europa.eu/assets/Attachment_Featured/Annual_Risk_Analysis_2012.pdf.

و30 سنة"89. وتشير الإحصائيات إلى أنّ هذه الظاهرة ستزداد بـ 30 بالمائة90 في المدى القريب، وأن الحدود الجزائرية ستستقبل أعدادا متزايدة من المهاجرين غير الشرعيين.

وقد سعت دول الضفة الشمالية للمتوسط إلى خلق مراكز رقابة لحركات الهجرة في دول المغرب العربي، بل وحتى اقتراح فتح مراكز اعتقال مع توفير التحفيزات المالية للمهاجرين للعودة إلى بلدانهم الأصلية. كما تبنت هذه الدول تشريعات وطنية صارمة فيما يخص الهجرة كإقرار إسبانيا مثلا لسياسة الرقابة على كل الحدود، بالإضافة للسياسة الأوروبية في حماية الحدود الخارجية بعد إنشاء الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود الخارجية المعروفة بـFRONTEX*.

ودونما نسيان العمل الذي تقوم به هذه الدول وخاصة إسبانيا على مستوى تطوير سياسات وقائية مع دول مثل موريتانيا، والسينغال، والمغرب، أو ما تقوم به المنظمة العالمية للهجرة مع ليبيا بإنشائها لمراكز إعادة المهاجرين لبلدانهم الأصلية مقابل مساعدات وحوافز مالية. كما تضمن اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر (2002-2005) مقتضيات محاربة الهجرة غير الشرعية والمخدرات نظرا لخطورة النتائج التي تنجر عنهما. والأمر مهم لكون الدول الكبرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هي أيضا أعضاء في الحلف الأطلسي، وأن المنظمتين تتبعان منهج "التكامل" مع السهر على عدم تداخل الاختصاصات فيما بينهما⁹¹.

89-<http://alquds.co.uk.htm>

90 -Ibidem.

* اختصارا لـ Agence Européenne de Gestion Des Frontières Extérieures، تم إنشاؤها في 26 أكتوبر 2004. أنظر للمزيد من التفاصيل:

91idem

والواقع أن الناتو يعمل وفي إطار مبادرة الحوار المتوسطي على تفعيل التعامل مع الجزائر، التي بالنظر لموقعها تشكل سدا منيعا يعيق تحرك التهديدات الأمنية من الجنوب إلى الشمال. ويظهر ذلك من تصريحات عدة مسؤولين في الناتو التي تؤكد على أهمية التعاون مع الجزائر في محاربة الهجرة غير الشرعية والمتاجرة غير الشرعية بالمخدرات. ومن بين تلك التصريحات يمكن ذكر تصريح المندوب عن السكرتير العام للحلف الأطلسي في لشبونة «Lisbonne» على ضوء التحضير لمؤتمر الحلف الأطلسي في 23 أكتوبر 2010، حيث أوضح بأن "الجزائر دولة فعالة ويتم التعامل معها في مجالات عدة خاصة محاربة الهجرة غير الشرعية والمخدرات وغيرها"⁹².

المطلب الثاني: معوقات التعاون في محاربة الهجرة غير الشرعية:

على الرغم من مهام الحلف الأطلسي في محاربة الهجرة غير الشرعية ومكافحة الاتجار غير الشرعي بالمخدرات في إطار الصيغة المستحدثة لمفهومه الاستراتيجي، والجهود الكبيرة المبذولة من طرف الجزائر ودول الناتو من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية خاصة في منطقة الساحل، إلا أن الظاهرة مازالت في زيادة مستمرة.

Nicolas Sarkozy وبهذا الخصوص صرّح الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في عدة أن الهجرة غير الشرعية تزداد كل عام من وإلى فرنسا، والذين قدموا من منطقة Claude* الساحل الإفريقي التي هي مصدر وخزان هذه الظاهرة. وهذا ما أكده كلود غيان وزير الداخلية الفرنسي السابق، والذي أصر على التعاون مع الجزائر للحد من Guéant

92S.T « L'OTAN veut renouer avec l'Algérie », le quotidien d'elwatan , N° 5519,22.23 octobre 2010, P07

* نشير إلى أنه رجل سياسي، تم تعيينه أمينا عاما لرئاسة الجمهورية الفرنسية منذ تنصيب الرئيس نيكولا ساركوزي رئيسا. وقد استقال من هذا المنصب في 27 فيفري 2011 ليعين وزيرا للداخلية.

93 في إيطاليا في أبريل الظاهرة، حيث تم مؤخرا وقف أكثر من 48 مهاجر غير شرعي
2012.

إن التعاون بين الجزائر والحلف الأطلسي لم يستطع الحد من الظاهرة نظرا لشدة
الأزمات في دول الجوار الجنوبي وانعدام توافق فعلي بين الطرفين للحد منها. وهنا يسجل
المختصون اختلافا بين الطرفين في تصورهما للمشكلة. ففي الوقت الذي تسعى "الدول
الغربية لفتح محتشدات للمهاجرين غير الشرعيين بالجزائر مقابل مساعدات دولية، تنظر
الجزائر إلى الهجرة من منظار إنساني، فالمهاجر ليس إرهابيا ولا مجرما ينبغي محاربته،
بقدر ما هو إنسان له طموح ينبغي فهمه ومساعدته"94.

93 <http://al-mashhad.com>

94- مقابلة مع السيد رشيد بن ساسي مسؤول سابق بالبحرية الجزائرية، ومكلف بالحوار مع الناتو، بمقر المدرسة الوطنية
العليا للعلوم السياسية، 4 جويلية 2012.

الفصل الثالث: تقييم علاقة الجزائر بحلف الشمال الأطلسي ومستقبلها.

إن علاقة الجزائر بالحلف الأطلسي خلال 12 سنة الماضية قد حققت بعض النتائج لتبقى العديد من البرامج والوعود معلقة لم تتجسد بعد. ورغم إصرار العديد من المختصين على أن الجزائر هي الدولة الأكثر تقدماً في الحوار المتوسطي للحلف إلى أن تشرح هذه العلاقة يبين انحصار هذه الأخيرة في مجال مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة وغيرها مما يعرف بالتهديدات اللاتماتلية.

وسنقوم في هذا الفصل بتقييم حصيلة الحوار بين الطرفين من أجل أن نقف على الإنجازات والإخفاقات، بما يسمح لنا في مرحلة ثانية التعرف بدقة على حقيقة تلك العلاقة: هل هي شراكة أم تعاون أم مجرد حوار؟ وفي الأخير نتعرض للسياريوهات المختلفة التي قد تتخذها العلاقة بين الطرفين في المستقبل.

المبحث الأول: حصيلة حوار الجزائر مع حلف الشمال الأطلسي.

تتميز حصيلة الحوار المتوسطي للئاتو مع الجزائر بضآلة ميادين التعاون بينهما، وقلة النتائج المحصل عليها حتى في تلك الميادين التي تعتبر رائدة في الحوار. ولهذا سنقف في هذا المبحث على إنجازات الحوار بين الطرفين والنقائص التي شابته.

المطلب الأول: إنجازات الحوار بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي:

لعبت الظروف الداخلية للجزائر إلى جانب البيئة الدولية دورا مهما في رسم مسار الحوار بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول. وإذا كانت العلاقة بينهما قد بدأت منذ النزاع الداخلي في الجزائر إلا أنّ غموض موقف الدول الغربية من الوضع الداخلي، واتهامها للجيش الجزائري في شن حملات التصفية لم تسمح بدخول الجزائر دائرة الحوار المتوسطي للئاتو الذي انطلق سنة 1994.

وقد تطورت مواقف الئاتو وتغيرت تجاه الجيش الجزائري منذ مارس 2000، تاريخ بداية الحوار المتوسطي كأول إطار رسمي للتعاون والشراكة بين الجانبين، حيث شملت تلك التجربة " أكثر من 700 نشاط عسكري ومعلوماتي: من مناورات مشتركة، وخليية دائمة لتبادل المعلومات العسكرية والأمنية، إلى جانب تكوين وتأهيل الضباط الجزائريين في المدرسة العسكرية التابعة للحلف بروما، وفي قواعد ومدارس متخصصة تابعة للحلف الأطلسي المنتشرة في أوروبا وأمريكا"95. كما تم تزويد الجزائر من طرف الأساطيل الغربية المتواجدة قبالة سواحل الجزائر بالمعلومات الإستخباراتية الملتقطة بين الجماعات المسلحة في الداخل والخارج.

إن تقييم الحلف لدور الجزائر في الحوار نجده جد إيجابي فيما يتعلق بالحرب العالمية ضد الإرهاب، وهو تقييم جيد حسب خبراء "الئاتو"، الذين يعتبرون الجزائر الدولة الأكثر نشاطا في تعاونها مع "الئاتو" في جنوب البحر الأبيض المتوسط، و قد سجل الحلف

95- عبد الرحمن المكاوي، مرجع سبق ذكره.

الأطلسي هذا الدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية الجزائرية وقوات الأمن والدرك أثناء زيارة الرئيس الجزائري 96 لقره ببروكسل سنتي 2001 و2002، حيث شكر هذه المنظمة العسكرية العالمية على جهودها وتعاونها مع الجزائر في محاربة آفة الإرهاب قائلا: "إننا نواجه نفس الخطر وأن أمن أوروبا من أمن الدول المتوسطية"⁹⁷.

ومباشرة بعد تلك الزيارة، نرى أن الجيش الجزائري غير خطابه و لهجته الموجهين إلى الحلف، فلم يعد وحيدا في ساحة المعركة كما كان الحال سابقا، بل بدأ يعترف جهرا أنه لم يقض على الإرهاب بصفة شاملة، و أنه يبقى دائما في حاجة ماسة إلى مساعدات متطورة من الحلف للقضاء على خلايا " القاعدة في المغرب الإسلامي" التي لازال نشاطها يحدث فرعا وفتكا كبيرين.

وفي تقييم لحصيلة الحوار بين الناتو والجزائر سنة 2005 عقد ملتقى بفندق الهيلتون بالجزائر العاصمة كانت جلسات العمل سرية، صرح وزير الشؤون الخارجية آنذاك السيد محمد بجاوي بـ"أن نتائج الحوار جد مرضية إذ أسست لتصور مشترك للتهديدات والتحديات"⁹⁸

أما عن تقييم الناتو لحصيلة الحوار فقد ذكر رئيس اللجنة العسكرية غاي هينو

Ray Henault في حصيلة فترة رئاسته التي دامت من 2005 إلى 2008 أن "التعاون في المجال العسكري قد تضاعف منذ قمة إسطنبول 2004، وتعزز بمبادرات جديدة وبرامج للتكوين، والمساعدة في مجال إصلاح السياسات الدفاعية"⁹⁹. كما ذكر زيارته لأربع دول من بين

* - ان الرئيس بوتفليقة هو القائد العربي الوحيد الذي زار القيادة العامة للحلف وتفقد منشآتها

97. عبد الرحمان المكاوي، مرجع سبق ذكره.

98- Said C, « L' OTAN , l'Algérie en Partenaire à part entière », l'horizon, 8 Novembre 2005. -

99 - Ray Henault, Le Comité Militaire Ses priorités : opérations, capacités et coopérations. <http://www.nato.int/ims/docu/mc-chairman-report-f.pdf>.10, Juillet, 2012.

الدول السبع في الحوار، إضافة إلى الاجتماعات الدورية يبين رؤساء هيئات الأركان أو نوابهم مع اللجنة العسكرية.

كما أشار في نفس التقرير إلى أنّ الأمن الطاقوي هو جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار الدول الأعضاء لذلك سيشكل الاهتمام المستقبلي للئاتو 100 ، وهو موضوع إضافي من مواضيع الحوار منذ قمة بوخاريسست في أفريل 2008.

المطلب الثاني: تحديات الحوار بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي:

نظرا لكون الحلف يسعى إلى تأمين حدوده الجنوبية، ويرى في الجزائر دولة قادرة على لعب دور كبير في سبيل تحقيق هذه الغاية، فإن أكثر المجالات التي تطبع العلاقات الجزائرية- الأطلسية كانت مرتبطة بالمجال الأمني وبالحدود. واقتصرت أهم الأنشطة على القيام بمناورات مشتركة على السواحل الجزائرية عبر البارجات، والتدريب على مكافحة الإرهاب ورصد تحركاته، ومحاربة وردع الهجرة غير الشرعية والاتجار غير الشرعي بالأسلحة والمخدرات. وهذا حتى لا تتسرب هذه الآفات إلى أوروبا أو بالأحرى منطقة الاختصاص الإقليمي للحلف الأطلسي، معتبرا أن أي تهديد لأمن الدول الأعضاء هو تهديد لكل الدول وأنه ينشط للمحافظة على السلم والأمن الدوليين.

ووفقا لما سبق، يبدو جليا أن الحلف الأطلسي يسعى للحفاظ على أمنه من خزان التهديدات غير النمطية التي تأتيه من أو عبر الضفة الجنوبية للمتوسط، وهو يفتعلها لضمان بقائه. فالجزائر هي دولة رئيسية في محاربة هذه التهديدات الواردة خاصة من منطقة الساحل في تصريح له Gérard Longuet* وهذا ما أعلنه وزير الدفاع الفرنسي السابق جيرار لونغي¹⁰¹ مفاده أن الساحل يشكل ميدانا خصبا لنشاط شبكات إرهابية تقوم في 06 جويلية 2011

100 - Ibidem.

*- وزير الدفاع من 27 فيفري 2011 إلى 10 ماي 2012.

101http://www.elkhabar.com/ar/archives/archives_2011/juin_2011/258303.html consulté le 15 /8/2011

بتطوير ممارساتها الإجرامية، ومن ذلك ما قامت به خلال اختطاف الرهائن من سواح¹⁰² وصحفيين، والمطالبة بالفدية مقابل إطلاق سراحهم

والجدير بالذكر أن مواقف الدول الأعضاء داخل الحلف لم تكن موحدة حتى فيما يخص محاربة الإرهاب وقضايا أخرى، وهو ما انعكس سلبا على الحوار بينه وبين الجزائر. ونذكر هنا على سبيل المثال قضية الفدية التي تطالب بها الجماعات المسلحة من أجل تحرير الرهائن، فرغم تجريمها إلا أن فرنسا قدمتها لعدة حالات من أجل استرجاع رعاياها. وهنا مكن الإشكال، فمن جهة تنادي دول الحلف الأطلسي بالتعاون مع الجزائر في مجال محاربة الإرهاب، ومن جهة أخرى لا تتوانى في دفع الفدية لتحرير الرهائن التي تختطفها المنظمات الإرهابية، رغم وضوح أن ذلك يشكل تمويلا لهذه المنظمات ويمكنها من توسيع نشاطاتها وتعزيز مؤنها وتواجدها.

فحسب الإحصائيات الأخيرة، بلغت عائدات تحرير الرهائن أكثر من 60 مليون دولار، الإرهابية في منطقة الساحل من اقتناء عتاد حربي مما يشكل وهو مبلغ ضخم يمكن الشبكات تهديدا فعليا للمنطقة المتوسطة بل وللعالم أجمع. ولعل الأحداث الأخيرة على الساحة الإقليمية تعني بذلك الأزمة الليبية وأحداث شمال مالي ومع حركة الأزواد، وامتلاك هذه الجماعات للأسلحة التي قد تشكل تهديدا فعليا للجزائر وللدول الغربية.

كما لا تظهر العلاقات الجزائرية - الأطلسية أي ارتباط بالتنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي للجزائر ومجال البحث العلمي. وقد يعود ذلك لتحد مؤسساتي مهم هو وجود ثلاث حوارات تابعة لثلاث هيئات مختلفة دون التنسيق بينها في غالب الأحيان ويمكن ذكرها فيما يلي:

الحوار المتوسطي التابع لمنظمة غرب أوروبا الذي انطلق سنة 1992، ويعالج قضايا الأمن والدفاع، يضم الدول الأعضاء العشر (فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، وإسبانيا، وإيطاليا، واليونان، وهولندا، والبرتغال، والمملكة المتحدة) إلى جانب ستة دول عربية هي (الجزائر، ومصر، وموريتانيا، والأردن، والمغرب، وتونس) إلى جانب إسرائيل.

الحوار المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا الذي انطلق في سنة 1994 كحوار غير رسمي informel 103. ويضم الدول الأعضاء إلى جانب خمس دول عربية (الجزائر،

102 ح.س "وزير الدفاع الفرنسي يعتبر كلية البحث مكلفة جدا"، جريدة الخبر اليومية، عدد 6407-06 جويلية 2011

والمغرب، وتونس، والأردن، ومصر) إلى جانب إسرائيل. وتدور مناقشاته حول المسائل ذات البعد الأمني والإنساني، وكل ما يتعلق بالقانون والديمقراطية¹⁰⁴.

الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي الذي انطلق سنة 1994 بين الدول الأعضاء وخمس دول عربية (مصر والأردن وموريتانيا، وتونس والمغرب، إلى جانب إسرائيل، وانضمت الجزائر سنة 2000. ويختص بمسائل الدفاع والأمن، ويسعى لخلق سياقات للتعاون، بين الشركاء في ذات المجال.

الشراكة الأورو متوسطية للاتحاد الأوروبي التي انطلقت سنة 1995 فيما يسمى بمسار برشلونة.

إنّ المشكل المطروح مع هذه الأطر هو مناقشة نفس المسائل من منظور مختلف وفي بعض الأحيان من منطلقات متناقضة ومتضاربة، فصراعات المصالح كانت واقعا لا يمكن إغفاله¹⁰⁵. وهذا ما يشير إليه تصريح وزير الشؤون الخارجية السابق السيد محمد بجاوي "أنّ الحوار بين الطرفين جاء لتغطية الفراغ العسكري لمسار برشلونة"¹⁰⁶

وقد اكتفى الحلف الأطلسي بالتركيز على دور الجزائر في امتصاص التهديدات اللاتمائية لأن إستراتيجيته مبنية أساسا على أمنة نفسه، وإبقاء الدولة الجزائرية تقوم بمهمة المناولة خاصة في قضية محاربة الإرهاب والاستعلام في هذا المجال لأنه مجال حساس لا يقدر الحلف الأطلسي على مواجهته لوحده. فعلى الرغم من قوته إلا أنه يبقى تابعا أمنيا للجزائر فيما يسمى بالتبعية الأمنية، لهذا نجد دائما وفي تصريحات إدارته وأمينه العام إشادة بدور الجزائر الرائد في مجال محاربة هذه الظاهرة Anders Fogh Rasmussen راسموسن نظرا لخبرتها الطويلة.

103 - Amine AIT-CHAALAL, « LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN : Dix ans après, quel bilan politique? », *Géostratégiques* n° 8 - Juillet 2005 http://www.strategicsinternational.com/8_chaalal.pdf.21 Aout 2012.

104- *Ibidem*.

-105 - *Ibidem*.

-106 http://www.nato.int/med-dial/articles/french/2005/051109_fr_algeria_horizons.pdf,

ولأداء هذه المهمة يطالب الحلف الأطلسي الجزائر بإصلاح منظومتها الدفاعية وتطوير أنظمتها وتحديث وسائلها، ومما جاء به في إطار ما اعتمده بمصطلحات ، فهو بذلك يبدو la Paix Pour Partenariat ، والشراكة من أجل السلم¹⁰⁷ L'interopérabilité التوافقية ، وكأنه يحاول فرض نوع من الإيديولوجية العسكرية على الجزائر. وينبغي التأكيد في هذه النقطة على دور الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت، منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، تضع نصب أعينها محاربة الإرهاب "في كل مكان من الكرة الأرضية، وتعتبر أن التعاون الدولي من أجل تحقيق هذه الغاية يستدعي نوعا من التجانس في العتاد والأنظمة والتكنولوجيا الحربية المكرسة لذلك.

أما بالنسبة للجزائر، فإن إحدى المسائل التي قد تشكل عائقا هو التباين في التعريف الذي يكرسه كل طرف للإرهاب. كما أنّ الحلف الأطلسي لا يراعي تصور الجزائر الرامي لتحقيق أمن شامل اقتصادي وسياسي ومجتمعي، بل يكتفي بنظرة أحادية لا يرى من خلالها سوى ما بشأنه تحقيق استقراره وأمنه، كسعي الولايات المتحدة إلى تحقيق الأفيكوم وإنشاء قواعد عسكرية في إفريقيا، وهو ما يشكل فجوة تفصل التصورات والأهداف والاستراتيجيات بين الطرفين كون الجزائر تسعى إلى أمننة المتوسط عبر تكاتف الجهود مع الحلف الأطلسي وتحقيق تنمية عبر مقاربتها الأمنية الشاملة، وإلى الاستفادة من خبرته ونظمه وأسلحته المتطورة، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب... وغيرها.

المبحث الثاني: حقيقة العلاقة بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي: شراكة، تعاون، أم مجرد حوار؟

107 Interview avec un cadre du ministère des affaires étrangère algérienne sur les enjeux de la coopération Algérie-Otan le 25 juillet 2011.

سيتم التعرض في هذا المبحث لفحوى العلاقة بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي من خلال فحص أهم آليات العلاقات الدولية والمتمثلة في الحوار والشراكة والتعاون، من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين وتصنيفها ضمن الخانة الصحيحة.

المطلب الأول: في الشراكة.

تتطور العلاقات بين مختلف الفاعلين على الساحة الدولية وتندرج في التعقيد والتشعب فتصل في إحدى مراحلها المتقدمة إلى تحقيق الشراكة التي تعرف على أنها اتفاق بين طرفين أو أكثر قائم على التعاون، ويمكن أن يتم في إطار تجاري تكنولوجي، وفي عدة مجالات بما فيها المجال العسكري.

و¹⁰⁸ وتستلزم الشراكة تضامن وتضافر جهود الأطراف لتحقيق أهداف مجتمعة أساسها "التعاون بين دولتين أو أكثر في نشاط ما، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من¹⁰⁹ العناصر اللازمة لقيامه".

ويمكن التذكير هنا بأن الشراكة هي أعلى مستويات التعاون وتوحيد الأهداف. ومن خصائص الشراكة أنها وسيلة وأداة لتنظيم علاقات مستقرة بين وحدتين (دولتين أو أكثر أو مجموعات إقليمية)، تتطلب التقارب والتعاون وتحديد الأهداف المشتركة والاتفاق على مستوى أدنى من المرجعيات المشتركة. وتسمح الشراكة بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة في ظل تواجد علاقات التكافؤ بين المتعاملين.

كما يمكن أن تتحقق الشراكة في مجالات مختلفة، وتسمح بتبادل الخبرات في ميادين¹¹⁰ المخاطر والتهديدات باختلاف طبيعتها متعددة، عبر تكثيف الجهود للسيطرة ومجابهة وأنواعها سواء أكانت اقتصادية أو أمنية أو حتى بيئية.

أما بالرجوع إلى العلاقات بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي فهي لم تبلغ درجة الشراكة حيث العلاقة بين الطرفين غير مستقرة، في ظل غياب مرجعيات مشتركة. فالدول

¹⁰⁸http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9#.D8.AA.D8.B9.D8.B1.D9.8A.D9.81_.D8.A7.D9.84.D8.B4.D8.B1.D8.A7.D9.83.D8.A9 consulté le 11/8/2011

¹⁰⁹<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9> consulté le 10/10/2011

¹¹⁰ - *Universalis Encyclopedia* , tome « 07 » , ed. cielwicsParis 2008, P40.

الأعضاء في الحلف يجمع بينها قاسم مشترك وهو انتماؤها إلى المرجعية الغربية بما فيهل منظومة القيم الليبرالية، على عكس دول الحوار بما فيها الجزائر التي لا تتقاسم هذه الخصوصية.

كما لا يمكن الحديث عن الشراكة بين الطرفين بسبب انحصار مجالات التعامل بين الجزائر والحلف الأطلسي في المجال الأمني دون أن تتعداه إلى مجالات أخرى. فرغم أن المفهوم الإستراتيجي للحلف الأطلسي قد استحدث لمرات متتالية، وأن المهام والهياكل التابعة للحلف عرفت تطورا معتبرا وفي عدة اتجاهات، إلا أن مجالات التعاون التي شملتها مبادرة الحوار المتوسطي هي بمثابة عقد إذعان تحددت مجالاتها مسبقا، وبشكل يتجه لتغطية الاحتياجات الأمنية للحلف من أجل مواجهة الأخطار التي حددها وقرر أنها تحقق به من المنطقة الجنوبية، وهو ما كان من بين الأسباب التي أخرت انضمام الجزائر إلى المبادرة.

وتبقى الاستفادة من مجالات تعاون أخرى كالتنمية الاقتصادية وترقية وتشجيع البحث العلمي وغيرها تعود إلى الدول المعنية بالمبادرة. فالجزائر مثلا قد تعتمد على أهمية دورها في المنطقة وعلى الخبرة التي اكتسبتها في مواجهة الإرهاب والإجرام، للحصول على امتيازات تخدم مصالحها وأهدافها على المستويين الداخلي والخارجي.

وكحوصلة، يمكن القول أن الحلف الأطلسي يتعامل مع الجزائر في مجالات جد محدودة رغم أنه حتى اليوم بلغ عدد الميادين التي بينه وبين الجزائر 27 ميدانا وأكثر من 600 نشاط، ومع ذلك يبقى الحلف الأطلسي يتعامل مع الجزائر في مجالات أمنية ضيقة تتمثل في مهمة حراسة الحدود، بل في "محاربة أو مكافحة الإرهاب".

المطلب الثاني: عن التعاون.

بالاستناد إلى الموسوعة العالمية "التعاون هو الاشتراك بهدف التعادل وتبادل عادل للثروات، يكون في عدة مجالات دون الاقتصار على واحد فقط.

والحقيقة أن التعاون في أحد المجالات سيؤدي إلى التعاون في مجالات أخرى. فالتعاون في المجال الاقتصادي يؤدي إلى التعاون في المجال التكنولوجي. ويبقى "الجوهر أن

111. وعادة ما يكون الدول المتعاونة تتعاون في الأشياء التي تفتقر إليها ولا تتحكم فيها" التعاون متكافئا غير أنه يمكن الحديث عن تعاون لامتكافئ كذلك الذي يتم في غياب توازن القوى مثل التعاون بين منظمة اقتصادية أو دفاعية مع دولة، والأمثلة على ذلك كثيرة كالتعاون بين الاتحاد الأوروبي ككتلة مع الجزائر، أو التعاون بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي.

كما أن التعاون هو عملية التفاعل المصاحبة لإنتاج قرار سياسي، وبالإمكان أيضا اعتماد معيار يستوجب فيه التعاون وهو وجود اتفاق عام وهدف مشترك، إضافة إلى كون إنجازها لن يلحق أذى بأي طرف من الأطراف المتعاونة.

فبخصوص العلاقة بين الجزائر والناو يمكن القول أنّ فيها ما يكفي من التعاون لاسيما في مجال التصدي للتهديدات غير المتماثلة، فالتعاون في مجال مكافحة الإرهاب قد بلغ مرحلة جد متقدمة. أما التعاون في مجال الهجرة فمزال في مراحلها البدائية بسبب اختلاف التصور والرؤى كما تم التعرض إليه في الفصل الثاني.

ويمكن القول أنّ التعاون بين الطرفين قطاعيا حيث يختلف من موضوع لآخر. فقد يشجع تطوره في إحدى القضايا على انتشاره ليشمل قضايا أخرى لازال الخلاف دائرا حولها.

المطلب الثالث: عن الحوار.

يعرف الحوار لغة على أنه تحاور، أو تجاوب بين اثنين، أما اصطلاحا فنجد العديد من التعاريف ومنها:

، ومفاده أن الحوار Universalist Encyclopedia التعريف الوارد في "الموسوعة العالمية" ¹¹² هو "محاولة بنائية لتوطيد وتقوية الروابط"

فيعرفه بأنه "نوع من الخطاب تحكمه من جهة الصداقة بين « Francis jack » أما ¹¹³ الأطراف، ومن جهة أخرى قواعد براغماتية"

111Encyclopediainiversalis , tome « 07 » , ed. cielwics. Aout, Paris 2008 ,P 28

112 -<http://www.ocfs.state.ny.us/ohrd/materials/23068.pdf> consulté le 10/12/2011

113 -<http://daniel.lance.free.fr/FrancisJacquesdossier%20presse.pdf> consulté le 11/10/2011

في التحوار، "تقريب المسافة وبعد الرؤى بين الأطراف « Elione Amodo Levy » ويرى¹¹⁴ وتعزيزها.

وللحوار عدة مواضيع لذلك نميز بين:

الحوار الاقتصادي والذي يعنى بالجوانب الاقتصادية التي تتناول المواطن والمؤسسات الاقتصادية من خلال المنتديات الاقتصادية أو المؤتمرات الاقتصادية.

الحوار السياسي: وهذه الحوارات مهمة في حياة الدول والعلاقات التي تربطها ببعضها البعض إذ أن هذه الحوارات تعمل على مناقشة قضايا الحدود ومشكلاتها وتعمل على إيقاف الحروب وتبعاتها، كما أنها تعمل على عقد اتفاقيات صلح ومعاهدات بين الدول وغيرها.

الحوار الأمني:

وهي الحوارات التي تعقد في المؤسسات الأمنية لمناقشة القضايا التي تهم المجتمع وتعمل على التواصل معه من خلال المؤتمرات والندوات والبحوث الأمنية لمناقشة مواضيع الجريمة والحرائق وحوادث السير والمخدرات وغيرها للوصول إلى حلول والاستفادة من الأطروحات والأبحاث التي تنشر للوصول إلى تكامل في الخدمات الأمنية.

وهنا نؤكد على أنّ الحوار بين الجزائر والنااتو لم يخرج عن دائرة الحوار الأمني الضيق وذلك حسب الحصيلة المسجلة والمشار إليها سابقا، حيث لم تتعد النتائج المسجلة مجال مكافحة الإرهاب ووسائلها، أو الاستعلام حوله.

ويذكر أنّ من شروط الحوار الناجح حسن النية لدى الأطراف المتحاورة من خلال تركيز المتحاور على موضوع الحوار وليس صاحبه من أجل أن يكون الحوار موضوعيا ومحققا للهدف وليس من أجل تحقيق انتصار شخصي للطرف الآخر، والتخلي بالشجاعة في تقبل الرأي الآخر، وعدم الإساءة للآخرين بالعبارات أو الإشارات.

114 - http://www.archive.org/stream/revuedestudsr10sociuoft/revuedestudsr10sociuoft_djvu.txt

وعلى هذا الأساس لا يمكن للحوار بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي أن يحقق نتائج كبيرة إلا من خلال التركيز على المواضيع الرئيسية التي جاء من أجلها الحوار المتوسطي لحلف الشمال الأطلسي منذ 1994، وتجاهل السوابق التاريخية التي ميزت تاريخ العلاقة بين الطرفين. وهو ليس أمرا مستحيلا خاصة إذا عرفنا أن الحوار بين الطرفين حقق نتائج معتبرة فيما يتعلق بموضوع مكافحة الإرهاب، وأنّ العلاقة بين الدول الشرقية التي كانت ضمن حلف وارسو صارت وفقا لمبدأ الشراكة من أجل السلم أعضاء فعالة في إستراتيجية الناتو.

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الجزائرية الأطلسية:

بناء على ما سبق، فإن العلاقات الجزائرية- الأطلسية قد تتخذ في المستقبل عدة اتجاهات محتملة، فقد تتوطد لتصبح مجالات التعامل أكثر عمقا وقوة، وقد لا تعرف تطورا معيناً لتظل متمحورة حول النشاطات التي تميزها في الفترة الراهنة، ومن الممكن أيضا أن تأخذ اتجاها معاكسا، ليتقلص مداها وتتحصر الأنشطة الممارسة في إطارها.

ومن أجل دراسة هذه الاحتمالات الممكنة، والمحددات التي من شأنها أن توجه مسار العلاقات الجزائرية- الأطلسية، سأطرق إليها في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب يتناول كل منها أحد الاتجاهات المحتملة لها.

المطلب الأول: ترقية العلاقات بين الطرفين.

إن موقع الجزائر الجيو إستراتيجي كدولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، وعلى الصحراء الكبرى الممتدة من موريتانيا إلى دارفور يحتم على هذه الدولة الانخراط بجدية وشفافية كاملة في أحلاف عسكرية وأمنية، متعددة الأطراف أو ثنائية جهوية أو عالمية.

فهذه العلاقات الأمنية الجديدة قد تمكنها في المستقبل القريب من السيطرة الميدانية على منطقة شاسعة من ترابها الوطني، ضد عدو لازال يحدث أضرارا كبيرة في شمال إفريقيا وهو الإرهاب.

ويمكن أن ترتقي العلاقة بين الطرفين إلى مستوى الشراكة الفعلية بعد توحيد الرؤى والأهداف، خاصة وأن الحلف وفي الآونة الأخيرة ومن خلال أمينه العام ومسيرييه يعتبرون الجزائر دولة رائدة في مجال محاربة الإرهاب .

وقد تصل الشراكة إلى حد اقتراح نظام خاص بالجزائر على مستوى منظمة الحلف الأطلسي، نظرا للوزن الذي تحتله في منطقة المتوسط وقدرتها على امتصاص الأزمات التي القرارات في للانخراط نية لديه ليست قد تمتد لأراضي دول الناتو. خاصة وأن الحلف اقتصادية مساعدات لتقديم أي ولا السلام، حظر لمناطق أو المتوسطة، للصراعات الحالية والحرب على المعلومات، تبادل مثل بالأمن، تتعلق مسائل في نشاطه سينحصر كذلك، إذ المنظمة. الإرهاب والجريمة

ونجد أن حلف الشمال الأطلسي قد نبه القيادة العسكرية الجزائرية إلى النقائص الكثيرة في الأمور التقنية والبيداغوجيا العسكرية المعتمدة حاليا في الجزائر، والتي لاحظها خبراء الحلف أثناء المناورات المشتركة أو دورات التكوين للضباط الجزائريين، والمتجسدة في عدم مطابقة المناهج العسكرية والأسلحة الجزائرية مع ما هو متوفر لدى الحلف الأطلسي من برامج و أسلحة متطورة. ومن ثم قد يشكل هذا المجال ميدانا آخر للتعاون ولترقيته.

من الاهتمام الدرجة من نفس المتوسط البحر دول جنوب مع الجسور بناء وقد يستحق التسعينيات خلال والغرب الشرق بين ميراث الانقسامات لتخطي أولته كالذي الناتو قبل سعى حين الحلف الذي واجهه التعقيد من القدر نفس على لكنها مختلفة تكون التحديات وربما الحال كان وكما والشرقية. الوسطى أوروبا في خصوم أمس مع التعاون علاقات لتطوير الخاطئة الآراء المسبقة وتبديد الأفكار على للتغلب كبيرة جهوداً بناء الجسور آنذاك يتطلب والتفاهم الثقة وبناء

وهو - المؤلف الخارج عن السلام أجل من الشراكة مشروع إلى الأكبر الفضل ويعود الناتو تمكين في - الشريكة البلدان من وكل بين الناتو العملي الثنائي للتعاون كبير مشروع معظم مع نشطة شراكة أمنية إلى الباردة الحرب إبان سادت التي الخصام تحويل علاقات من

إنجازه، يجب لما إلهام مصدر هو الملحوظ التحول إن هذا .والشرقية الوسطى أوروبا بلدان للتعاون سنة 2004 مبادرة إسطنبول عبر الوقت ومع المتوسطي، الحوار عبر بعناية متأنية،

وما يفعله الناتو هو المشاركة لما البلدان من أفضل فهماً الإنجاز هذا نجاح ويتطلب أخرى مجالات في العملي التعاون وتطوير لمواجهة التحديات المشترك العمل إن.ودوافعه ومتواصلة عظيمة جهود الواجب بذل من ولكن والتفاهم. الثقة لبناء مشتركة فائدة سيكون ذا الوعي مستوى لرفع حاجة هناك لأنه الناتو، حول العام سوء الفهم لتبديد المعنية البلدان في الحوار عن ستنجم التي والفوائد المتبادلة الحلف مع تطويره تم الذي التعاون العام بخصوص إسطنبول للتعاون ومبادرة المتوسطي.

وقد أشار بعض المختصين إلى أن الولايات المتحدة ومن خلال حلف الشمال الأطلسي تسعى إلى إعطاء الجزائر في غرب البحر الأبيض المتوسط نفس الأهمية والدور الممنوح 115، وذلك من خلال خلق الظروف السياسية والتقنية من أجل توافقية الجيش لتركيا شرقه الجزائري و لإدماجه تدريجيا في إستراتيجية الناتو لمراقبة المنطقة المتوسطية. وتسعى الولايات المتحدة من هذه السياسة إلى ضمان "وضع الدولة المحورية في المنطقة بحيث تدعم الرهانات الجيوسياسية والطاقوية للجزائر الرهانات الإستراتيجية للولايات المتحدة 116.الأمريكية"

المطلب الثاني: بقاء العلاقات الجزائرية الأطلسية على وضعها الحالي.

وهو سيناريو غير مستبعد لأن الجزائر والناتو مازالا في مشكلة اختلاف الرؤى والمفاهيم وآليات مكافحة الإرهاب، وكذلك مسألة التدخل الأجنبي في منطقة الساحل، حيث ترفضه الجزائر لأنه شأن داخلي وينبغي حله داخليا.

بالإضافة إلى أن التواجد الإسرائيلي في الحوار قد يؤثر على عدم ترقية العلاقة بين الطرفين، علما بأن إسرائيل عضوا لا يمكن للناتو الاستغناء عنه، بل هناك من المحليين من يرى بأن المهمة الأساسية للحوار المتوسطي الذي أعلن عنه الناتو في 1994 هي "ربط إسرائيل بالدول العربية وجلب الاعتراف بها ثم السير إلى إقامة علاقات دبلوماسية

115 - Bernard Ravenal, « L'Algérie S'intègre dans l' Empire » ; CONFLUENCES Méditerranée - N°45 PRINTEMPS 2003. PP115-123.

116 - Ibidem.

معها"117. وتعد هذه النقطة في غاية الأهمية بالنسبة للجزائر التي لازالت ترفض الاعتراف بدولة إسرائيل، وتساند حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتنادي باستمرار بتصفية الاستعمار.

التي انطلقت في Active Endeavour ومع ذلك رأى البعض أن مشاركة الجزائر في عملية أكتوبر 2001 بداية التطبيع مع إسرائيل. إلا أن المختصون في الحوار بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي يؤكدون أن إسرائيل قد رفضت المشاركة في العملية مع أنها قبلت بتبادل المعلومات.

ومن مؤشرات عدم ارتقاء العلاقة بين الطرفين أيضا التنافس الأمريكي الأوروبي على الظفر بصداقة دول الضفة الجنوبية للمتوسط. وهنا يجب التأكيد على التخوف الأمريكي من المشاريع الأمنية الأوروبية تجاه المتوسط، حيث تسعى أوروبا إلى إبعاد أمريكا عن شؤونها العسكرية والأمنية، والخروج عن الناتو الذي ما هو سوى جزء من المظلة الأمريكية لفرض 118. وهذا التخوف يرجع إلى منتصف الثمانينات عقب المشروع الحماية على الأوروبيين الذي يعود لسنة 1985. Hélios * الفرنسي الإيطالي الإسباني لإنشاء القمر الصناعي هليوس

كما لا يمكن تجاهل العوائق الناجمة عن محاولة الحلف الأطلسي فرض نوع من الإيديولوجية العسكرية في تعامله مع الجزائر، واقتصره على مجالات محددة، وهي كلها عوائق يمكن أن تؤدي بالعلاقة بين الطرفين إلى عدم تطورها وارتقائها إلى مستويات أعلى. المطلب الثالث : تراجع العلاقات بين الجزائر والناتو

117- خير الدين العايب، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساته على الأمن الإقليمي العربي،

<http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/15amny.pdf>

118- خير الدين العايب، التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية،

<http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/17/6takhawf.pdf>

* - تبنت فرنسا اتجاه الاعتماد على الذات في بداية برنامجها لأغراض الاستطلاع، وبعد مفاوضات مع الدول الأوروبية منذ 1985 بدأت مشروع القمر الصناعي هيلوس بالتعاون مع إيطاليا وإسبانيا. وتمتلك فرنسا الخبرة الرائدة في إطلاق الأقمار الصناعية بواسطة صاروخ أريان. وتطلق الأقمار العسكرية الفرنسية من قاعدة كورو بجزيرة جويانا بالمحيط الهادي. أما مركز التحكم فيقع في مدينة تولوز الفرنسية، وتتبعه ثلاث مراكز أخرى في مدينة كولمار Colmar، ومدينة Lecce الإيطالية، ومدينة Maspolamos الإسبانية. وقد أطلق القمر الصناعي الأول من البرنامج سنة 1995 وعرف بـ Hélios A1، أما الثاني فقد كان Hélios 1B، ليطلق الثالث سنة 2003 وهو معروف بـ Hélios 2. أنظر للمزيد من المعلومات:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AkmarIstsh/sec08.doc_cvt.htm

وهو سيناريو وارد لبقاء العديد من الأمور عالقة والخلافات بين الدول المشكلة للحلف والجزائر كالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، إلى جانب قضية تقرير مصير الشعب الصحراوي في ظل التنافس بين الجزائر والمغرب الأقصى على ريادة المنطقة المغاربية. وهو ما يظهر من خلال مشاركة الطرفين في الحوار، والتنافس على تجديد الأساطيل البحرية 119 لهما لاسيما منذ انطلاق الناتو في عملية أكتيف أنديفور.

وتعد الأزمة الليبية وتدخل الناتو باسم حماية المدنيين من نقاط الخلاف بين الجزائر والناتو كذلك، حيث يحسب على الجزائر رفضها لأي عمل عسكري ضد ليبيا. وقد ظهر في الأخير أن الحلف الأطلسي لم يبد أي إرادة لحل الأزمة بل زادها تعقيدا لاختلاف الرؤى داخله، والسعي نحو مصلحة كل طرف في إدارة الأزمة لصالحه، فالحلف بتدخله لحماية المدنيين يسعى لتحقيق أغراض اقتصادية وسياسية خفية. في حين كان تخوف الجزائر ولا يزال من انتشار الأسلحة وتعاضم دور الجماعات المسلحة وأفراد الجريمة المنظمة، التي تعد من مواضيع ومجالات التعاون بين الجزائر والناتو.

ومصدر الخلاف هو أن الجزائر ترفض دائما - وهذا من بين مبادئ سياستها الخارجية- أن تتدخل الدول الأجنبية أو المنظمات الدولية في الأزمات الداخلية للدول. كما تفضل دائما تولي المنظمات الإقليمية إدارة الأزمات، فهي لطالما كانت تنادي بتدخل ووساطة الاتحاد الإفريقي لحل الأزمة الليبية، وتلك كلها عوامل قد تدفع بالعلاقة بين الطرفين إلى التراجع.

ومن مؤشرات عدم التوافق بقاء الحلف متخوفا من المشروع النووي الجزائري، ودور إيران وباكستان في ذلك، موضحا في العديد من المرات متابعته وبيقظة شديدة لذلك الأمر. كما يركز قادة الناتو على تخوفهم من حصول "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" والتي مقر قيادتها الأساسي في الجزائر على أسلحة الدمار الشامل أو على أسلحة فتاكة وخطيرة

119 - Etienne Liffan, « Rivalité Navale entre Maroc et Algérie », *Revue Défense Nationale*.n° 114.

[http://www.defnat.com/site_fr/pdf/Liffan%20\(T114\).pdf](http://www.defnat.com/site_fr/pdf/Liffan%20(T114).pdf).

(كيمياوية، بيولوجية أو نووية). وهو ما جاء في تصريحات المسؤول الأول في الحلف الأطلسي خلال زيارته الأخيرة للجزائر.

كما عبر "الناتو" في العديد من المرات عن تخوفه كذلك من انهيار الأنظمة الإفريقية الضعيفة المجاورة للجزائر كموريتانيا ومالي وتداعيته على شمال إفريقيا بأكملها، وذلك بسبب العمليات العسكرية النشيطة التي تقوم بها القاعدة في الصحراء الكبرى.

وفي هذا السياق، نلاحظ أن العسكريين الغربيين منزعجون من سيناريو تفكك البوليساريو وسقوطه في أحضان التطرف والإرهاب، وهذا انزعاج مشروع وله ما يبرره أمنيا وعسكريا، بالرغم من الضمانات التي قدمتها الجزائر مؤخرا للحلف.

وتبقى هناك نقاط أخرى عالقة في تعاون الحلف مع الجزائر لم تجد لحد الآن طريقها إلى الحل ، "فالناتو" لا زال يشك في علاقات الجزائر مع بعض الدول المصنفة في خانة الدول المارقة (إيران-كوريا الشمالية-كوبا-فنزويلا). إلى جانب النظرة السلبية للحلف من تراجع مسألة الديمقراطية، و حقوق الإنسان والحكامة الرشيدة في الجزائر، والتي لم تصل إلى المستوى المطلوب في هذا البلد العربي.

كما أنّ الحلف يواجه جملة من التحديات التي تضغط باتجاه عدم الثقة في بلورة دور واضح ومؤثر في مسألة أمن المتوسط، ومنها خاصة عدم وجود مفهوم مشترك واضح المعالم لدور الناتو في ذات المجال، وعدم القدرة على تقديم تعريف موحد لذلك الأمن وما يهدده من أخطار وتحديات.

فالميثاق التأسيسي للناتو قائم على مبدأ الدفاع الجماعي الذي تنظمه المادة الخامسة، وبالتالي فدول الضفة الجنوبية للمتوسط لا ترتبط بهذا الميثاق وليس لها أي وضع قانوني لتتال مما للدول الأعضاء فيه. وهذا على الرغم من أنه منذ قمة بروكسل 1994 صار الحلف مصرا على التدخل في المتوسط وخاصة وأنه قد استحدث ثلاث أنواع من القوات وهي:

القوات المشتركة المتعددة المهام، وقوة الرد السريع للتدخل في المناطق المتاخمة للجناح الجنوبي للحلف، إلى جانب مرابطة الأسطول الحربي الدائم في المتوسط120.

كما أن التهديدات الجديدة ومنها الإرهاب والجريمة المنظمة ليست كالعامل المسلح الذي جاء الناتو من أجل الدفاع عن أعضائه ضده. وهنا أي تعاون في المجال يكون دون أي سند قانوني، وهو ما يطرح مزيدا من التباعد في الرؤى والخلافات بين الجزائر والحلف الأطلسي، كما هو الحال بالنسبة لصد الهجرة غير الشرعية التي وإن كانت دول الحلف تراها خطرا يجب محاربتة، تعتقد الجزائر أنها ظاهرة ذات أبعاد إنسانية لا بد أن تحظى بكافة العناية، ولا تعامل معاملة الأعمال الإجرامية.

والخلاصة أن العديد من القضايا التي تبقى محل خلاف بين الجزائر والناتو قد تؤدي إلى تراجع العلاقة بين الطرفين، وهو أمر غير مستبعد سيما إذا أمعنا النظر في القضايا الإقليمية المحيطة بالجزائر والتي تختلف والناتو في سبل التعاطي معها.

خلاصة الفصل الثالث:

إن حصيلة التعاون بين الناتو والجزائر تبدو هزيلة، فإذا ما استثنينا التعاون بين الطرفين في مجال الاستعلام حول مكافحة الإرهاب، وبعض الدورات التكوينية للضباط الجزائريين، وهو ما يجعلنا نقول بأن العلاقة بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي لم تتعدى مجال التعاون المحدود دون أن تصل إلى مستوى الشراكة المنشود.

أما عن مستقبل الحوار بين الطرفين فيمكن القول أنّ السيناريو الأرجح هو بقاء الأوضاع على حالها على الأقل على المدى القريب. كما يبقى سيناريو ارتفاع العلاقة مطروحا، واحتمال تراجعها غير مستبعد. غير أن الموقع الحساس للجزائر في ظل الأوضاع الإقليمية الراهنة يحتم عليها التعاون وبحث سبل ترقيته.

في الوقت الذي كان الكثير ينتظر اختفاء الحلف الأطلسي كما جرى لمنافسه حلف وارسو، قام الناتو بتوسيع نشاطاته واختصاصه الإقليمي، بناء على سياسات العضوية من جهة والشراكة والحوار من جهة أخرى.

والحقيقة أنّ إصدار الناتو لمبادرة الحوار المتوسطي سنة 1994، وما جاء في المفهوم الاستراتيجي الجديد من تعزيز الحوار وترقيته إلى درجة الشراكة، ينم عن وعي الحلف بدور التعاون الدولي في التصدي للتهديدات اللانمطية، وخصوصا بدور الدول التي اتجه إليها بمبادرة الحوار كما هو الحال بالنسبة للجزائر.

ففي الوقت الذي تركز الجزائر في علاقاتها الدولية ومع الحلف الأطلسي على مبادئ لا تقبل التنازل عنها، وعلى مقاربتها الأمنية الشاملة المتعددة الأبعاد، نجدها تولي الأهمية لمنظمة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتتمسك بمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق في تقرير المصير.

أما الناتو فيعتمد على التفاوض بمنطق القوة، وإعطاء الأولوية للمسائل الأمنية، بالرغم من تبنيه لمفهوم استراتيجي موسع يشمل ما أسماه الأمين العام للحلف بـ"الأمن¹²¹ المتمثل في البناء والتنمية بالتزامن مع العمليات العسكرية، وهو الضمان التكميلي" للسلام على المدى البعيد، والتعاون من أجل أمن العالم. إمكانية التدخل العسكري تحت عنوان حماية الإنسان.

وبالتالي تظهر العلاقة بين الطرفين تباينات كثيرة في المواقف والسياسات والوسائل تجاه مسائل كثيرة محل الحوار كتعريف الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وقضايا دولية أخرى مثل القضية الفلسطينية، وقضية تقرير مصير الشعب الصحراوي، والتدخل العسكري لحماية المدنيين كما حدث في ليبيا سنة 2011. وهي خلافات سياسية تغذيها التجارب التاريخية بين الطرفين، وهو ما يحول دون ارتقاء العلاقة بينهما إلى مستوى الشراكة.

¹²¹"الناتو.. من نادٍ مغلق إلى نادٍ مفتوح لمواجهة التهديدات الجديدة للأمن العالمي.. وأمينه العام يؤكد أن دول الحوار المتوسطي ومبادرة إسطنبول قادرة على لعب دور أكبر في أفغانستان"، جريدة الأنباء الأحد 4 يوليو 2010

وبما أنّ الجزائر تولي كامل العناية للتعاون الدولي وتسعى لترقية العلاقات الدولية، علاقاتها مع خاصة بعد ما عاشت مرارة العزلة طيلة عشرية كاملة، فهي تحاول من خلال الحلف الأطلسي اكتساب بعض الخبرة من خلال نخبة العسكرية خاصة في مجال إدارة الفرق في القوة لاسيما بالنظر لمستوى جاهزية القوات العسكرية، ونوعية الأزمات. إلا أنها قد لا تتوصل ليس إلى شراكة فقط بل حتى إلى حوار الوسائل ودرجة تطورها، يظهر متكافئ مع الحلف الأطلسي الذي يحاول فرض عقيدته العسكرية والسياسية، ويحاول تكثيف الجهود مع الجزائر لمواجهة التهديدات اللاتماثلية خاصة الإرهاب والجريمة والهجرة غير الشرعية، باعتبارها تتخذ طريقها من الجنوب باتجاه الشمال لتضرب أمن واستقرار الدول الأعضاء. وذلك دون أن يهتم بمسائل التنمية وأهداف الجزائر من الحوار.

وانطلاقا مما سبق يمكن القول أنّ حصيلة الحوار المتوسطي للئاتو خاصة مع الجزائر هي ضئيلة، وقطاعية، يتخللها نوع من التعاون في المجال الأمني العسكري الضيق، لا ترقى إلى مستوى الشراكة التي يدعي الئاتو بناءها مع دول الحوار.

يكون مستحيلا ويبدو أنّ بلوغ مستوى الشراكة في العلاقات بين الجزائر والئاتو يكاد على المدى القريب. ويبقى السيناريو هان المذكوران أنفا يحتملان الحدوث. فقد تأخذ تلك العلاقة منحى تصاعديا لتتوطد وتشتد عمقا، كما أنها قد تتخذ مسارا تنازليا لتتحصر مجالات التعامل بينهما، وسيظهر الواقع الدولي ذلك.

أولاً : المراجع باللغة العربية.

أ / الكتب.

1. الحيايلى إسماعيل نزار ، دور الحلف الأطلسى بعد الحرب الباردة ، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2003.
2. بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطى للأمن الجزائرى : الجزائر ، أوروبا و الحلف الأطلسى ، الجزائر ، المكتبة العصرية للنشر والطباعة و التوزيع ، 2005.
3. نافعة حسن ، الاتحاد الأوروبى والدروس المستفادة عربياً، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، (2911).
4. عدنان السيد حسين ، قضايا دولية: التوسع الأطلسى، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2009، (2454-2455).
5. النجار فريد ، التحالفات الاستراتيجية، ايتلراك للنشر والتوزيع- القاهرة – الطبعة الأولى، 1999.
6. عدنان مصطفى ، الطاقة النووية العربية " عامل بقاء جديد ، ط2 ، بيروت ، مركز الدراسات للوحدة العربية ، 1985.
7. قربان ملحم ، المنهجية والسياسة، ط4، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1917.
8. عارف نصر محمد ، ابستومولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفى- النظرية- المنهج، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

ب / الأطروحات والرسائل الجامعية.

10. كاتب أحمد، خلفيات الشراكة الأورو متوسطية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع العلاقات الدولية، الجزائر، 2001.

11. سمايلي شريف، التقارب الأمني بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي في اطار الحوار المتوسطي الرهانات والآفاق، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع العلاقات الدولية، الجزائر، 2008.

ج / القوانين والمراسيم :

1. القانون 19-08 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 المتضمن تعديل دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 63 الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2008؛

2. المرسوم الرئاسي رقم 403-02 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية رقم 79 الصادرة بتاريخ أول ديسمبر 2002؛

3. المرسوم الرئاسي رقم 408-02 المؤرخ في 26 نوفمبر 2002، يتضمن انشاء المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية، الجريدة الرسمية رقم 79 الصادرة بتاريخ أول ديسمبر 2002؛

د / المجالات والدوريات:

1. ألبيرتو بنين، "التحديات الجديدة التي تمس الأمن والاستقرار وكذا إستراتيجية وتصور حلف الناتو"، قواسم دولية، عدد 2010/1، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر، 2010.

2. جوردن فليب، "تعاضم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط الكبير"، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

3. زيغينو بريجنسكي، "أجندة جديدة للناتو نحو شبكة أمن عالمية"، تر. الزيتونة، مجلة Foreign Affairs، العددان 10/9-2009.

4. محمد الحسيني، "الناتو من نادٍ مغلق إلى نادٍ مفتوح لمواجهة التهديدات الجديدة للأمن العالمي"، جريدة الأنباء، الأحد 4 يوليو 2010..

5. _____ ، "جهاز منظمة حلف شمال الأطلسي: إعادة المهام" ،
مجلة الجيش، العدد 497، 2004 .

ه/ مقالات من الإنترنت:

6. - برقوق محند، "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط"، -
<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html>

7. - حسون، محمد، الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي
العربي، <http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/331-376.pdf>

8. أوروبا آمنة في عالم آمن، الإستراتيجية الأمنية الأوروبية،
<http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIAR.pdf>

9. العايب، خير الدين ، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة وانعكاساته
على الأمن الإقليمي العربي،
<http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/15amny.pdf>

10. - (_____، _____)، التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية،
<http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/17/6takhawf.pdf>

11. - المكاوي، عبد الرحمان، حقيقة العلاقات بين الجزائر و " الناتو " ،
<http://hespress.com/international/7243.html> ، 21 جوان 2012

12. - ملحق الترجمة العربية لاتفاقية حلف شمال
الأطلسي،

www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/NATO/sec02.doc_cvt.htm ، 22
جوان 2012، 8.30

13. التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع"
http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_publications/20120116_secopmed--arb.pdf

14. - من كتاب العربي الزبيري، "في اتجاه الحلف الأطلسي" ، -
<http://www.awu-dam.org/book/00/study00/170-m-a2/book00-sd008.htm> 22 جوان 2012، 8.30

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري لدستور 1996،

<http://www.fes->

, 10/11/2011alger.org/media/pdf/Constitution%20alg%C3%A9rienne%201996.pdf

; <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm#EXECUTIF>

25/12/2011

ثانياً : المراجع باللغات الأجنبية.

A / LES OUVRAGES.

- Ben Antar Abdenour, **Nato, Maghreb and Europe.** CREAD Alger, 2006.
1. (————, —————), **les Etats Unis et le Maghreb: regain d'intérêts,** CREAD, Alger, 2007, (1995).
 2. **Contribution de l'OTAN à l'établissement de la confiance et de la sécurité au Maghreb,** Research paper produced under the NDC Fellowship Programme, Rome, September 2010.
 3. -Ken Booth -; **Theory Of world Security,** Cambridge University Press , 2007.
 4. Marcadon Jaques, **les enjeux atlantiques.** Ed ellipses, Paris, 2001,
 5. Mongrenier Jean Sylvestre, Lellouche Pierre, **la France, l'Europe, l'Otan: une approche géopolitique de l'atlantisme français,** ed Economica, Paris, 2006. (239p).
 6. Mourad AL Dessouki, **Contrôles des activités militaires au moment en méditerranée** .Paris M Edition Published , 1993, P76.

B/ THESEES:

1. Rocio Menfez Aléman, **La sécurité méditerranéenne, l'OTAN est-elle la solution?**, bourse de recherche individuelle de l'OTAN et du Conseil de partenariat Euro-Atlantique, Bruxelles.

C/ TEXTES CONVENTIONNELS:

1. Le traité de l'Atlantique Nord, 4 avril 1949 [la Source](#)

D / REVUES ET ARTICLES.

1. Abdenour Ben Antar, « **La démocratisation des Etats arabes redéfinira le dialogue de sécurité en méditerranée** », Notes Internationales CIDOB, 29 avril 2011.

2. Alex Macleod, Isabelle Masson et David Morin, « Identité nationale, sécurité et la théorie des relations internationales », **Études internationales**, vol.35, n° 1, 2004.
3. Barry Buzan, , “A Reductionist, Idealistic Notion that Adds Little Analytical Value”, in **Security Dialogue**, Vol. 35, n°3, Septembre 2004.
4. Belkacem Iratni, “The Maghreb and NATO from Misperception to dialogue”, **Military technology**, MILTECH, 8/2009.
5. Bernard Ravenal, « L’Algérie S’intègre dans l’ Empire » ; **CONFLUENCES Méditerranée** - N°45 PRINTEMPS 2003.
6. Fayçal Oukaci, « quelle mission pour l’Algérie: fin de la visite de Gaid Salah au siège de l’OTAN », **le quotidien l’expression** du 16-11-2005.
7. Hofmann Stéphanie C., « OTAN: vers un nouveau concept stratégique? », **IFRI Politique Etrangère**, 2008/1 printemps.
8. Jean François Coustillière, « les horizons de la Méditerranée », In **L’Union pour La Méditerranée : quel apport au processus de Barcelonne ?**, 7eme Colloque Annuel Euro Méditerranéen, conflits eurasiatiques », **Hérodote** , N°118 , 2005/3.
9. Mongrenier Jean-Sylvestre, « La nouvelle OTAN: des rivages nord-atlantiques aux
10. Saïdy B., « Le rôle de l’OTAN en méditerranée et au moyen orient », **Revue internationale et stratégique**, N°73, 2009/1
Document de l’Ecole National Supérieure de Guerre, « la relation de l’Algérie et l’OTAN quelle évaluation ?" , N° spécial , 2007
11. , « contribution de l’Algérie au dialogue méditerranéen de l’OTAN » **Document de l’Institut Diplomatique des Relations Internationales Séminaire international organisé par l’IDRI et le collège de l’OTAN** . Rome , 27 octobre 2002.
12. « La puissance Israélienne » , **Document de l’école nationale de guerre**, n°6, Alger,2010
13. « la relation de l’Algérie et l’OTAN quelle évaluation ? », **Périodique de l’école nationale Supérieure de Guerre**, N° spéciale 2001;
14. « L’évaluation de l’OTAN », **Centre de documentation et de recherches administratives**. Alger , N° 3561-1111 ,2003.
15. « l’interopérabilité dans le cadre des opérations conjointes », Division diplomatie publique de l’OTAN, juillet 2006.

16. « l'OTAN, 1949-2009) », **Document de l'Institut Français des Relations International**, N° spécial, 2003;
17. « l'OTAN après la guerre froide », **dossier de l'actualité de la Documentation française**, dernière mise à jour en 2010.
18. « L'OTAN veut renouer avec l'Algérie », **le quotidien Elwatan**, N° 55 »9,22.23 octobre 2010, P07
19. « lutte antiterroriste dans le sahel », **le Quotidien El Watan**, N°6 103, 11 NOVEMBRE 2010 .

E/ SITE INTERNET:

1. - Amine AIT-CHAALAL, « LE PARTENARIAT EURO-MEDITERRANEEN : Dix ans après, quel bilan politique? », **Géostratégiques** n° 8 - Juillet 2005 http://www.strategicsinternational.com/8_chaalal.pdf. 21 Aout 2012.
2. - Barbara Delcourt, Théories de la sécurité, www.ulb.ac.be/.../THEORIES_DE_LA%20SECURITE_pdf.pdf.
3. Etienne Liffra, « Rivalité Navale entre Maroc et Algérie », **Revue Défense Nationale**. n° 114. [http://www.defnat.com/site_fr/pdf/Liffra%20\(T114\).pdf](http://www.defnat.com/site_fr/pdf/Liffra%20(T114).pdf)
4. Rachid El Houdaoui, L' opération Active Endeavour et impact sur le dialogue Méditerranéen / Nato Defense College, Rome, 2007. fr.deeptagging.com/resources/documents/op_22.pdf.
5. Ray Henault, Le Comité Militaire Ses priorités : opérations, capacités et coopérations. <http://www.nato.int/ims/docu/mc-chairman-report-f.pdf>. 10, Juillet, 2012.
6. Séminaire-sur « Le role-des-institutions-parlementaires-dans-l'approfondissement-du-dialogue-méditerranéen », [www.algerie.defense.org/2009/10/algérie-otan-](http://www.algerie.defense.org/2009/10/algérie-otan-06/09/2011), 06/09/2011.
7. - www.mdn.dz/site_principal/sommaire/evenement/.../CdtAzeddine.pdf . 25/12/2011
8. <http://www.ocfs.state.ny.us/ohrd/materials/23068.pdf> consulté le 10/12/2011

9. <http://daniel.lance.free.fr/FrancisJacquesdossier%20presse.pdf> 11/10/2011
10. http://www.nato.int/medial/articles/french/2005/051109_fr_algeria_horizons.pdf,
11. http://www.fmes-france.org/_medias/document/usa-algerie-antagonisme-pragmatisme-cooperation.pdf 25/12/2011
12. . <http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/331-376.pdf> -
13. http://www.eisa.org.za/aprm/pdf/Countries_Algeria_APRM_report_french.pdf
consulté le 26/12/2011

F / DIVERS.

1. Ahmed ATTAF, l'Algérie dans les Relations Internationales, cours dispensés à l'Ecole Nationale Supérieure des Sciences Politiques; 2011.
2. Interview avec un cadre du ministère des affaires étrangères algérien sur les enjeux de la coopération Algérie-Otan, 25 juillet 2011.
3. Encyclopedia Universalis ,tome « 06 » , ed. cielwics.Aout, Paris 2008, P 16 consulté le 10/09/2011.
4. Camille Grand, « vers un nouveau "concept stratégique », **Lettre d'informations stratégiques et de défense**. TTU, mai 2010;
5. Communiqué de Presse 20 novembre 2010 pr/cp(2010)0155, **Déclaration du Sommet de Lisbonne.** , Publiée par les chefs d'État et de gouvernement, participant à la réunion du Conseil de l'Atlantique Nord, tenue à Lisbonne le 20 novembre 2010.

|

الملاحق

الخريطة رقم 1: أهم ثروات منطقة الساحل.



Source :www.russia-algeria.rule lelwatan.pdf

الملحق رقم 2 : تصريح قمة لشبونة 2010

Déclaration du sommet de Lisbonne

publiée par les chefs d'État et de gouvernement participant à la réunion du Conseil de l'Atlantique Nord tenue à Lisbonne le 20 novembre 2010

1. Nous, chefs d'État et de gouvernement des pays membres de l'Alliance atlantique, nous sommes réunis à Lisbonne pour tracer la voie à suivre par l'OTAN. Nous réaffirmons notre attachement à la vision et aux valeurs démocratiques communes énoncées dans le Traité de Washington, ainsi qu'aux buts et aux principes de la Charte des Nations Unies. Fondée sur la solidarité, la cohésion de l'Alliance et l'indivisibilité de notre sécurité, l'OTAN reste le cadre transatlantique pour une solide défense collective et le forum essentiel pour les consultations et la prise de décisions de sécurité entre Alliés. L'objectif fondamental et immuable de l'OTAN consiste à sauvegarder la liberté et la sécurité de tous ses membres par des moyens politiques et militaires. L'Alliance a le devoir et la volonté de continuer à remplir efficacement, et toujours dans le respect du droit international, trois tâches fondamentales essentielles – la défense collective, la gestion de crise et la sécurité coopérative – qui toutes contribuent à la sauvegarde de ses membres.
2. Nous avons adopté un nouveau concept stratégique, qui expose notre vision de l'Alliance pour la prochaine décennie : une Alliance apte à défendre ses pays membres contre toute la gamme des menaces, capable de gérer les crises les plus difficiles, et mieux à même d'œuvrer avec d'autres organisations et d'autres pays pour promouvoir la stabilité internationale. L'OTAN sera plus agile et plus performante, elle aura un meilleur rapport coût-efficacité, et elle restera un instrument essentiel pour la paix. De plus, conformément aux dispositions détaillées de la présente déclaration :
 1. nous avons décidé d'accroître la contribution de l'OTAN à une approche globale de la gestion de crise dans le cadre de l'effort de la communauté internationale, et de renforcer son aptitude à obtenir des résultats en matière de stabilisation et de reconstruction ;
 2. nous avons engagé le secrétaire général à continuer de travailler avec la haute représentante de l'UE et à faire rapport au Conseil sur les efforts en cours, à temps pour la réunion d'avril 2011 des ministres des Affaires étrangères des pays de l'OTAN ;
 3. nous avons invité la Russie à approfondir sa coopération avec nous dans les domaines où nous avons des intérêts communs ;
 4. nous sommes convenus de renforcer encore nos partenariats actuels et d'en établir de nouveaux avec les pays et les organisations intéressés ;
 5. nous sommes convenus de continuer à examiner la posture générale de l'OTAN s'agissant de la défense et de la dissuasion ;

6. nous avons décidé que, conformément au concept stratégique et aux engagements qu'ils ont pris en vertu des traités et cadres de maîtrise des armements existants, les Alliés continueraient à apporter leur soutien aux efforts de maîtrise des armements, de désarmement et de non-prolifération ;
 7. nous avons décidé de développer une capacité de défense antimissile pour protéger les populations, le territoire et les forces de tous les pays européens de l'OTAN, et nous avons invité la Russie à coopérer avec nous ;
 8. nous sommes convenus de renforcer nos capacités de cyberdéfense ;
 9. nous avons adopté un plan d'action pour l'intégration, dans les opérations et les missions dirigées par l'OTAN, de la résolution 1325 du Conseil de sécurité de l'ONU sur les femmes, la paix et la sécurité ;
 10. nous avons demandé l'élaboration d'une directive politique pour améliorer encore nos capacités de défense et mettre en œuvre le volet militaire du nouveau concept stratégique ;
 11. nous avons approuvé le paquet de Lisbonne regroupant les besoins capacitaires les plus pressants de l'Alliance ;
 12. nous avons donné pour instruction de mettre en place une structure de commandement de l'Alliance plus efficace, allégée et abordable, et de procéder à un regroupement des agences de l'OTAN ;
 13. nous avons donné pour mandat au secrétaire général et au Conseil de faire progresser sans attendre le processus de réforme dans tous les domaines où cela est nécessaire.
3. Nous exprimons notre vive gratitude, pour leur professionnalisme, leur sens du devoir et leur bravoure, aux hommes et aux femmes des pays de l'Alliance et des pays partenaires, qui sont plus de 143 000 à être déployés dans le cadre des opérations et des missions de l'OTAN. Nous avons une lourde dette envers tous ceux qui ont perdu la vie ou ont été blessés en service, et nous exprimons notre profonde sympathie à leurs familles et à leurs proches. Nous nous engageons à soutenir nos vétérans. Pour progresser davantage encore dans la réalisation de cet objectif important, les Alliés échangeront, lorsqu'il y a intérêt à le faire, leurs meilleures pratiques et les enseignements qu'ils ont tirés.
 4. Comme l'indique la déclaration des chefs d'État et de gouvernement des pays contribuant à la Force internationale d'assistance à la sécurité (FIAS) dirigée par l'OTAN sous mandat des Nations Unies en Afghanistan, notre mission menée par la FIAS en Afghanistan demeure la priorité essentielle de l'Alliance, et nous nous félicitons des progrès importants qui ont été accomplis. La sécurité et la stabilité de l'Afghanistan sont directement liées à notre propre sécurité. En rencontrant le président Karzaï, l'ensemble de nos 21 partenaires au sein de la FIAS, les représentants de l'ONU, de l'Union européenne, de la Banque mondiale et du Japon, nous réaffirmons notre engagement à long terme à l'égard de l'Afghanistan, tel qu'énoncé dans notre vision stratégique agréée au sommet de Bucarest et réaffirmée au sommet de Strasbourg-Kehl. Nous saluons les contributions accrues et précieuses de nos partenaires au sein de la FIAS et accueillerions favorablement d'autres

contributions. Nous entrons dans une nouvelle phase de notre mission. Le processus de transition, qui verra les Afghans assumer la responsabilité totale de la sécurité et le plein leadership dans certaines provinces et certains districts, devrait commencer début 2011, après une évaluation et une décision conjointes de l'Afghanistan et de l'OTAN/la FIAS. La transition sera soumise au respect de conditions, pas d'un calendrier, et elle n'équivaudra pas à un retrait des troupes de la FIAS. À l'horizon fin 2014, les forces afghanes endosseront pleinement la responsabilité de la sécurité dans l'ensemble de l'Afghanistan. Au travers de notre partenariat durable avec le gouvernement de la République islamique d'Afghanistan, nous réaffirmons notre engagement à long terme en faveur d'un avenir meilleur pour le peuple afghan.

5. Notre engagement en faveur de la stabilité et de la sécurité de toute la région des Balkans demeure constant. La KFOR reste au Kosovo en vertu de la résolution 1244 du Conseil de sécurité de l'ONU pour contribuer au maintien d'un environnement stable, pacifique et multiethnique, en coopérant avec tous les acteurs concernés, en particulier la mission « État de droit » menée par l'Union européenne au Kosovo (EULEX) et la police du Kosovo, conformément aux décisions et aux procédures agréées par l'OTAN. Nous saluons les progrès accomplis par la Force de sécurité du Kosovo, sous la supervision attentive de l'OTAN, ainsi que par la police du Kosovo, et nous les félicitons pour leur volonté et leur capacité croissante de s'acquitter de leurs tâches et de leurs responsabilités de sécurité. Compte tenu de l'amélioration de la situation de sécurité, la KFOR évolue vers une présence dissuasive plus limitée et plus flexible. Nous comptons bien que ce processus de transition vers une posture dissuasive, qui implique de nouvelles réductions des effectifs, se poursuivra aussi rapidement que les conditions le permettront, et nous continuerons de le suivre sur le plan politique. La capacité de la KFOR d'accomplir sa mission tout au long du processus de transition sera maintenue.
6. L'Alliance contribue également à la paix et à la sécurité par d'autres opérations et missions :
 1. l'opération Active Endeavour (OAE), notre opération maritime en Méditerranée au titre de l'article 5, contribue largement à la lutte contre le terrorisme ;
 2. l'opération OceanShield, qui se déroule au large de la corne de l'Afrique, montre que l'OTAN est déterminée à contribuer à l'effort global soutenu, mené au niveau international, pour aider à la lutte contre la piraterie et les vols à main armée en mer ;
 3. à la demande de l'Union africaine (UA), nous apportons un soutien à sa mission en Somalie et au développement de ses capacités de maintien de la paix à long terme, notamment de la Force africaine en attente. À la demande du secrétaire général de l'ONU, nous escortons également des navires affrétés par les Nations Unies à l'appui de la Mission de l'UA en Somalie ;
 4. la mission OTAN de formation en Iraq (NTM-I) démontre le soutien de l'Alliance au gouvernement et au peuple irakiens. Nous sommes prêts à examiner de nouvelles demandes de formation. Nous sommes également prêts à faire progresser notre partenariat avec l'Iraq grâce au cadre de coopération structuré.
7. Nous saluons le 10e anniversaire de la résolution 1325 du Conseil de sécurité de l'ONU sur les femmes, la paix et la sécurité. Guidés par la politique que nous avons élaborée avec nos Partenaires au sein du Conseil de partenariat euro-atlantique, nous avons déjà pris des mesures importantes pour mettre en application cette résolution et les résolutions connexes. Aujourd'hui, nous avons entériné un plan d'action pour

- l'intégration des dispositions de la résolution 1325 dans nos processus actuels et futurs de gestion de crise et de planification opérationnelle, dans les programmes d'entraînement et la doctrine de l'Alliance, ainsi que dans tous les aspects pertinents de ses tâches. Nous sommes déterminés à mettre en œuvre cette politique et ce plan d'action, qui font partie intégrante de nos travaux visant à accroître l'efficacité de l'Alliance, et nous avons aujourd'hui entériné des recommandations en ce sens. Nous avons chargé le Conseil d'établir un rapport d'activité pour la réunion des ministres des Affaires étrangères des pays de l'Alliance qui aura lieu en décembre 2011, ainsi que pour le prochain sommet.
8. Notre expérience opérationnelle nous a enseigné que les seuls moyens militaires, même s'ils sont essentiels, ne suffisent pas à relever les nombreux défis complexes qui pèsent sur notre sécurité. Tant à l'intérieur qu'à l'extérieur de la zone euro-atlantique, l'OTAN doit travailler avec d'autres acteurs pour contribuer à une approche globale qui combine efficacement les instruments politiques, civils et militaires de gestion de crise. La mise en œuvre efficace de cette approche globale exige que tous les acteurs apportent leur contribution de manière concertée, dans un même esprit de responsabilité, d'ouverture et de détermination, en tenant compte de leurs atouts, de leurs mandats et de leurs rôles respectifs, ainsi que de leur autonomie de décision.
 9. Un certain nombre de principes et d'enseignements importants ont été identifiés, et ils devront être pris en compte alors que l'Alliance s'apprête à entrer dans une nouvelle phase de l'élaboration de sa contribution à une approche globale efficace pour la communauté internationale. En règle générale, il est préférable que ce soit les acteurs et les organisations qui ont l'expérience, le mandat et les compétences appropriés qui se chargent des éléments de la stabilisation et de la reconstruction. Certaines circonstances peuvent toutefois empêcher les autres acteurs d'assumer leur mission ou font qu'ils ne peuvent pas l'assumer sans un soutien de l'OTAN. L'Alliance doit donc, sur la base des orientations politiques détaillées que nous avons entérinées au cours de ce sommet, être en mesure de planifier, d'employer et de coordonner les capacités militaires et civiles de gestion de crise que les pays fournissent pour ses missions agréées. Afin de renforcer la contribution de l'OTAN à une approche globale et son aptitude à contribuer, lorsqu'il y a lieu, à la stabilisation et à la reconstruction, nous sommes convenus de mettre en place une structure civile appropriée mais modeste destinée à assurer plus efficacement l'interface avec d'autres acteurs et à procéder à la planification voulue dans le domaine de la gestion de crise, comme évoqué dans les orientations politiques mentionnées ci-dessus. Nous avons également pris note des progrès accomplis dans la mise en œuvre du plan d'action pour l'approche globale, que nous avons approuvé lors du sommet de Bucarest, en 2008, et nous avons chargé le Conseil d'actualiser ce plan d'action avant la réunion d'avril 2011 des ministres des Affaires étrangères.
 10. Nous sommes attachés à une coopération forte et fructueuse entre l'OTAN et l'ONU. Nous saluons le renforcement de la coopération pratique qui a suivi l'adoption de la déclaration commune de septembre 2008 sur la coopération entre les secrétariats de l'ONU et de l'OTAN. Nous entendons approfondir cette coopération pratique et développer encore notre dialogue politique sur les questions d'intérêt commun, notamment en renforçant la liaison, en ayant des consultations politiques plus régulières, et en développant la coopération pratique pour la gestion des crises dans lesquelles les deux organisations interviennent.
 11. L'OTAN et l'Union européenne (UE) ont des valeurs et des intérêts stratégiques en commun, et elles travaillent côte à côte dans le cadre d'opérations de gestion de crise.

Nous sommes donc déterminés à améliorer le partenariat stratégique OTAN-UE, comme convenu par nos deux organisations. Nous saluons les initiatives prises récemment par plusieurs Alliés et les idées proposées par le secrétaire général. Nous fondant sur ces initiatives et sur les orientations figurant dans le nouveau concept stratégique, nous engageons le secrétaire général à continuer de travailler avec la haute représentante de l'UE et à faire rapport au Conseil sur les efforts en cours, à temps pour la réunion d'avril 2011 des ministres des Affaires étrangères des pays de l'OTAN.

12. L'Organisation pour la sécurité et la coopération en Europe (OSCE) est une organisation de sécurité régionale importante et un forum de dialogue sur les questions liées à la sécurité euro-atlantique, comme en témoigne le processus de Corfou. Embrassant les dimensions politico-militaire, économique-environnementale et humaine, l'OSCE joue un rôle important s'agissant de promouvoir la sécurité et la coopération. Nous entendons renforcer encore la coopération entre l'Alliance et l'OSCE, tant au niveau politique qu'au niveau opérationnel, en particulier dans des domaines tels que la prévention et la résolution des conflits, le relèvement post-conflit et la réponse aux nouvelles menaces de sécurité. Alors que nous célébrons le 20e anniversaire de la Charte de Paris, nous nous réjouissons à la perspective du sommet de l'OSCE qui se tiendra à Astana (Kazakhstan) les 1er et 2 décembre 2010.
13. Conformément à l'article 10 du Traité de Washington, la porte de l'OTAN restera ouverte à toutes les démocraties européennes qui partagent les valeurs de notre Alliance, qui sont désireuses et capables d'assumer les responsabilités et les obligations liées au statut de membre, qui sont susceptibles de favoriser le développement des principes du Traité et dont l'admission peut contribuer à la sécurité de la région de l'Atlantique Nord.
14. Nous rappelons que nous sommes convenus, au sommet de Bucarest en 2008, de lancer une invitation à l'ex-République yougoslave de Macédoine¹ dès qu'une solution mutuellement acceptable aura été trouvée, dans le cadre de l'ONU, à la question du nom, et nous appelons instamment à un redoublement des efforts en ce sens. Nous continuerons de soutenir et d'aider le gouvernement de l'ex-République yougoslave de Macédoine dans ses efforts de réforme. Nous nous félicitons de la contribution accrue de l'ex-République yougoslave de Macédoine à la FIAS.
15. Dans les Balkans occidentaux, région stratégiquement importante, les valeurs démocratiques, la coopération régionale et les relations de bon voisinage sont importantes pour une paix et une stabilité durables. Nous continuerons de soutenir activement les aspirations euro-atlantiques dans cette région.
16. Nous saluons les progrès considérables accomplis par le Monténégro sur la voie de l'intégration euro-atlantique, ainsi que sa contribution à la sécurité dans la région et au-delà, notamment par sa participation à la FIAS. Son engagement actif dans le plan d'action pour l'adhésion (MAP) témoigne de sa ferme détermination à rejoindre l'Alliance. Nous attendons avec intérêt la bonne mise en œuvre du premier programme national annuel du Monténégro, et nous continuerons, au travers du MAP, à soutenir les efforts de réforme que poursuit ce pays.
17. Nous soutenons pleinement les aspirations de la Bosnie-Herzégovine à l'adhésion. Nous nous félicitons du bon déroulement des élections d'octobre 2010, des progrès en matière de réforme, des efforts que ce pays fournit actuellement pour la destruction des armes et des munitions excédentaires, et de sa contribution à la sécurité internationale, y compris au travers de son engagement récent dans la FIAS.

Conformément à la déclaration de décembre 2009 des ministres des Affaires étrangères de nos pays, nous encourageons les dirigeants politiques de la Bosnie-Herzégovine à œuvrer ensemble et à redoubler leurs efforts en vue d'accroître encore l'efficacité et l'autonomie des institutions de l'État et d'avancer sur les priorités essentielles en matière de réforme. Nous réaffirmons la décision prise à Tallinn en avril 2010 par les ministres des Affaires étrangères d'inviter la Bosnie-Herzégovine à participer au plan d'action pour l'adhésion, n'autorisant le Conseil à accepter le premier programme national annuel de la Bosnie-Herzégovine dans le cadre du plan d'action pour l'adhésion que lorsque la totalité des biens militaires immeubles jugés nécessaires pour les besoins de défense futurs auront été enregistrés officiellement comme biens de l'État, en vue d'être mis à la disposition du ministère de la Défense de la Bosnie-Herzégovine. L'Alliance se réjouirait de voir la Bosnie-Herzégovine accélérer la concrétisation de ses aspirations euro-atlantiques. Pour notre part, nous continuerons de fournir à la Bosnie-Herzégovine une assistance technique pour ses efforts de réforme, notamment afin de l'aider à faire les progrès nécessaires pour entreprendre un MAP.

18. Nous nous félicitons de l'engagement déclaré du gouvernement de la Serbie en faveur de l'intégration euro-atlantique du pays et continuons de soutenir cet engagement. Nous nous réjouissons de la coopération croissante entre l'OTAN et la Serbie. Nous réaffirmons que nous sommes ouverts aux autres aspirations de la Serbie, s'agissant notamment de tirer parti des possibilités du partenariat OTAN en matière de consultation politique et de coopération pratique. Nous appelons la Serbie à poursuivre ses efforts en vue d'une pleine coopération avec le Tribunal pénal international pour l'ex-Yougoslavie (TPIY) afin d'obtenir d'autres résultats positifs, la question capitale étant l'arrestation des personnes toujours en fuite et leur transfèrement au TPIY.
19. Nous appelons la Serbie à soutenir la poursuite des efforts en faveur de la consolidation de la paix et de la stabilité au Kosovo. Nous les exhortons tous deux à exploiter pleinement les possibilités offertes par leur dialogue, facilité par l'Union européenne, qui a été salué dans la résolution du 9 septembre 2010 de l'Assemblée générale des Nations Unies comme une contribution à la paix, à la sécurité et à la stabilité dans la région. Nous encourageons les progrès dans la consolidation de l'état de droit. Nous saluons les progrès accomplis et encourageons la poursuite des efforts visant à protéger les minorités et les communautés ethniques, ainsi que les sites historiques et religieux au Kosovo.
20. La stabilité et la réussite des réformes politiques et économiques en Géorgie et en Ukraine sont importantes pour la sécurité euro-atlantique. Nous poursuivrons et développerons les partenariats avec ces pays en tenant compte de l'aspiration ou de l'orientation euro-atlantique de chacun d'eux.
21. Au sommet de Bucarest, en 2008, nous avons décidé que la Géorgie deviendrait membre de l'OTAN, et nous réaffirmons tous les éléments de cette décision, ainsi que les décisions suivantes. Nous favoriserons le dialogue politique et la coopération pratique avec la Géorgie, notamment dans le cadre de la Commission OTAN-Géorgie et du programme national annuel. Nous encourageons fortement et soutenons activement la poursuite de la mise en œuvre par la Géorgie de toutes les réformes nécessaires, en particulier les réformes démocratiques, électorales et judiciaires ainsi que celles des secteurs de la sécurité et de la défense, au service de ses aspirations euro-atlantiques. Nous nous félicitons de l'ouverture récente du Bureau de liaison de l'OTAN en Géorgie, qui contribuera à optimiser l'aide et le soutien que nous apportons

aux efforts de réforme du pays. Nous saluons les contributions importantes de la Géorgie aux opérations de l'OTAN, en particulier dans le cadre de la FIAS. Nous réitérons notre soutien constant à l'intégrité territoriale et à la souveraineté de la Géorgie à l'intérieur de ses frontières internationalement reconnues. Nous encourageons tous les participants aux pourparlers de Genève à jouer un rôle constructif et à poursuivre leur étroite collaboration avec l'OSCE, l'ONU et l'UE, à la recherche d'un règlement pacifique du conflit sur le territoire internationalement reconnu de la Géorgie. Nous continuons de demander à la Russie de revenir sur sa décision de reconnaître les régions géorgiennes d'Ossétie du Sud et d'Abkhazie en tant qu'États indépendants.

22. Une Ukraine stable, démocratique et économiquement prospère est un facteur important pour la sécurité euro-atlantique. Reconnaisant le droit souverain de chaque pays de choisir librement ses arrangements de sécurité, nous respectons la politique de l'Ukraine, qui a adopté un statut « hors bloc ». L'OTAN reste déterminée à apporter à ce pays l'aide qui lui permettra de mettre en œuvre son vaste programme de réformes internes. Nous saluons la détermination du gouvernement ukrainien à rester pleinement engagé dans le Partenariat spécifique OTAN-Ukraine, notamment par le dialogue politique de haut niveau au sein de la Commission OTAN-Ukraine, et par les réformes et la coopération pratique dans le cadre du programme national annuel, et, dans ce contexte, nous rappelons que la porte de l'OTAN reste ouverte, ainsi qu'énoncé dans notre décision de Bucarest. Nous demeurons convaincus qu'une coopération mutuellement bénéfique entre l'OTAN et l'Ukraine continuera d'être d'une importance capitale pour la paix et la sécurité dans la zone euro-atlantique et au-delà, et nous nous félicitons du rôle constructif que l'Ukraine joue à cet égard, notamment par sa participation aux opérations dirigées par l'OTAN. Nous saluons l'intérêt qu'elle a manifesté s'agissant d'étendre la coopération à de nouveaux domaines.
23. La coopération OTAN-Russie revêt une importance stratégique, comme en témoigne la réunion de ce jour, à Lisbonne, du Conseil OTAN-Russie au niveau des chefs d'État et de gouvernement. Ayant avec elle des intérêts de sécurité communs, nous sommes déterminés à construire de concert avec la Russie une paix durable et inclusive dans la région euro-atlantique. Nous devons partager la responsabilité pour ce qui est de faire face aux défis communs, identifiés conjointement. Nous souhaitons un véritable partenariat stratégique entre l'OTAN et la Russie, et nous agissons en conséquence, attendant de la Russie une attitude réciproque. Nous réaffirmons notre attachement aux objectifs, aux principes et aux engagements sur lesquels s'appuie le Conseil OTAN-Russie. Sur cette base solide, nous invitons instamment la Russie à remplir les engagements qu'elle a pris à l'égard de la Géorgie dans le cadre de la médiation de l'Union européenne le 12 août et le 8 septembre 2008². Au cours de l'année écoulée, la coopération OTAN-Russie a progressé et a donné des résultats notables. Nous nous réjouissons, en particulier, de l'achèvement de la revue conjointe des défis de sécurité communs du XXI^e siècle, qui définit des projets de coopération pratique concernant l'Afghanistan, notamment pour ce qui est de la lutte antidrogue ; la non-prolifération des armes de destruction massive et de leurs vecteurs ; la lutte contre la piraterie ; la lutte contre le terrorisme ; et la réponse aux catastrophes. Nous nous félicitons également des nouveaux arrangements, plus étendus, proposés par la Russie en vue de faciliter le transit à destination et en provenance de l'Afghanistan pour la FIAS. Nous cherchons activement à coopérer avec la Russie dans le domaine de la défense antimissile, y compris par la reprise des exercices de défense contre les missiles de

théâtre. Nous souhaiterons également débattre, au Conseil OTAN-Russie, d'une série d'autres sujets, dont l'Afghanistan, l'application des principes de l'OSCE, les déploiements militaires, y compris tous ceux qui pourraient être perçus comme menaçants, le partage de l'information et la transparence concernant la doctrine et la posture militaires, ainsi que la disparité globale des arsenaux nucléaires à courte portée, la maîtrise des armements et d'autres questions de sécurité. Nous attendons avec intérêt de débattre de toutes ces questions au Conseil OTAN-Russie, forum de dialogue politique en toutes circonstances et sur tous les sujets, y compris ceux sur lesquels nous avons des avis divergents. Le dialogue et la coopération avec la Russie nous aident aussi à surmonter nos différences en renforçant la confiance mutuelle, la transparence, la prévisibilité et la compréhension mutuelle.

24. Les partenariats renforcent la sécurité et la stabilité de la zone euro-atlantique et internationale au sens large ; ils peuvent offrir des cadres pour le dialogue politique et la coopération régionale dans le domaine de la sécurité et de la défense ; ils contribuent au renforcement de nos valeurs communes ; et ils sont essentiels à la réussite de beaucoup de nos opérations et missions. Ils nous permettent de partager l'expertise, de soutenir des réformes plus vastes, de promouvoir la transparence, la redevabilité et l'intégrité dans le secteur de la défense, de former nos partenaires et de les aider à développer leurs propres capacités, et de préparer les pays intéressés à l'adhésion à l'OTAN. Ils sont également importants s'agissant de relever les défis transnationaux émergents ou persistants tels que la prolifération, le terrorisme, la sûreté maritime, la cybersécurité et la sécurité énergétique.
25. Nous restons déterminés à développer encore le dialogue politique et la coopération pratique avec nos partenaires. Ce faisant, nous nous appuyerons sur les réalisations importantes de la politique de partenariats de l'OTAN, et nous continuerons de respecter la spécificité des partenariats multilatéraux que nous avons établis :
 1. le Conseil de partenariat euro-atlantique (CPEA) et le Partenariat pour la paix (PPP) sont au cœur de la conception qui est la nôtre d'une Europe libre, entière et en paix. Nous réitérons notre engagement à développer encore le CPEA et le PPP, qui sont un cadre essentiel pour un dialogue politique de fond et une coopération pratique, y compris en vue d'une interopérabilité militaire accrue, et nous continuerons d'élaborer des initiatives de politique générale ;
 2. la paix et la stabilité dans la région méditerranéenne sont essentielles pour la sécurité euro-atlantique. Nous entendons développer encore le Dialogue méditerranéen, en accroissant ses dimensions politique et pratique, afin de renforcer la confiance mutuelle et de relever ensemble les défis de sécurité communs dans cette région ;
 3. nous nous félicitons des progrès qui ont été accomplis dans le cadre de l'Initiative de coopération d'Istanbul (ICI) depuis son lancement en 2004. L'OTAN et les pays de l'ICI ont intensifié leurs consultations politiques et accru leur coopération pratique dans divers domaines. Nous nous réjouissons à la perspective d'œuvrer avec nos partenaires de l'ICI au développement et au renforcement de cette initiative ;
 4. les relations de l'OTAN avec d'autres partenaires dans le monde se développent et s'approfondissent, reflétant des objectifs communs dans le domaine de la sécurité.
26. Les mécanismes de partenariat de l'OTAN ont fortement évolué au cours des vingt dernières années et, à l'instar de l'OTAN, ils gagneraient à faire l'objet d'un effort de

réforme ciblée visant à rendre notre dialogue et notre coopération plus constructifs, et à conférer à notre coopération une orientation plus stratégique grâce à une meilleure évaluation des activités de coopération menées avec les partenaires. Dans cette optique, nous comptons :

1. rationaliser les outils de partenariat de l'OTAN afin d'ouvrir l'ensemble des activités et des exercices de coopération à nos partenaires et d'harmoniser nos programmes de partenariat ;
 2. mieux interagir avec nos partenaires dans le monde qui apportent une contribution importante à notre sécurité, et s'ouvrir aux partenaires pertinents afin de renforcer la confiance, d'accroître la transparence et de développer la coopération pratique ;
 3. établir des formules souples permettant d'examiner les défis de sécurité avec nos partenaires et renforcer les forums de dialogue politique existants ;
 4. tirer profit des améliorations apportées aux mécanismes OTAN de formation (y compris l'initiative OTAN de coopération en matière de formation) et réfléchir aux moyens d'accroître l'aptitude des divers partenaires à renforcer leurs capacités.
27. Nous avons chargé le Conseil d'élaborer, d'ici à la réunion des ministres des Affaires étrangères qui se tiendra en avril 2011 à Berlin, une politique de partenariat plus efficace et plus souple, et de continuer dans le même temps à appliquer rapidement les mesures agréées. Nous consulterons tous les partenaires intéressés au sujet de l'élaboration et de la mise en œuvre de cette politique afin de veiller à ce qu'ils se l'approprient pleinement.
28. Nous apprécions grandement les contributions qu'apportent les pays partenaires à nos opérations et à nos missions. Ces contributions sont la preuve de la détermination de nos partenaires à promouvoir, aux côtés de l'OTAN, la sécurité et la stabilité internationales. Aujourd'hui, nous avons chargé le Conseil de mener des consultations avec les partenaires et de réexaminer, en se fondant sur les enseignements tirés et en renforçant les habitudes de coopération établies dans le contexte de la KFOR et de la FIAS, le cadre politico-militaire pour les opérations PPP dirigées par l'OTAN, afin d'actualiser la manière dont nous coopérons avec les pays partenaires et élaborons avec eux les décisions concernant les opérations et les missions auxquelles ils contribuent. Ces travaux devront être terminés pour la réunion de juin 2011 des ministres de la Défense, étant entendu qu'un rapport d'activité sera établi pour la réunion d'avril 2011 des ministres des Affaires étrangères.
29. La sécurité et la stabilité de la région de la mer Noire demeurent importantes pour la sécurité euro-atlantique. Nous nous félicitons des progrès réalisés, grâce à l'usage efficace des initiatives et des mécanismes existants, dans le renforcement de la coopération et de l'appropriation régionales suivant les principes de transparence, de complémentarité et d'inclusivité. Nous encourageons ces efforts et sommes prêts à les soutenir, comme il conviendra, en nous appuyant sur les priorités régionales ainsi que sur le dialogue et la coopération entre les États de la mer Noire et avec l'Alliance.
30. Le concept stratégique souligne notre détermination à veiller à ce que l'OTAN dispose de tout l'éventail des capacités nécessaires pour assurer la dissuasion et la défense contre toute menace pesant sur la sûreté de nos populations et sur la sécurité du territoire de nos pays. À cette fin, nous maintiendrons une combinaison appropriée de forces conventionnelles, nucléaires et de défense antimissile. La défense antimissile deviendra partie intégrante de notre posture générale de défense. Notre objectif est de

renforcer la dissuasion en tant qu'un des éléments centraux de notre défense collective et de contribuer à la sécurité, indivisible, de l'Alliance. Nous avons chargé le Conseil de continuer à examiner la posture générale de l'OTAN s'agissant de la dissuasion et de la défense face à l'ensemble des menaces contre l'Alliance, en tenant compte des modifications d'un environnement de sécurité international en mutation. Cet examen global devra être réalisé par tous les Alliés sur la base des principes agréés dans le concept stratégique concernant la posture de dissuasion et de défense, compte tenu de la prolifération des ADM et des missiles balistiques. Parmi les éléments essentiels de cet examen figureraient l'éventail des capacités stratégiques OTAN requises, y compris la posture nucléaire de l'OTAN, ainsi que la défense antimissile et d'autres moyens de dissuasion et de défense stratégiques. Ceci s'applique uniquement aux armes nucléaires affectées à l'OTAN.

31. Conformément au concept stratégique et aux engagements qu'ils ont pris en vertu des traités et cadres de maîtrise des armements existants, les Alliés continueront à apporter leur soutien aux efforts de maîtrise des armements, de désarmement et de non-prolifération. Nous sommes déterminés à tendre vers un monde plus sûr pour tous et à créer les conditions d'un monde sans armes nucléaires, conformément à l'objectif du Traité sur la non-prolifération des armes nucléaires. Nous nous félicitons de la conclusion du nouveau Traité START et nous espérons bien qu'il sera ratifié et entrera en vigueur rapidement. Suite aux changements intervenus dans l'environnement de sécurité depuis la fin de la Guerre froide, nous avons radicalement réduit le nombre d'armes nucléaires stationnées en Europe de même que notre dépendance, dans la stratégie de l'OTAN, à l'égard des armes nucléaires (TNP). Nous chercherons à réunir les conditions pour de nouvelles réductions. Nous sommes attachés à la maîtrise des armements conventionnels, qui assure prévisibilité et transparence et qui constitue un moyen de maintenir les armements au niveau minimum requis pour la sécurité. Nous oeuvrerons au renforcement du régime de maîtrise des armements conventionnels en Europe sur la base de la réciprocité, de la transparence et du consentement du pays hôte. Afin de maintenir et de développer les consultations voulues entre Alliés sur ces questions, nous donnons pour instruction au Conseil de créer un comité chargé de rendre des avis sur la maîtrise des ADM et le désarmement dans le contexte de l'examen évoqué ci-dessus, en tenant compte du rôle du Groupe de travail de haut niveau (HLTF).
32. L'Alliance réaffirme qu'elle reste attachée au régime du Traité FCE et à tous ses éléments. Bien qu'aucun accord n'ait pour l'heure été trouvé sur la manière de renforcer et de moderniser le régime de maîtrise des armements pour le XXI^e siècle, nous nous félicitons des progrès accomplis à ce jour et encourageons les trente-six pays participant sur un pied d'égalité, y compris tous les Alliés et États parties au Traité FCE, à redoubler d'efforts afin de définir un cadre fondé sur des principes pour orienter les négociations en 2011. Nous appuyant sur le Traité FCE de 1990, sur l'accord sur l'adaptation du Traité FCE de 1999 et sur les engagements politiques existants, notre objectif serait de faire un pas important pour que la maîtrise des armements conventionnels en Europe reste viable et pour renforcer notre sécurité commune. Nous espérons faire des progrès concrets en ce sens cette année. Les résultats de nos travaux dans les semaines et les mois à venir orienteront nos décisions futures sur la poursuite de l'exécution des obligations découlant du Traité FCE, sachant que, comme nous l'avons dit au sommet de Strasbourg-Kehl, la situation

actuelle, qui voit les Alliés parties au Traité FCE en appliquer les dispositions alors que la Russie, elle, ne les applique pas, ne peut se prolonger indéfiniment.

33. Nous restons préoccupés par la prolifération des armes de destruction massive (ADM). Nous rappelons la déclaration que nous avons faite à Strasbourg-Kehl ainsi que les vives préoccupations exprimées par le Conseil de sécurité de l'ONU au sujet du programme nucléaire de l'Iran, et nous appelons ce pays à se conformer pleinement et sans tarder à l'ensemble des résolutions pertinentes du Conseil de sécurité. Dans ce contexte, nous nous réjouissons de la reprise des pourparlers entre le P5+1 et l'Iran. Nous sommes aussi profondément préoccupés par le programme nucléaire de la République populaire démocratique de Corée, et nous appelons ce pays à se conformer pleinement aux résolutions 1718 et 1874 du Conseil de sécurité ainsi qu'aux obligations internationales en la matière.
34. Nous appelons à l'adhésion universelle au Traité sur la non-prolifération des armes nucléaires (TNP) et au protocole additionnel à l'accord de garanties de l'Agence internationale de l'énergie atomique, ainsi qu'au respect universel de ces instruments, et nous appelons à la pleine application de la résolution 1540 du Conseil de sécurité de l'ONU. Nous continuerons de mettre en œuvre la politique OTAN au niveau stratégique de prévention de la prolifération des ADM et de défense contre les menaces chimiques, biologiques, radiologiques et nucléaires. Nous chargeons le Conseil d'évaluer la façon dont l'OTAN peut lutter au mieux contre la prolifération des ADM et de leurs vecteurs, puis de faire rapport avant la réunion de juin 2011 des ministres de la Défense.
35. Notre vision étant celle d'une zone euro-atlantique en paix, la persistance de conflits régionaux de longue durée dans le Sud-Caucase et en République de Moldova reste une source de préoccupation majeure pour l'Alliance. Nous exhortons toutes les parties à œuvrer de manière constructive, et avec une volonté politique renforcée, au règlement pacifique des conflits, et à respecter les cadres de négociation actuels. Nous les appelons toutes à éviter de prendre des mesures portant atteinte à la sécurité et à la stabilité régionales. Nous restons déterminés à soutenir l'intégrité territoriale, l'indépendance et la souveraineté de l'Arménie, de l'Azerbaïdjan, de la Géorgie et de la République de Moldova, et nous continuerons par ailleurs d'appuyer les efforts visant à parvenir à un règlement pacifique de ces conflits régionaux, compte tenu de ces principes.
36. La prolifération des missiles balistiques représente une menace croissante pour les populations, le territoire et les forces des pays européens de l'OTAN. La défense antimissile s'inscrivant dans le cadre d'une réponse plus large à cette menace, nous avons décidé que l'Alliance développerait une capacité de défense antimissile pour accomplir sa tâche fondamentale de défense collective. Le but d'une capacité de défense antimissile de l'OTAN est d'assurer la couverture totale et la protection de l'ensemble des populations, du territoire et des forces des pays européens de l'OTAN contre la menace croissante que représente la prolifération des missiles balistiques, sur la base des principes de l'indivisibilité de la sécurité des Alliés et de la solidarité au sein de l'OTAN, du partage équitable des risques et des charges, ainsi que de la demande raisonnable, compte tenu du niveau de la menace, de la soutenabilité financière et de la faisabilité technique, et en fonction des dernières évaluations communes de la menace agréées par l'Alliance.
37. Pour ce faire, nous avons décidé d'élargir les capacités de commandement, de contrôle et de communication de l'actuel programme de défense multicouche active contre les

missiles balistiques de théâtre (ALTBMD) afin de protéger non seulement les forces déployées par l'OTAN mais aussi les populations, le territoire et les forces des pays européens de l'OTAN. Dans ce contexte, l'approche adaptative phasée des États-Unis pour l'Europe est saluée comme une contribution nationale précieuse à l'architecture de défense antimissile de l'OTAN, de même que les éventuelles autres contributions volontaires des Alliés. Nous avons chargé le Conseil d'élaborer, d'ici à la réunion de mars 2011 des ministres de la Défense de nos pays, des arrangements relatifs à la consultation, au commandement et au contrôle pour la défense antimissile. Nous avons également chargé le Conseil d'élaborer, d'ici à la réunion de juin 2011 des ministres de la Défense de nos pays, un plan d'action sur les étapes de la mise en œuvre de la capacité de défense antimissile.

38. Nous continuerons d'étudier les possibilités de coopération avec la Russie en matière de défense antimissile, dans un esprit de réciprocité, de transparence maximale et de confiance mutuelle. Nous réaffirmons que l'Alliance est prête à inviter la Russie à réfléchir ensemble aux possibilités de relier les systèmes de défense antimissile, existants ou prévus, en temps opportun, de façon mutuellement bénéfique. Les efforts de l'OTAN en matière de défense antimissile et l'approche adaptative phasée des États-Unis pour l'Europe offrent de plus grandes possibilités d'y parvenir. Nous sommes également prêts à engager le dialogue avec d'autres pays concernés, au cas par cas, afin de renforcer la transparence et la confiance et d'accroître l'efficacité de la mission de défense antimissile.
39. Une instabilité ou un conflit au-delà des frontières de l'OTAN peut menacer directement la sécurité de l'Alliance, notamment en nourrissant l'extrémisme, le terrorisme ou des activités transnationales illicites, comme les trafics d'armes, de drogue et d'êtres humains. Le terrorisme en particulier représente une menace réelle et grave pour la sûreté et la sécurité de l'Alliance et de ses membres. Tous les actes de terrorisme sont criminels et injustifiables, quelles qu'en soient les motivations ou les manifestations. Nous continuerons de lutter contre ce fléau, individuellement et collectivement, dans le respect du droit international et des principes de la Charte des Nations Unies. Conformément au concept stratégique, nous continuerons de renforcer tant les aspects politiques que les aspects militaires de la contribution de l'OTAN visant à décourager et à contrecarrer cette menace aussi bien qu'à s'en défendre et à s'en protéger, notamment grâce aux technologies de pointe et par un plus grand partage de l'information et du renseignement. Nous réaffirmons que nous restons attachés au dialogue et à la coopération pratique avec nos partenaires dans ce domaine important. Nous déplorons toutes les pertes en vies humaines et nous exprimons notre sympathie aux victimes du terrorisme. Les souffrances qu'elles endurent, preuve visible du mal qu'incarne le terrorisme, devraient contribuer à mobiliser la société civile contre lui.
40. Les cybermenaces se multiplient rapidement et sont de plus en plus sophistiquées. Pour que l'OTAN puisse accéder au cyberspace en permanence et sans entrave, et afin de garantir l'intégrité de ses systèmes critiques, nous tiendrons compte de la dimension informatique des conflits modernes dans la doctrine de l'OTAN, et nous renforcerons la capacité de l'Alliance à détecter et à évaluer les cyberattaques dirigées contre des systèmes revêtant pour elle une importance critique, à les prévenir, à s'en défendre et à s'en relever. Nous nous efforcerons en particulier d'accélérer l'évolution de la capacité OTAN de réaction aux incidents informatiques (NCIRC) pour qu'elle atteigne sa capacité opérationnelle totale d'ici à 2012, ainsi que la mise en place d'une

capacité centralisée de cyberprotection pour tous les organismes de l'OTAN. Nous utiliserons les processus de planification de défense de l'OTAN en vue de promouvoir le développement des capacités de cyberdéfense des Alliés, d'aider les Alliés qui en feraient la demande, et d'optimiser le partage de l'information, la collaboration et l'interopérabilité. Pour faire face aux risques de sécurité émanant du cyberspace, nous travaillerons en étroite collaboration avec d'autres acteurs, tels que l'ONU et l'UE, comme convenu. Nous avons chargé le Conseil d'élaborer, en s'inspirant notamment des structures internationales existantes et sur la base d'un réexamen de notre politique actuelle, une politique OTAN de cyberdéfense en profondeur d'ici juin 2011, et de préparer un plan d'action pour sa mise en œuvre.

41. La stabilité et la fiabilité des approvisionnements énergétiques, la diversification des itinéraires d'acheminement, des fournisseurs et des ressources énergétiques, et l'interconnexion des réseaux énergétiques demeurent d'une importance capitale. L'Alliance poursuivra ses consultations sur les risques les plus immédiats dans le domaine de la sécurité énergétique, conformément aux décisions prises lors des sommets précédents et à notre nouveau concept stratégique. Nous développerons encore la capacité à contribuer à la sécurité énergétique, en nous concentrant sur les domaines, agréés à Bucarest, dans lesquels l'OTAN peut apporter une valeur ajoutée. Pour faire progresser nos travaux, nous renforcerons les consultations et la coopération avec les partenaires et les autres acteurs internationaux, comme convenu, et nous intégrerons, s'il y a lieu, les considérations de sécurité énergétique dans les politiques et les activités de l'OTAN. Nous chargeons le Conseil d'établir un rapport d'étape sur les progrès accomplis dans le domaine de la sécurité énergétique pour la réunion des ministres des Affaires étrangères qui se tiendra en décembre 2011, et un autre rapport que nous examinerons à l'occasion de notre prochain sommet.
42. Des contraintes majeures en termes d'environnement et de ressources, dont les risques sanitaires, le changement climatique, la raréfaction de l'eau et l'augmentation des besoins énergétiques, contribueront aussi à dessiner l'environnement de sécurité futur dans des régions d'intérêt pour l'Alliance et pourraient affecter considérablement la planification et les opérations de l'OTAN.
43. Ayant adopté un nouveau concept stratégique, nous avons chargé le Conseil d'élaborer, pour approbation par les ministres de la Défense à leur réunion de mars 2011, une directive politique devant permettre de poursuivre la transformation de nos forces et capacités de défense et de mettre en œuvre le volet militaire de ce concept.
44. Nous réaffirmons notre détermination à continuer de fournir les ressources, y compris les forces et les capacités requises pour accomplir toute la gamme des missions de l'Alliance. En particulier dans le contexte économique difficile que nous connaissons actuellement, nous devons faire preuve de la plus grande responsabilité financière pour les dépenses de défense. Nous sommes résolus à poursuivre la réforme et la transformation de la défense, ainsi qu'à continuer d'accroître la déployabilité, la soutenabilité, et l'interopérabilité de nos forces, et donc leur employabilité. Nous ferons en sorte que l'Alliance soit efficace et efficiente. À cet égard, nous saluons les résultats du sommet France-Royaume-Uni du 2 novembre 2010, qui permettront de renforcer la coopération en matière de sécurité et de défense entre ces deux pays par l'introduction de méthodes innovantes de mise en commun et de partage. Nous estimons que de tels renforcements bilatéraux des capacités européennes contribueront aux capacités globales de l'OTAN.

45. Nous avons entériné le paquet de Lisbonne regroupant les besoins capacitaires les plus pressants de l'Alliance, et, ce faisant, nous avons opéré un recentrage et donné un nouveau mandat pour que ces capacités essentielles soient fournies dans le respect des plafonds budgétaires agréés et conformément au processus de planification de défense de l'Alliance. Le paquet de Lisbonne aidera l'Alliance :
 1. à répondre aux exigences des opérations en cours – notamment par la mise au point de nouvelles capacités de lutte contre les engins explosifs improvisés, et par un recours accru à la logistique collective pour le soutien médical et pour d'autres besoins opérationnels ;
 2. à faire face aux défis actuels, en évolution et émergents – notamment par l'élargissement du programme actuel de défense contre les missiles de théâtre, et par la défense contre les cyberattaques ;
 3. à acquérir des capacités facilitatrices essentielles – notamment des systèmes d'information, pour un processus décisionnel et des fonctions de commandement et de contrôle plus efficaces, et de meilleurs arrangements pour le partage du renseignement.
46. Nous avons donné mandat au Conseil de réaliser, à temps pour la réunion de mars 2011 des ministres de la Défense des pays de l'OTAN, de nouveaux travaux conceptuels sur les approches multinationales et d'autres moyens novateurs de développer des capacités avec un bon rapport coût-efficacité. Nous nous réjouissons de la coopération avec l'UE, telle que convenue. Ensemble, nous continuerons, en évitant les doubles emplois inutiles, de chercher à remédier aux insuffisances communes, y compris dans les domaines de la lutte contre les engins explosifs improvisés, du soutien médical et de la disponibilité d'hélicoptères lourds de transport.
47. La Force de réaction de l'OTAN (NRF) permet de disposer d'une force crédible et rapidement déployable pour les opérations de défense collective et de réponse aux crises, et elle apporte à l'ensemble des Alliés l'assurance visible de la cohésion de l'OTAN et de son attachement à la dissuasion et à la défense collective, notamment au travers de la planification, des activités d'entraînement et des exercices. Nous nous félicitons de la structure plus flexible adoptée pour la NRF, qui demeure, pour l'OTAN comme pour les pays, un support de la transformation et du développement capacitaire.
48. Pour mener à bien les tâches fondamentales essentielles mises en évidence dans notre nouveau concept stratégique, nous devons continuer d'adapter notre Alliance. Il faut pour cela un paquet de mesures de réforme ambitieux et cohérent, s'appuyant sur les mesures déjà prises, dont la revue de la structure de commandement de l'OTAN et la réforme des agences, la réforme globale de la gestion des ressources, ainsi que la réforme du Siège, qui devra également tenir compte du déménagement dans le nouveau bâtiment. Nous tenons à marquer notre franc soutien pour les initiatives du secrétaire général visant à rationaliser les structures civiles et militaires de l'OTAN et à améliorer la gestion des ressources de l'OTAN.
49. Nous avons arrêté un cadre pour la nouvelle structure de commandement de l'OTAN, qui sera plus efficace, allégée et abordable. Cette structure sera également plus agile, plus flexible et plus apte au déploiement dans le cadre d'opérations, y compris pour les situations relevant de l'article 5 et pour apporter une assurance visible. La nouvelle structure représente une diminution importante du nombre des quartiers généraux et

une réduction des effectifs de 35 %, soit près de 5 000 postes, voire plus, si et où cela est possible. Elle aura une relation nouvelle avec les quartiers généraux nationaux, et elle assurera également une orientation régionale. Une décision finale sur la nouvelle structure de commandement de l'OTAN, y compris son implantation géographique, sera prise au plus tard en juin 2011, et nous avons chargé le secrétaire général de formuler des propositions à cet effet.

50. S'agissant du siège de l'OTAN, nous avons salué les progrès accomplis dans la mise en place d'une structure et d'une organisation qui soit la mieux à même de fournir en temps utile des avis éclairés pour notre prise de décision par consensus. Nous nous félicitons de la réforme du soutien en matière de renseignement, et nous saluons l'initiative du secrétaire général sur les défis de sécurité émergents. La revue des besoins en personnel qu'il effectuera sera également essentielle pour accroître de façon tangible l'efficacité, l'efficience et les économies. Nous espérons que de nouveaux progrès seront accomplis dans les prochains mois, y compris, dans toute la mesure du possible, la coïmplantation de personnels militaires et civils, sur une base fonctionnelle, de manière à aboutir à des avis plus cohérents pour l'élaboration des décisions de l'Alliance.
51. Les agences de l'OTAN apportent une contribution précieuse à la réponse aux besoins capacitaires les plus pressants de l'Alliance. Nous avons approuvé le regroupement et la rationalisation des fonctions et programmes des agences de l'OTAN en trois agences, et nous chargeons le Conseil d'élaborer, pour approbation par les ministres de la Défense en mars 2011, un plan de mise en œuvre de cette réforme, en vue d'améliorer la gouvernance et d'accroître de façon tangible l'efficacité, l'efficience et les économies, en se concentrant sur les résultats, et en tenant compte des besoins spécifiques des programmes multinationaux. Ce plan devra comporter un objectif chiffré s'agissant des économies à réaliser, tout en préservant la fourniture de capacités et de services, en particulier le soutien aux opérations. Les propositions agréées devront ensuite être mises en œuvre rapidement. Une décision sur les principales implantations géographiques recommandées³ sera présentée aux ministres de la Défense à leur réunion de mars 2011, les implantations géographiques définitives devant être présentées pour décision à la réunion ministérielle de juin 2011.
52. La réforme des ressources servira de base à nos efforts plus vastes de transformation. En Alliés responsables et fiables, nous sommes déterminés à réformer la manière dont les ressources financées en commun de l'OTAN sont gérées. Nous saluons donc les progrès enregistrés dans ce domaine. L'amélioration de la gestion, de la redevabilité et du contrôle dans le domaine financier est un élément essentiel d'une réforme globale de la gestion des ressources. Elle garantit un processus clair, proactif et continu permettant d'équilibrer les ressources et les besoins afin d'appuyer plus efficacement les structures intégrées de l'Alliance, de soutenir notre engagement dans les opérations et de répondre à nos priorités stratégiques les plus élevées.
53. Nous donnons pour mandat au secrétaire général et au Conseil de faire progresser sans attendre le processus de réforme dans tous les domaines où cela est nécessaire, et notamment la mise en œuvre de la revue des agences et de la revue de la structure de commandement de l'OTAN, de la réforme globale de la gestion des ressources, de la réforme du Siège, y compris le projet de nouveau Siège, et d'une revue de rationalisation complète de toutes les structures actives dans le développement des capacités de l'OTAN. Nous demandons également au Conseil de faire rapport aux

ministres de la Défense, pour mars 2011 et pour leurs réunions suivantes, sur les progrès de ce paquet de mesures et sur les autres initiatives qui pourraient être nécessaires pour que l'Alliance soit à même de donner une suite concrète à notre nouveau concept stratégique.

Nous exprimons notre gratitude au gouvernement portugais pour sa gracieuse hospitalité. Lors de notre réunion à Lisbonne, nous avons clairement tracé la voie à suivre par l'OTAN au cours de la décennie à venir. L'OTAN demeurera une source essentielle de stabilité dans un monde incertain et imprévisible. Avec son nouveau concept stratégique, l'OTAN sera plus efficace, plus engagée, plus efficiente, et mieux à même de relever les défis de sécurité du XXI^e siècle. Nous nous réunirons de nouveau aux États-Unis en 2012 pour faire le point sur les progrès accomplis.